الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـرة ماستـر

ميدان : علوم الأرض و الكون

الشعبة: جغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــوان

الفوارق المجالية وأثرها على جودة الحياة الحضرية
مدينة تبسة نموذجا

من إعداد الطلبة

– جديوي سامية

– حلفاية رفيقة

أمام لجنة المناقشة

– حجام رياض	أستاذ مساعد" أ"	رئيسا	جامعة العربي التبسي
– جبنون إبراهيم	أستاذ محاضر "ب"	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
– بولمعيز حسين	أستاذ محاضر "ب"	مقررا	جامعة العربي التبسي

السنة الجامعية: 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـان

قال الله تعالى { لئن شكرتم لأزيدنكم }

الحمد والشكر لله الواحد الأحد الذي خلق السماوات بغير عمد وقسم الرزق ولم ينس أحد نحمده سبحانه و تعالى أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل واتمام المشوار الدراسي بالنجاح بتوفيق منه وفضل.

ومن منطق قول الرسول صلى الله عليه وسلم

{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

- نتقدم بخالص شكرنا للدكتور الفاضل "حسين بولمعيز" الذي أعاننا كثيرا في إنجاز هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله خيرا على كل ما قدمه.
- كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل الدكتور " إبراهيم جبنون" على قبوله مناقشة هذا العمل.
- كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد من أساتذتنا الكرام و زملائنا الطلبة وكل من أعاننا و شجعنا ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع.

الطالبتين

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وأختي حفظهم الله.

إلى كل الأقارب والأصدقاء والزملاء.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من أساتذتنا الكرام.

إلى جميع أسرة تخصص تهيئة حضرية بجامعة تبسة.

أهدي ثمرة جهدي.

سامية

إهـــداء

إلى التي ربتني على طلب العلم وغرست في روحي المعاني الطيبة

ورسمت على وجهي الإرادة وجعلت لي في قلبها قصورا لأنعم بالحنان

" أمـــي الغاليـــة" حفظك الله لنا

إلى روح الذي رباني على التقدم نحو النجاح

ورسم لي نقاط العبور وناضل من أجلي وتعب على راحتي.

"أبـي الغالـي" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى أخي وإخوتي لكم كل المحبة والامتنان

إلى صديقاتي ورفيقاتي وأهلي وأقاربي لكم أعز الشكر والمحبة

إلى أساتذتي الكرام لكم مني كل الاحترام والتقدير

رفيقة

فهرس المحتويات

1.فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المواضيع	**ب**
فهرس الأشكال	**خ**
فهرس الخرائط	**ذ**
فهرس الجداول	**ر**
فهرس الصور	**ز**
الملخص	**ش**
المقدمة العامة	**2**
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
مقدمة الفصل الأول	12
المبحث الأول: مفاهيم حول المدينة	13
1- نشأة المدينة وتطورها	13
2- تعريف المدينة	13
3- وضائف المدن	15
3-1- المدن الحربية	15
3-2- المدن التجارية	15
3-3- المدن الصناعية	16
3-4- المدن الدينية	16
3-5- المدن الإدارية والسياسية	16
3-6- المدن الصحية والترفيهية	16
4- نظرية تخطيط المدن	16
4-1- نظرية اقطاب النمو	16
4-2- نظرية الموقع المركزي	17

4-3- نظرية المدينة الشريطية	17
4-4- نظرية المدينة الحدائقية	18
4-5- نظرية المدينة الصناعية	18
4-6- نظرية مدينة الغد	19
4-7- نظرية المدن التوابع	19
المبحث الثاني: مفاهيم حول جودة الحياة	20
1- نشأة وتطور مفهوم جودة الحياة	20
2- تعريف جودة الحياة	21
3- مفهوم جودة الحياة الحضرية	22
4- العوامل المؤثرة في جودة الحياة	22
5- أنواع مؤشرات جودة الحياة	23
5-1- المؤشرات الموضوعية	23
5-2- المؤشرات الذاتية	24
6- العناصر الأساسية لجودة الحياة	24
6-1- القطاع الإجتماعي والإقتصادي	25
6-2- القطاع العمراني	26
6-3- قطاع البنية الأساسية والخدمات والبيئة	27
7- مسطرة قياس جودة الحياة	28
7-1- مؤشرات مسطرة جودة الحياة	29
7-2- مراحل إعداد المؤشرات	32
8- تصنيف المؤشرات التنمية الحضرية للارتقاء بجودة الحياة	32
9- أهداف جودة الحياة	34
المبحث الثالث: تجارب دولية حول جودة الحياة الحضرية	36
1- تجربة الولايات المتحدة للارتقاء بجودة الحياة الحضرية (مشروع مؤشرات جودة الحياة بمدينة جاكسونفيل بولاية فلوريدا)	36
2- التجربة الإماراتية في الارتقاء بجودة الحياة الحضرية	37
3- التجربة الجزائرية للارتقاء بجودة الحياة الحضرية	39

المبحث الرابع: مفاهيم حول الحي السكني	40
1- تعريف الحي السكني	40
2- أنواع الأحياء السكنية	41
2-1- الأحياء المخططة	41
2-2- الأحياء غير المخططة	42
خاتمة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: مدينة تبسة: دراسة جغرافية عامة	
مقدمة الفصل الثاني	46
المبحث الأول: مدينة تبسة: الدراسة الطبيعية	47
1- دراسة الموقع والموضع لمدينة تبسة	47
1-1- الموقع الفلكي	47
1-2- الموقع الجغرافي	47
1-3- الموقع الإداري	47
1-4- أهمية الموقع	48
2- التضاريس والإرتفاعات	48
3- الانحدارات	49
4- التراكيب الجيولوجي	51
5- المناخ	53
المبحث الثاني: مدينة تبسة: الدراسة السكانية	58
1- مراحل تطور السكان	58
1-1- المرحلة الأولى (1870-1954)	58
1-2- المرحلة الثانية (1954-1966)	58
1-3- المرحلة الثالثة (1966-1977)	58
1-4- المرحلة الرابعة (1977-1987)	58
1-5- المرحلة الخامسة (1987-1998)	59
1-6- المرحلة السادسة (1998-2008)	59

1-7- المرحلة السابعة (2008-2019)	59
2- الكثافة السكانية حسب القطاعات العمرانية	59
3- التركيب النوعي والعمري للسكان	61
3-1- التركيب النوعي	62
3-2- التركيب العمري	62
4- التوزيع المجالي للسكان (التركز السكاني)	63
5- التراكيب الإقتصادية	64
5-1- السكان الناشطون	64
5-2- السكان المشتغلون فعليا	64
5-3- السكان غير العاملين	64
5-4- توزيع العمال حسب القطاعات النشاط الإقتصادي لمدينة تبسة في سنة 2008	64
6- إستخدمات الأرض بمدينة تبسة	67
6-1- الإستخدامات السكنية	67
6-2- الإستخدامات الإدارية	67
6-3- الإستخدامات التعليمية	67
6-4- الاستخدامات الصحية	68
6-5- الإستخدامات الدينية (الروحية)	69
6-6- الإستخدامات الأمنية	70
6-7- الإستخدامات الترفيهية	70
6-8- الإستخدامات الرياضية	71
6-9- الإستخدامات السياحية	71
6-10- الإستخدامات الثقافية	72
6-11- الإستخدامات التجارية	73
6-12- الإستخدمات الصناعية	73
7- شبكات الهياكل القاعدية التقنية	73
7-1- شبكة المياه الصالحة للشرب	73
7-2- شبكة الصرف الصحي	74

7-3- شبكة الكهرباء وغاز المدينة	74
7-4- شبكة الاتصالات	75
7-5- شبكة الطرق والمواصلات	75
8- خدمات تجميع ورمي النفايات	77
8-1- كمية النفايات المنتجة في مختلف القطاعات الحضرية للمدينة	78
8-2- العوامل المتحكمة في زيادة النفايات الحضرية	78
8-3- توزيع الأماكن العشوائية لرمي النفايات المنزلية	79
8-4- التوزيع المكاني لحاويات النفايات المنزلية	80
المبحث الثالث: مدينة تبسة: دراسة عمرانية ومعمارية	81
1- تاريخ نشأة المدينة	82
1-1- أصل تسمية مدينة تبسة	82
1-2- مراحل نشأة مدينة تبسة	82
2- مراحل التوسع والتطور العمراني للمدينة	84
2-1- مرحلة ما قبل 1842م	84
2-2- المرحلة الثانية (1842 - 1932م)	85
2-3- المرحلة الثالثة (1932 - 1962م)	85
2-4- المرحلة الرابعة (1962-1972م)	85
2-5- المرحلة الخامسة (1972-1988م)	85
2-6- المرحلة السادسة (1988 - 2005م)	85
2-7- المرحلة السابعة (2005- 2013م)	85
خاتمة الفصل الثاني	87
الفصل الثالث: الفوارق المجالية بمدينة تبسة وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية	
مقدمة الفصل الثالث	89
المبحث الأول: الدراسة الميدانية التحليلية لمؤشرات جودة الحياة بمجال الدراسة	90
1- الدراسة الميدانية للأحياء السكنية بمجال الدراسة	90
1-1- اختيار عينة الدراسة	90

2-1- التعريف بمجال الدراسة	90
2- تحليل نتائج الاستبيان الميداني	92
2-1- تحليل المؤشرات والخصائص الاجتماعية للسكان	92
2-2- تحليل المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن	97
2-3- المرافق المتوفرة في كل مسكن	100
2-4- الأجهزة التي يملكها الساكن في المسكن	101
2-5- علاقة المرافق الخدماتية المتوفرة والطلب عليها	102
2-6- تقييم المؤشرات المتعلقة ببعض الخدمات الأساسية	107
2-7- تحليل أسلوب ونمط الحياة الحضرية	112
2-8- دراسة درجة رضى السكان على مستوى خدمات المصالح التقنية	119
المبحث الثاني: تقييم الفوارق المجالية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية بمجال الدراسة	124
1- المتغيرات وأثرها على جودة الحياة بمجال الدراسة	124
1-1- المتغيرات العمرانية لجودة الحياة في مدينة تبسة	124
1-2- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لجودة الحياة	124
1-3- المتغيرات البيئية لجودة الحياة	125
1-4- متغيرات البنية الأساسية والخدمات لجودة الحياة	125
2- الاقتراحات والتوصيات	125
2-1- الجانب الاجتماعي	125
2-2- الجانب الإقتصادي	126
2-3- جانب العمراني	126
2-4- الجانب البيئي	128
2-5- جانب البنيات الأساسية والخدمات	128
خاتمة الفصل الثالث	129
الخاتمة العامة	131
قائمة المراجع	135
الملاحق	138

2. فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان الأشكال	الصفحة
01	مقاربات وأنظمة لقياس جودة الحياة	24
02	مسطرة قياس جودة الحياة	29
03	توزيع فئات الإنحدار بمدينة تبسة سنة 2019	50
04	توزيع لمتوسطات التساقط على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	54
05	توزيع متوسطات الحرارة على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	55
06	توزيع متوسطات الرياح على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	56
07	توزيع متوسطات الرطوبة على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	56
08	مدينة تبسة: الهرم السكاني لسنة 2018	62
09	توزيع الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر	63
10	توزيع السكان العاملين حسب الفروع النشاط الإقتصادي في بلدية تبسة 2008	65
11	نوع الجنس	92
12	الحالة العائلية في الأحياء الثلاث	93
13	عدد أفراد الأسر حسب السن	94
14	عدد أفراد الأسر المتمدرسين في الأحياء الثلاث	95
15	المستوى التعليمي للأب والأم في الأحياء الثلاث	96
16	مهنة الأب والأب في الأحياء الثلاث	96
17	طبيعة ملكية المسكن في الأحياء الثلاث	97
18	نوع البناية في الأحياء الثلاث	98
19	المرافق المتوفرة في المسكن	100
20	جمع القمامة في الأحياء الثلاث	109
21	تقييم النظافة في الأحياء الثلاث	110
22	تقييم الأمن في الأحياء الثلاث لمجال الدراسة	111
23	كيفية إقتناء الحاجيات زمانيا بالأحياء مجال الدراسة	112
24	أماكن إقتناء الحاجيات بالأحياء مجال الدراسة	113
25	وسيلة النقل المستعملة لدى سكان أحياء منطقة الدراسة	114
26	دور المجتمع المدني (لجنة الحي) في أحياء مجال الدراسة	115

27	طبيعة العلاقة بين الجيران في أحياء مجال الدراسة	116
28	مكان قضاء وقت الفراغ لدى سكان أحياء مجال الدراسة	117
29	كيفية قضاء الأطفال وقت فراغهم بمجال الدراسة	117
30	مدى تحقيق السكان للإكتفاء الذاتي بمجال الدراسة	118
31	مدى رضا السكان على مستوى خدمات المصالح العمومية بمجال الدراسة	119
32	تقييم وضعية السكن في الأحياء الثلاث	120
33	رأي السكان في إمكانية تغيير المسكن في أحياء مجال الدراسة	120
34	رأي السكان في إمكانية تحسين وضعية المعيشة بالحي	121
35	درجة الرضى على نمط المعيشة لدى أحياء مجال الدراسة	122

3. فهرس الخرائط

الرقم	العنوان الخرائط	الصفحة
01	الموقع الإداري لمدينة تبسة	48
02	توزيع فئات الإرتفاعات بمدينة تبسة 2019	49
03	توزيع فئات الإنحدارات بمدينة تبسة سنة 2019	51
04	التكوينات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة	52
05	توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2018	60
06	القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2019	67
07	توزيع مؤسسات التعليم الإبتدائي عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2019	68
08	توزيع مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2019	68
09	توزيع المرافق الصحية العمومية عير القطاعات العمرانية لمدينة تبسة لسنة 2019	69
10	توزيع الإستخدمات الدينية عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2019	70
11	توزيع المرافق الترفيهية والرياضية بمدينة تبسة سنة 2019	71
12	التوزيع الجغرافي للفنادق في مدينة تبسة لسنة 2019	72
13	شبكة الطرق بمدينة تبسة سنة 2020	76
14	توزيع الأماكن العشوائية لرمي النفايات المنزلية عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2015	79
15	توزيع حاويات نفايات منزلية عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2019	80
16	التوزيع العمراني لمدينة تبسة خلال الفترة 1842-2013	84

4. فهرس الجداول

الرقم	العنوان الجداول	الصفحة
01	مؤشرات مسطرة قياس جودة الحياة.	29
02	مؤشرات التنمية الحضرية للإرتقاء بجودة الحياة	33
03	أهداف جودة الحياة	35
04	توزيع فئات الانحدار بمدينة تبسه سنة 2019	50
05	توزيع لمتوسطات التساقط على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	53
06	توزيع متوسطات الحرارة على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	54
07	توزيع متوسطات الرياح على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	55
08	توزيع متوسطات الرطوبة على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)	56
09	عدد السكان والكثافة السكانية بمدينة تبسة سنة 2018	59
10	التركيب العمري لسكان مدينة تبسة لسنة 2018	61
11	توزيع الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر	63
12	توزيع السكان العاملين حسب الفروع النشاط الإقتصادي في بلدية تبسة 2008	64
13	شبكة الماء الشروب في الأحياء بمجال الدراسة	74
14	عدد الحاويات والنقاط السوداء لرمي النفايات بمجال الدراسة سنة 2020	80
15	التطورات والتحولات المجالية لمدينة تبسة وعلاقتها بمستوى جودة الحياة	86
16	معدل شغل المسكن في الأحياء الثلاثة لمجال الدراسة	99
17	معدل شغل الغرفة في الأحياء الثلاثة لمجال الدراسة	99
18	الأجهزة المتوفرة داخل سكنات أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	101
19	درجة أهمية الهياكل التعليمية بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	102
20	درجة أهمية الهياكل الصحية بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	102
21	درجة أهمية الهياكل الأمنية بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	103
22	درجة أهمية المساحات الخضراء بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	103
23	الخدمات البريدية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	104
24	الخدمات التجارية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة	104
25	مواقف ركن وحراسة السيارات وأهميتها بالنسبة للسكان بمجال الدراسة	105

26	مساحات لعب الأطفال وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة	106
27	الخدمات المسجدية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة	106
28	خدمات الصرف الصحي وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة	108
29	خدمات مياه الشرب وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة	108
30	خدمات الإنارة العمومية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة	108
31	التهيئة الخارجية بالأحياء مجال الدراسة ودرجة أهميتها لدى السكان	109

4. فهرس الصور

الرقم	الصورة	الصفحة
01	موقع حي تيفاست ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة	91
03	موقع حي البشير الابراهيمي ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة	91
03	موقع حي الزاوية ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة	92

الملخص

الملخص:

تبعا لأهمية الدراسات الحضرية في ميدان الجغرافيا وتهيئة الأقاليم، تأتي هذه الدراسة الميدانية التحليلية لإحدى المدن الجزائرية الكبرى، وهي مدينة تبسة ذات الموقع الجغرافي الهام كونها تقع ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية للوطن على الحدود الجزائرية التونسية، مما جعلها منطقة للاستقرار البشري منذ القدم، حيث شهدت نموا سكانيا وعمرانيا كبيرا، جعل منها مدينة جالبة للسكان والاستثمار. غير أن النمو الحضري للمدينة وتوسع نطاقها العمراني بشكل متسارع، خلق تباينا في نسيجها العمراني والمعماري، مما أدى إلى ظهور فوارق مجالية واضحة بين مختلف الأحياء السكنية بالمدينة، خصوصا تلك الواقعة على أطرافها بعيدا عن المركز. كما بينت الدراسة أن هذه الفوارق المجالية كان لها تأثير محدود في النمط المعيشي للسكان، الذي بدوره أدى إلى تأثيرات متفاوتة على جودة الحياة الحضرية للسكان بين مختلف أحياء المدينة، إذ الملاحظ أنه فعلا كلما ابتعدنا عن مركز المدينة زادت معاناة السكان مع غياب العديد من الخدمات والمرافق القاعدية، ويبرز ذلك بشكل أكبر في الأحياء غير المخططة أو ما يعرف بمناطق السكن العشوائي، كما يتجلى أيضا في الأحياء السكنية المنشأة حديثا والتي تقع في غالبيتها في أطراف المدينة. أمام هذه الوضعية وبناء على هذه النتائج البحثية، أضحى التدخل العاجل والعقلاني ضرورة وحتمية للتقليل من حدة الفوارق وتحقيق التوازن المجالي بين أحياء المدينة بالتنمية الشاملة التي يجب أن تمس كافة النطاقات الحضرية وجعل من جودة الحياة مفهوما يتميز بالمرونة والحركية حتى تتلاءم مع تصور السكان

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، الحياة الحضرية، الفوارق المجالية، المدن الكبرى، تبسة.

Abstract

According to the importance of urban studies in the field of geography and the preparation of regions, this field-analytical study comes to one of the major Algerian cities, which is the city of Tebessa, which has an important geographical location because it is located within the scope of the eastern highlands of the homeland on the Algerian-Tunisian borders, which made it an area of human stability since ancient times. Significant population and urban growth, making it a city that attracts people and investment. However, the urban growth of the city and its rapid urban expansion created a disparity in its urban and architectural fabric, which led to the emergence of clear spatial differences between the various residential neighborhoods in the city, especially those located on its outskirts far from the center. The study also showed that these spatial differences had a limited impact on the lifestyle of the population, which in turn led to varying effects on the quality of urban life for the residents among the various neighborhoods of the city, as it is noticed that the further we move from the city center, the more people's suffering increases with the absence of many services and facilities Al-Qaeda, and this is more evident in the unplanned neighborhoods or what is known as slum areas. It is also evident in the newly established residential neighborhoods, which are mostly located on the outskirts of the city. In front of this situation and based on these research results, urgent and rational intervention has become a necessity and imperative to reduce the severity of differences and achieve spatial balance between the neighborhoods of the city with comprehensive development that should affect all urban areas and make the quality of life a concept characterized by flexibility and mobility in order to fit with the perception of the population.

Keywords: Quality of life, Urban life, Spatial differences, Major cities, Tebessa.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهدت المدن العديد من التغيرات والتطورات ضمن تناسق وتفاعل اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، سياسي، مما انعكس على تركيبتها العمرانية المختلفة التي تعد خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، الرامي لتحقيق الهدف الأسمى من أي مجال حضري وهو توفير المحيط الملائم للسكان الذي يمارسون فيه نشاطاتهم، وإطار عيش ونسق حياة حضرية وفق معايير ومؤشرات ثمرتها جودة الحياة.

يشهد موضوع جودة الحياة اهتماما متزايدا ضمن الدراسات الأكاديمية الحديثة، كما يعد جزءا من إهتمام مستمر لمختلف الانظمة والحكومات من خلال نظرة شاملة ضمن سياق عام هدفه التفكير في إحداث أي تحسينات إجتماعية ومادية، تهدف لمنفعة سكان بشكل عام وسكان المدن خاص بوجه فيما يعرف بالتنمية الحضرية.

لقد عرفت الأقاليم والمدن الجزائرية عبر مراحل تطورها، ديناميكية تأرجحت بين النمو والتطور من جهة، والتراجع والركود من جهة أخرى، وهذا نتيجة السياسات العمرانية المرهونة بفعالية أدوات التهيئة والتعمير التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة من أجل مواكبة التطورات والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، هذا ما جعل المدن الجزائرية تعيش العديد من المشاكل التي نتج عنها فوارق مجالية على المستوى الإقليمي والمحلي وحتى بين أحياء المدينة الواحدة (الإحياء المركزية، الإحياء الأطراف والأحياء العشوائية)، تفاقم أزمة السكن، وتنامي حدة الفقر، التلوث البيئي، التباين في تمركز النشاطات والمرافق العمومية والتجهيزات الجماعية وتدني نوعية الخدمة المقدمة والتزود بمختلف الشبكات التقنية وغيرها من المشاكل التي شوهت الصورة الجمالية للمدينة بحيث أصبح هذا الوضع يشكل عائق أساسيا للمدن الجزائرية، على درب مواجهة تحديات التطور والرقي.

في ظل هذه الأوضاع سعت الجزائر إلى انتهاج سياسة سكنية من شأنها تحسين الإطار المعيشي للسكان وجعله يحقق التوازن بين متطلباتهم والإمكانيات المتاحة من خلال توفير الخدمات والمرافق العمومية، وركزت بصفة خاصة على مشكلة السكن بالدرجة الأولى، ورغم كل هذه المجهودات والقدرات من تهيئة وتخطيط بدت متدنية لم تحقق المسعى بسبب التناقضات وعدم التناسق والتكامل بين الجهات الفاعلة على مستوى إتخاذ القرارات في ميدان تنمية المدينة وعدم القدرة على التحكم في تسييرها وتنظيمها، وغياب الجوانب التفصيلية العملياتية الخاصة بالتخطيط الحضري.

لقد شهدت التنمية الحضرية بالمدن الكبرى الجزائرية عبر مراحلها التاريخية، نوعا من اللاتوازن بين متطلبات السكان والمقدرات الطبيعية والاقتصادية للموقع والموضع الخاص بهذه التجمعات العمرانية، حيث شهدت العديد من المدن الكبرى عمليات توسع حضري مفرط نتج عنه ظهور العديد من الأحياء العشوائية داخل وخارج المدن في مقابل وجود احياء أخرى أنشأت بتخطيط مسبق من طرف السلطات المحلية. بين هذا وذاك نجد هذه الأحياء تتفاوت فيما بينها في العديد من الخصائص العمرانية والمعمارية خصوصا ما تعلق بشبكة المرافق العمومية

والخدماتية والتجهيزات القاعدية. هذه الوضعية أثرت بشكل مباشر في نمط حياة الساكنة من خلال ظهور تباين وتفاوت واضح في الإطار المعيشي للسكان، خصوصا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار الاختلاف الملاحظ في نمط ومستواهم المعيشي.

نتج عن هذه الوضعية ظهور العديد من الفروقات المجالية والتباينات بين الأحياء السكنية في المحيط العمراني للمدينة نفسها، حيث ظهرت ما يسمى "بأحياء مركز المدينة" التي غالبا ما تتميز بتداخل عمرانها وامتزاجه ما بين التقليدي والحديث خصوصا بالمدن التي نشأت قديما انطلاقا من نواة تاريخية على غرار مدينة تبسة. هذه الأحياء التي غالبا ما تتوفر على مختلف المرافق الضرورية للحياة رغم وجود كثافة سكانية كبيرة بها. في مقابل ذلك ظهرت أحياء مخططة تم إنشاؤها على أطراف مركز المدينة، ملاصقة له، تتميز بنمط عمراني حديث، تضم سكنات ما بين النمط الفردي والجماعي، وتتوفر على شبكة المرافق القاعدية بجميع متطلباتها، ناهيك على استفادتها من تلك المتوفرة بمركز المدينة نظرا لقربها منه، هذا ما جعل سكانها يحظون بمزايا الحداثة والمعاصرة وكذلك كل ما هو تقليدي وقديم النشأة. غير أن ما يعاب عليها وجود شبكة علاقات اجتماعية مهلهلة نظرا لكون سكان هذه الأحياء من مختلف الطبقات الاجتماعية ومن المهاجرين أو الموظفين الحكوميين.

مع استمرار النمو الحضري للمدن الجزائرية الكبرى خصوصا بعد الاستقلال، وما شهده الريف الجزائري من تهميش أدى إلى نزوح ريفي كبير نحو هذه المدن، مما أدى إلى ظهور العديد من الاحياء السكنية العشوائية والتي تركزت في الغالب على أطراف المدن كأحزمة فوضوية تعيق توسع المدينة، ولا تتوفر على ظروف العيش الكريم مما جعلها بؤرا لمختلف الآفات الاجتماعية.

في ظل هذا التقسيم المكاني والتباين المجالي بين الأحياء السكنية في نفس المدينة، ظهرت العديد من المسميات على شاكلة" الأحياء الراقية" و "أحياء البؤس"، "الأحياء الهامشية أو المهمشة"، "الأحياء الفوضوية" وغيرها، مما يوحي إلى وجود تباين مجالي أدى إلى تباين اجتماعي نتج عنه نوع من التفرقة الاجتماعية (Ségrégation Sociale) نتج عنها في الكثير من الأحيان العديد من الحركات الاحتجاجية التي اتسمت في بعضها بالعنف، حيث يطالب السكان بالمساواة بينهم وتوفير متطلبات الحياة الكريمة ورغد العيش.

أمام هذه الوضعية سعت الدولة لتهدئة الأوضاع إلى وضع العديد من البرامج السكنية والتنموية بغية احتواء الوضع، والتقليل من الفوارق الاجتماعية، من خلال التحسين الحضري والترقيات العقارية وبرامج التنمية المحلية المختلفة، ناهيك على فرض قوانين صارمة تحد من استغلال الفضاء العام بشكل فوضوي وتسوية مختلف الوضعيات السكنية الناتجة عن المخالفات العمرانية (تسوية السكن الفوضوي).

كل هذه البرامج والقوانين المسطرة من طرف الدولة، ركزت على الجانب المعماري والعمراني للمشهد الحضري (Paysage urbain)، متجاهلة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، أو ما يعرف بالتركيبة الاجتماعية للسكان، إذ هل يكفي أن توفر للمواطن السكن اللائق والمرافق الضرورية والخدماتية لنقول أنه يحظى بالعيش الكريم أو ما اصطلح عليه " بجودة الحياة الحضرية"؟

على ضوء هذه الوضعية جاءت هذه الدراسة الميدانية التي ركزنا فيها على مدينة تبسة كإحدى المدن الجزائرية الكبرى، التي شهدت و لاتزال تشهد نموا حضريا متسارعا، أدى إلى بروز تباين مجالي واضح بين مختلف أحيائها السكنية، خصوصا مركز المدينة التاريخي والأحياء السكنية الحديثة المترامية على أطراف المدينة ما بين أحياء مخططة وأخرى نشأت بشكل عشوائي، حيث يعيش سكانها ضمن نسق حضري عام يكتنفه العديد من المشاكل اليومية التي حالت دون شعور السكان بنفس الإحساس من العيش الكريم وخلقت العديد من الفوارق في مستوى جودة الحياة الحضرية، مما استوجب منا الغوص في خبايا هذا العالم والكشف عن العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، مع محاولة إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة استنادا لرغبات السكان ومتطلباتهم بما يتوافق والقوانين السارية المفعول بما يضمن التنمية الحضرية المستدامة.

أولا: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع باعتباره من المواضيع العلمية التي تهتم برفاهية الساكن داخل مجاله الحضري، وتبحث عن الطرق والأساليب الأنسب لتحقيق هذا الهدف. كما تشكل عملية تقييم جودة قاعدة أساسية لرسم خطط مستقبلية لتغطية مختلف الاحتياجات داخل المجال الحضري.

ثانيا: أسباب إختيار موضوع البحث:

وقع الاختيار على هذا الموضوع للأسباب التالية:

- غياب وندرة الدراسات والأبحاث المتعلقة بجودة الحياة بالمجال الحضري بمدينة تبسة؛
- ارتباطه المباشر بالتخصص (تهيئة حضرية)، فهو يعد من صميم اهتمامات المهيئين الحضريين؛
- مدينتنا تعاني من هذا المشكل (الفوارق المجالية) مما دفعنا إلى معرفة تأثيرها وتقييم جودة الحياة داخلها والتفكير في الاستراتيجيات الملائمة للتحسين من الإطار المعيشي للسكان.

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفاهيم عامة حول المدينة وتخطيط المدن وموضوع جودة الحياة ومؤشراتها؛
- التعرف على مختلف الاختلالات بين الأحياء وتأثيرها على جودة الحياة؛
- وضع حلول واقتراحات لتحسين مستوى جودة الحياة داخل التجمعات الحضرية.

رابعا: إشكالية البحث:

مدينة تبسة من مدن الهضاب العليا الحدودية مع تونس التي عرفت تحولات جذرية نتيجة عوامل تاريخية، طبيعية، ديمغرافية، اقتصادية، ثقافية، سياسية...إلخ جعل المدينة في وضع لم يكن في الحسبان تطور وتسارع مذهل لما يعرف بالتمدد أو التوسع العمراني (Etalement Urbain) وبهذا دعت الحاجة ومتطلبات السكان للاستفادة وتعدد المشاريع وعمليات التدخل كشق ومد الطرق وإنشاء سكنات جديدة وبناء هياكل إدارية ومراكز متنوعة وتجهيزات التعليمية، الرياضية والصحية ...إلخ، إلا أن هذا البرامج لم تشمل جميع أحياء المدينة واقتصرت

فقط على البعض منها مما زاد من حدة الفوارق بين الأحياء المخططة وغير المخططة وتدني نوعية الخدمات، أثرت بشكل كبير على جودة الحياة الحضرية على اعتبار أنه مشكل لا يستهان به إن لم يكن مراقبا ومتحكما فيه وينجر عنه إرهاصات مخلة بالمشهد العام للمدينة، وهنا أردنا طرح تساؤلنا الرئيسي كما يلي:

إلى أي مدى يمكن للفوارق المجالية التأثير على مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة؟

وللإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بجودة الحياة الحضرية؟ وماهي مؤشراتها وطرق تقييمها؟
2. هل لموقع الحي السكني بمدينة تبسة في ظل الفوارق المجالية تأثير على درجة جودة الحياة الحضرية؟
3. كيف يتم التقليل من تأثير الفوارق المجالية على جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة؟

خامسا: فرضيات البحث:

بغية تحقيق الهدف من هذه الدراسة، والوصول إلى إجابات واضحة حول السؤال الرئيسي ومختلف الأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– **الفرضية الأولى:** "يرتبط مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة ارتباطا وثيقا بوجود فوارق مجالية بين مختلف أحياء المدينة، إذ كلما كان الحي السكني يتوفر على مختلف الخدمات والمرافق الضرورية، أدى ذلك بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة الحياة الحضرية للسكان".

– **الفرضية الثانية:** "كلما كان موقع الحي السكني قريبا من مركز المدينة كلما كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى جودة الحياة الحضرية للسكان".

أدوات التحقق من صحة الفرضيات:

بغية التحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا على ثلاث أدوات رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1– الإستبيان (الاستبانة): يعتبر الإستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الإستبيان على شكل عدد من الأسئلة المغلقة أو المفتوحة أو نصف مغلقة يتطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ويعتبر الإستبيان من أدوات البحث العلمي الرئيسي والتي تساهم في التحقق من صحة فرضيات الدراسة.

عند إعدادنا للاستبيان أخذنا بعين الإعتبار عدة نقاط أهمها:

- تحديد هدف الإستبيان في ضوء أهداف الدراسة؛
- أن تكون إستمارة الإستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل السكان، مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تتطلب تفكيرا عميقا أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص.
- حصر المعلومات التي لم نسطع الحصول عليها من الجهات الرسمية في نموذج الإستبيان وعدم إقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة.

– مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الإستبيان من خلال الاتصال المباشر مع السكان أنفسهم، وتفريغ الإجابة على نموذج الإستبيان والاكتفاء بقراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة ويقتصر ذلك على الأفراد الذين لا يجيدون القراءة باللغة العربية أو لا يجيدون التعبئة الإستبيان بطريقة صحيحة، وتساعدنا هذه الطريقة في ترشيد استمارات الإستبيان وعدم استبعاد أي إستمارة نتيجة نقص المعلومات أو خطأ في البيان، هذا ما جعل نسبة الاسترجاع مرتفعة؛

– التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الإستبيان وحذف الأسئلة غير المهمة بالرجوع إلى الأستاذ المشرف على البحث.

– طريقة توزيع الإستبيان: تم إستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة وهي التي يتم اختيارها بحيث يكون لكل فرد من مجتمع الدراسة فرص متكافئة في الاختيار.

2– المقابلة الميدانية: تعتبر المقابلة استبيانا شفويا، والفرق الأساسي بين الإستبيان والمقابلة يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة على الأسئلة الإستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة. والمقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد نفوق تلك التي يحصل عليها من خلال الإستبيان، ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها. ويجب أن تكون الأسئلة الموجهة في المقابلة المفتوحة وليست أسئلة مصاغة مسبقا. كما يتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة. فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.

في هذا البحث تم إستخدام شكلين من المقابلة الميدانية وهما:

– **زيارة المؤسسات الحكومية:** ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجرائها الحصول على المعلومات وبيانات وآراء بعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية مثل مديرية التعمير والبناء لولاية تبسة، وكذلك مسؤول المصالح التقنية بالبلدية. والهدف الرئيسي من تلك الزيارات هي الحصول على معلومات (جدول، خرائط) عن المنطقة الدراسة، خصوصا المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وكذلك مخطط شغل التربة (POS) للحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة بحي التيفاست، حي الزاوية، البشير الإبراهيمي.

– **مقابلة السكان:** وشملت زيارة بعض السكان في منازلهم، تم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفا كمعلومات خام أو كدراسات السابقة، باستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعطيات الاجتماعية والإقتصادية.

3– الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات؛ ذلك لأنها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي. ويمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى

إستخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى إستخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، وقد تم الإستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات إضافية قد لا تتوفر من خلال إعداد إستمارة الإستبيان العادية والتي غالبا ما تكون إجاباتها محددة بحيث يسهل تحويلها إلى معلومات رقمية.

سادسا: الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال بحثنا في الموضوع وتتبع وتفحص مختلف الدراسات والكتابات حول هذه الظاهرة، وجدنا أن أغلب الدراسات المنجزة تطرقت للموضوع من جانب واحد، يتعلق بمدى انتشارها في المدن الكبرى فقط، من خلال دراسات وصفية تحليلية لعينات من أحياء عشوائية، ركز ت في غالبيتها على الجانب الاجتماعي.

تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي في منطقة الدراسة، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- دراسة تمثلت في رسالة دكتوراه علوم للأستاذ: جبنون إبراهيم حول جودة الحياة بمدينة خنشلة باللغة الفرنسية سنة 2019 بجامعة باجي مختار بعنابة. حيث خلص الباحث إلى أن جودة الحياة تتسم بكونها نسبية، فهي تختلف بين السكان من حيث نظرتهم لها، غير أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر المرافق القاعدية والخدماتية للسكان.

2- دراسة لنيل شهادة الماستر للطلبة دحدوح صلاح الدين ومهلل عبد الحكيم حول " جودة الحياة الحضرية في الأحياء السكنية: دراسة حالة حي العربي بن مهيدي بمدينة أم البواقي" سنة 2017. حيث خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات جودة الحياة المتعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان ذات مستوى متوسط. أما بخصوص الجانب العمراني، فقد اتضح أن السكنات الجماعية في حالة متوسطة ولا تتناسب مع أفراد الأسرة، بينما السكنات الفردية فهي في حالة جيدة، ومنه مؤشر جودة الحياة العمراني ذو مستوى متوسط. أما فيما يخص مؤشرات جودة الحياة المتعلقة بالجانب البيئي والبنية الأساسية والخدمات، فقد اتضح أن الحي يعاني من بعض الأعطاب على مستوى شبكة الصرف الصحي، انتشار النفايات الصلبة، انعدام المساحات الخضراء، غياب أماكن الالتقاء والترفيه، تدهور الأرصفة... ، وغيرها من المشاكل، إلا أن ما يميز الحي في هذا الجانب توفره على مختلف التجهيزات الضرورية، الربط الجيد للحي بوسائل النقل المختلفة مما يسهل حركة تنقل السكان... ، ومنه مؤشر جودة الحياة الخاص بهذا الجانب ذو مستوى حسن.

3- دراسة لنيل شهادة الماستر للطالب: فوزي علاش بجامعة أم البواقي سنة 2018 تحت عنوان: "تقييم جودة الحياة الحضرية بالتوسعات الجديدة حالة حي " قهتي محمد قادر" بالقطب العمراني" ماكوماداس "بمدينة أم البواقي. حيث خلص الطالب الباحث إلى أن النتائج المتحصل عليها تدعوا إلى انتهاج طرق تسيير تعتمد مبادئ التنمية الحضرية المستدامة والحكامة كشرط أساسي للارتقاء بجودة الحياة في الحي.

4- دراسة حول: "تأثير التشكيل العمراني على الأبعاد البيئية لجودة الحياة الحضرية" بمنطقة القاهرة الفاطمية بجمهورية مصر العربية للباحث: نيفين يوسف عزمي وآخرون. حيث خلص البحث إلى أهمية عناصر التشكيل العمراني في توفير المقومات البيئية من حرارة وجودة الهواء التي تعمل على تحسين جودة الحياة الحضرية البيئية.

5- دراسة لنيل شهادة الماستر للطلبة: غول جهاد وآخرون حول: النمط السكني وأثره على جودة لحياة الحضرية بالمدن الداخلية الكبرى دراسة حي "البشير الإبراهيمي 2" بمدينة تبسة سنة 2019. خلصت الدراسة إلى أن غالبية السكان غير راضين على ظروف حياتهم ضمن الحي بشكل عام، مرجعين ذلك إلى وجود العديد من النقائص بالحي تمثلت بالأساس إلى غياب الامن واماكن الراحة والاستجمام، ناهيك على نقص العديد من المرافق الخدماتية والتجهيزات العمومية الضرورية لحياتهم اليومية، مما يجعلهم في ارتباط دائم بوسط المدينة في رحلة يومية أو أسبوعية بغية تلبية احتياجاتهم وقضاء حاجاتهم. كل هذه الظروف جعلت من مستوى الرفاهية بالحي من عادية إلى حسنة في أحسن الظروف، مما يؤشر على أن جودة الحياة الحضرية بالنسبة لهم لا تتعلق فقط بوجود سكن لائق وواسع ذو نمط عمراني ومعماري، بل يتعداه إلى وجود بيئة حضرية عامة تتميز بكل مقومات الحياة الحضرية الحديثة، وبخاصة توفر الأمن والخدمات المختلفة كالنظافة والتعليم والصحة وغيرها من المرافق والتجهيزات.

سابعا: سير البحث ومنهجيته:

من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث وتحقيقها، كان من الضروري إختيار المنهج البحثي الملائم، لذلك سنعتمد على:

1- المنهج الوصفي: لوصف مختلف المظاهر العمرانية بحي التيفاست، حي الزاوية وحي البشير الإبراهيمي لاسيما تلك المتعلقة بالنمط السكني والمتغيرات الاجتماعية، الإقتصادية، البيئية والخدمية؛

2- المنهج الكمي: الذي له دور كبير في تحديد كمية المتغيرات على مستوى كل حي من الأحياء (حي التيفاست، حي الزاوية، حي البشير الإبراهيمي)؛

3- المنهج التحليلي الميداني: يطلق على الأسلوب الكثر من تسمية مثل التحليل الاستكشافي، ويقصد بالمنهج التحليلي أو المنهج التحليل التجريبي الميداني "الأسلوب الذي يتم من خلاله جمع المعلومات عن ظاهرة ما أو حادث ما أو واقع معين بقصد التعرف على الوضع الراهن، وجوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لأحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه، وهو نوع من البحوث والدراسات التي تحددها ظروف معينة تتعلق بطبيعة الظاهرة وإمكانية دراستها، والبيانات النظرية المتاحة عنها(مدى توفر المعلومة) لازم التهميش وعلى هذا الأساس يُفيدنا المنهج التحليلي الميداني بإضافة معلومات ذات بعد مختلف عن المنهجيين المختلفين السابقين، حيث يختلف هذا المنهج عن المنهج التاريخي لأنه يتعلق بالوضع الراهن وليس الماضي، كما يختلف المنهج التحليلي الميداني عن المنهج التحليلي النظري لأنه يدرس الواقع كما هو وبالتالي يختبر مدى تطابق تلك القوانين والنظريات مع الواقع الموجود في مجتمع ما، لاسيما وأن كثير من النظريات مستمدة من

المجتمعات الغربية، ولا تأخذ في عين الاعتبار الظروف المختلفة للمجتمعات النامية، الأمر الذي يعد سببا رئيسيا في إجراء دراسات كشفية استطلاعية فيما يتعلق بهذه النظريات وما تحكمه من ظواهر.

تم استخدام المنهج التحليلي الميداني عند دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان بالأحياء الثلاثة، وذلك من خلال إعداد وتوزيع استمارة الإستبيان على السكان، وعمل المقابلات الميدانية مع سكان الأحياء الثلاث، ويعتبر هذا الأسلوب من المراحل الصعبة التي مر بها البحث، وذلك نظرا لصعوبة إجراء المسوحات والدراسات الميدانية.

4- المنهج المقارن: تم استخدام المنهج المقارن أثناء دراسات المقارنة على مستوى النسيج العمراني، وتحديد الأنماط السكنية المنتشرة بالحي محل الدراسة، وكذلك الأمر بالنسبة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسكن والمرافق العمومية والتجهيزات في كل حي، وفي تم دراسة توزيعها والتردد عليها ومقارنة تباينها بين الأحياء المختارة وتأثيرها على جودة الحياة معززا ذلك بالجداول والأشكال البيانية، لا تقتصر الاستفادة من منهج التحليل المقارن في دراسة الخصائص العمرانية فحسب، بل ودراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحياء الثلاث، حيث تم التطرق للمتغيرات الاجتماعية وفيه يتم تنازل كافة النواحي الاجتماعية كالفئات العمرية، والتركيب حسب الجنس، الحالة العائلية، عدد الأفراد في المكن الواحد، وبالمثل تم دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان في كل حي وفق المنهج المقارن سواء فيما يتعلق بإقتصاديات السكان كالمهنة ومستوى الإنفاق(الإكتفاء الذاتي)، أو مكان اقتناء الحاجيات اليومية للسكان، مع تعزيز ذلك بالجداول والأشكال البيانية وتحليلها.

ثامنا: مراحل البحث:

لقد مرت الدراسة بعدة مراحل أساسية نوضحها كما يلي:

- مرحلة العمل النظري: نظرا لأهمية وحداثة الموضوع لذا وجب علينا التعمق في مطالعة مختلف المواضيع المتعلقة به وجمع المادة العلمية اللازمة والخاصة بموضوع الدراسة، وذلك انطلاقا من الكتب والمقالات المنشورة في المجلات العلمية والمواقع الإلكترونية ومذكرات التخرج والإلمام بكل هذه المواضيع التي لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة. كما تم الاطلاع أيضا على المخططات والوثائق الإدارية والاحصائيات الرسمية كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض وقد سمحت كلها الإلمام بالخصائص الطبيعية والعمرانية والاقتصادية لمدينة تبسة.

- مرحلة العمل الميداني: وتتمثل في العمل الميداني التطبيقي، وذلك عن طريق المعاينة الميدانية وتوزيع استمارات الإستبيان لجمع البيانات والمعطيات حول الإطار المعيشي عن التجهيزات والمرافق العمومية...إلخ بالإضافة إلى المقابلة خاصة الغير المباشرة، أما الاتصال بالهيئات الخاصة بالعمران (البلدية، مديرية التعمير والبناء...إلخ) كان ضعيفا نظرا على الأوضاع الصحية التي نعيشها نتيجة الحجر المنزلي المفروض من طرف السلطات العمومية بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19).

– **مرحلة التحليل ومعالجة المعطيات:** في هذه المرحلة بعد استكمال جمع المعطيات التي تخدم موضوعنا، تم فرزها وتحليلها واسقاطها في خرائط وجداول وأشكال بيانية خاصة بمنطقة الدراسة.

تاسعا: خطة البحث (مخطط العمل):

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة 3 فصول رئيسية، حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعية تبعا لما يحتويه من جداول، وسوم بيانية، خرائط وأشكال وصور، وعليه قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية:

1. **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:** حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم تبويب الفصل إلى 4 مباحث كالآتي:
   - أ. **المبحث الأول:** مفاهيم حول المدينة.
   - ب. **المبحث الثاني:** مفاهيم حول جودة الحياة الحضرية.
   - ج. **المبحث الثالث:** تجارب دولية حول جودة الحياة الحضرية
   - د. **المبحث الرابع:** مفاهيم حول الحي السكني.
2. **الفصل الثاني: مدينة تبسة: دراسة جغرافية عامة**

   كما قمنا بتبويب هذا الفصل أيضا إلى 3 مباحث وهي:
   - أ. **المبحث الأول:** مدينة تبسة: الدراسة الطبيعية.
   - ب. **المبحث الثاني:** مدينة تبسة: الدراسة البشرية.
   - ج. **المبحث الثالث:** مدينة تبسة: دراسة عمرانية ومعمارية.
3. **الفصل الثالث: الفوارق المجالية وتأثيرها على جودة الحياة بمدينة تبسة**

   حيث قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

   أ. **المبحث الأول:** الدراسة الميدانية التحليلية لمؤشرات جودة الحياة بمجال الدراسة

   ب. **المبحث الثاني:** تقييم الفوارق المجالية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية بمجال الدراسة

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر المدينة مسرحا للنشاط السكاني الممارس يوميا أين يتم التبادل والتفاعل الاجتماعي، التجاري، الثقافي، السياسي...إلخ حسب الأوضاع والامكانيات الرامية إلى تطوير المجال الحضري بهدف توفير إيطار معيشي ملائم للسكان يتوفر على سكن لائق، وشبكة نقل ومواصلات متنوعة، الرعاية الاجتماعية، الخدمات الصحية، التعليمية، الترفيهية، وبتضاعف عدد سكان المدن نتيجة النمو الديمغرافي والنزوح الريفي والمهاجرين من المناطق الطاردة كل هذا أدى إلى توسعها وأحدث فيها فوارق مجالية كانتشار الأحياء المخططة أحياء غير مخططة (الأحياء العشوائية)، تفاوت في المستوى المعيشي، التلوث البيئي وغيرها من المشاكل التي تؤثر على جودة الحياة الحضرية.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مفاهيم عامة حول المدينة، ونتعرف أيضا على مفاهيم جودة الحياة ونوعية الحياة الحضرية ومظاهرها في الوسط بصورة فوارق مجالية بين الأحياء المخططة والغير مخططة التي أثرت بالمشاهد الجمالية والوظيفية بها.

المبحث الأول: مفاهيم حول المدينة

شهدت المدن منذ نشأتها قديما عدة تغيرات وتطورات تفاعلية توافق تطلعات واحتياجات المجتمع البشري الذي يقطنها مما أكسبها نوعا من التعقيد على مستوى منظوماتها التركيبية والتخطيطية، ما أثر على وظيفتها وأدى إلى اختلافها من حيث الحجم ودورها الوظيفي ضمن نطاق نفوذها المحلي، الإقليمي وحتى الوطني والعالمي.

1- نشأة المدينة وتطورها:

لعل من أوائل من تطرق إلى مفهوم المدينة وشروط نشأتها وتطورها، العلامة المؤرخ ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، حيث عرفها "بأنها من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والبدعة ،كما أشار إلى ضرورة تمصير الأمصار واختطاط المدن، كما تحدث عن إمكانية خرابها واندثارها، أو بالعكس نموها وتمددها وبما يسمح بتزايد عمرانها من مصانع ومنازل، وقد وضع راعى في إختيار موضعها عناصر ثلاثة عدها من أساسيات حياة المدينة ألا وهي الماء والهواء والغذاء، وميز ابن خلدون بين المدينة الغنية والفقيرة من خلال ما يأوي إليها من طير وحيوان".

ظهرت المدن القديمة في الوديان والأنهار في مصر والعراق وبلاد السند، حدث ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك، أين ظهرت المدن القديمة أو عرف بالمدن الأولية، حيث كانت ذات بنية وظيفية بسيطة، يتراوح سكانها ما بين 7 آلاف و20 ألف نسمة، غير أن العديد من الأدلة الأثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة بسطت نفوذها على أقاليم واسعة كمدن بابل ونينوى وطيبة، حيث شكلت هذه المدن عواصم لإمبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة والمال، وازدحمت بالسكان وقامت فيها دور العبادة، الإدارة، الأسواق، المتاجر وحوانيت أصحاب الحرف إلى جانب مساكن. (حسين بولمعيز بن ساعد،2019، ص 22)

2- تعريف المدينة:

إنه من الصعب تعريف المدينة تعريفا واضحا محددا وشاملا ينطبق على كل المدن في كل بلد أو حضارة وذلك راجع لاختلاف وجهات نظر العلماء وجهات الأرض وتداخل صفات المدينة من حيث الحجم، النشاط والعلاقات، إلا أنه أعتمد جملة من الاستثناءات يبنى عليها تعريف المدينة وهي: (عبد الفتاح محمد وهيبة، 2011، ص 35-36)

- يقترح ماكس سور في كتابه Fondements de la géogr. humaine هذا التعريف "المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالبا ما تكون ضخمة العدد كما أن كثافتها مرتفعة ولايعتمد كل أفرادها أو معظمهم في رزقهم على الزراعة، وهو نشاط دائم على درجة عالية من التنظيم".
- نحى الأستاذان توماسThomas وكوين Queen في كتاب لهما عن المدينة the city نحوا آخر في التمييز بين المدينة والقرية الأمريكية، حيث من علامات المدينة عندهما ما يلي :
  - وجود المباني المرتفعة والمتقاربة تظهر فيما بينهما هناك؛
  - وجود منازل ومباني للإيجار؛

- كثرة السكان وإرتفاع كثافتهم بحيث تتراوح كثافتهم ما بين ألف وعشرة ألاف نسمة في الميل؛
- المهن والحرف متعددة والتخصص الحرفي أدق، هذا بعكس القرية التي تظهر فيها الزراعة وتربية الحيوانات والصيد كحرف أساسية؛
- عادات وتقاليد مختلفة عن تقاليد وعادات أهل المدينة؛
- وجود هيئات إجتماعية لا توجد في الريف؛
- الحركة تميز المدينة؛
- المدينة مركز إشعاع ثقافي وعلمي وفني وليست كذلك القرية؛
- تعدد الأقليات بالمدينة؛
- تعقد الحياة وتعقد الروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى.

كما تم تعريف المدينة على أنها: "مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة ولها أهمية معينة تميزها عن المستوطنات الأخرى". (سمير ذياب سبيتان، 2011، ص 20) وعرفت المدينة أيضا على عدة أسس نوجزها فيما يلي: (علي سالم شواورة، 2012، ص 59-62)

2-1- الأساس الإحصائي: ويعتمد هذا الأساس على إثنين من المتغيرات السكانية، يرتبط أحدهما بالحجم والثاني بالكثافة. أما فيما يتعلق بالحجم فهو يختلف من قطر إلى آخر أي بعض الباحثين حدد عددا من السكان يصبح فيه المركز العمراني عنده أو بعده مدينة ولكن هذا العدد يختلف من دولة إلى أخرى، حيث نجد المدينة في دولة الدنمارك نحو 250 نسمة، نجدها في مصر 10 ألاف نسمة، بينما نجدها في الولايات المتحدة الامريكية 2500 نسمة، نجدها في اليابان 30 ألف نسمة، وفي كوريا 40 ألف نسمة، بينما نجد المدينة في تكيا 2000 نسمة، نجدها في السويد وفنلندا 200 نسمة. أما بالنسبة للكثافة، فقد قام الأستاذ مارك جفرسون M. jefferson بتعريف المدينة على أنها المحلة التي إن بلغت كثافتها 10 ألاف نسمة في الميل المربع الواحد، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

2-2- الأساس الإداري: يعتمد هذا الأساس على قرار حكومي رسمي، حيث تتميز المدينة بإقامة الأسواق والحصون والأسوار أو القلاع، ومازال هذا المعيار ساري المفعول في بريطانيا والنرويج واليابان ومصر وتونس وتركيا وجنوب إفريقيا ...إلخ، وفي هذا النظام يكون لكل مدينة إدارة حكومية تعنى بشؤونها الداخلية مثل الضرائب والصحة والأمن والتعليم والدفاع المدني.

2-3- الأساس التاريخي: تحتفظ العديد من المدن التاريخية بقلاعها وأثارها، رغم تدهورها، مما يشكل نواة لنمو المدينة الحالية وازدهارها، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن الجزائرية على غرار قسنطينة وتبسة. (حسين بولمعيز بن ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 23)

2-4- الأساس الشكلي: يعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة، فالمدينة يمكن التعرف عليها من خلال مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومصانعها ووسائل النقل فيها.

2-5- الأساس الوظيفي: أعطى الدكتور مصطفى الخشاب تقسيما وظيفيا للمدن تتلخص في النقاط التالية:

-مراكز عمرانية حضرية تمتاز بالإنتاج؛

-مراكز عمرانية حضرية تمتاز بالتجارة؛

-العواصم السياسية سواء كانت قومية أو إقليمية أو دولية؛

-مراكز حضرية ذات طابع ثقافي؛

-مراكز حضرية ذات طابع ترفيهي؛

-مراكز حضرية ذات وضع استراتيجي؛

-مراكز عمرانية حضرية متنوعة النشاط.

مما سبق يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا للمدينة على أنها رقعة جغرافية تتصف بما يلي:

-**عدد السكان**: ترتفع فيها الكثافة السكانية التي تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر؛

-**المشهد الحضري**: يسوده بنايات متباينة، مختلفة ارتفاعها سواء كانت سكنية أو متعددة لغرض آخر (تجارة سياحة...)، وشبكة طرق مهيكلة للمجال؛

-**النشاط السائد**: هي محلة لا زراعية يعني أن الحركة التجارية ونشاط الصناعي بها تحتل أكبر نسبة؛

-**العلاقات**: تجمع بين العناصر المكونة لها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الإدارية .... إلخ) حيث أن هناك علاقة تأثر وتأثير بين هذه العناصر مما يجعل بها ديناميكية بين الاستمرار والتغيير؛

-**الهوية الخاصة**: أن لكل مدينة هوية مغايرة عن باقي المدن؛

-**الهيمنة**: سيطرتها وإشعاعها المتباعد الأطراف محلي، إقليمي وعالمي (مجال نفوذها).

3- وظائف المدن: وتتمثل فيما يلي: (صبري فارس هيئي، 2010، ص 109-112)

3-1- المدن الحربية: هي مدن أقيمة أساسا لغرض حربي بحت بحيث تمثل الوظيفة الحربية هي الأساس الأول، فلقد تجمع السكان وتقاربوا منذ البداية عادة استقرارهم كان في المرتفعات ليحسنوا الدفاع على أنفسهم والحماية من أخطار الغزوات، فلجأت إلى التحصين بالأسوار المحيطة التي مازالت شاهدة في عصرنا هذا أقرب مثال على ذلك مدينة تبسة.

3-2- المدن التجارية: تمثل المدن التجارية أقدم أنواع المدن في كل أنحاء العالم، وعلى الأخص في الوطن العربي، إذ أنها تعتبر أكثر انتشارا من بين جميع أنواع المدن وتشمل المدن التجارية على مدن البيع بالفرد والبيع بالجملة وقد تكون هذه المدن تخدم سكان المدينة والمناطق المحيطة بها مباشرة مثال بني سويف والكاف في مصر أو سكان مدن البعيدة (السفارة) التي تعرف بالتجارة الإقليمية مثال مدينة كركوك في العراق والتجارة العالمية باريس، نيويورك، القاهرة.

3-3- المدن الصناعية: رغم أهمية الصناعة إلا أنها لم تخلق من المدن إلا نسبة أقل مما خلقت التجارة والسبب في هذا عدة عوامل تتلخص في أنواع الصناعة وطبيعتها، ولتطور هذه المدن مرتبط بعوامل منها المواد الخام، القوة المحركة، الايدي العاملة، ورأس المال والسوق.

3-4- المدن الدينية: هي المدم التي يحج إليها الناس، ليؤدوا شعيرة من شعائر دينهم، والمدن الدينية قديمة قدم الإنسان وذلك أن الدين كان هو المسؤول عن نشأة العديد من هذه المدن خير مثال على ذلك المدن العربية الإسلامية حول المسجد الجامع مكة، المدينة المنورة، مدينة أثينا نسبة لمعبد آلهة أثينا، كما ساهمت هذه المدن في تعدد وظائف المدينة وجعلت منها مدن تجارية ومراكز للحكم والإدارة. (جمال حمدان، دون سنة نشر، ص 174)

3-5- المدن الإدارية والسياسية: تتسم هاتان الوظيفتان أنهما حكوميتان، وتخضع للاختيار الحكومي، اعتمادا على عوامل من بينها الموقع المتوسط للمدينة أو الدولة أو إقليمها ولذلك فإن العواصم يظل دورها رهنا بمشيئة الحكام، ومن هنا فقد تخلق مثلا شيء مثل أنقرة وعمان وبرازيليا، وتتباين المدن الإدارية والسياسية في أحجامها تباينا كبيرا ذلك لأن هناك عواصم محلية (مركز إقليمي كمدينة سكيكدة)، إلى عواصم إقليمية (مدينة إقليمية كمدينة قسنطينة)، ثم عواصم وطنية وهي التي تمثل مقر الحكومة والدواوين والإدارات المرتبطة بها. (حسين بولمعيز بن ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 27-29)

3-6- المدن الصحية والترفيهية: هي مدن أكثر أهمية وشيوعا وانتشارا في العصر الحديث حيث أنها تقدم خدمات صحية وترفيهية بأسلوب راقي ومواكب للعصر المعاش بناءا على الحاجة حتى تجعل من المدينة إشعاعها يتباعد إلى مستويات محلي مثال مركز مدينة تبسة، إقليمي مثال قسنطينة، عالمي مدينة باريس وبذلك تشجع السياحة وتحقق تنمية إقتصادية.

4- نظرية تخطيط المدن:

إن المعطيات السابقة التي قامت عليها نظريات نمو المدن سواء ما ارتبط منها بالشكل أو البنية أو العمليات الايكولوجية يمكن أخذها بعين الاعتبار كمتغيرات يمكن قياسها من خلال البعد الزماني والمكاني لظاهرة النمو الحضري لأي مدينة من المدن، وهي كالتالي: (باية بوزغارية، 2016/2015، ص 74-83)

4-1- نظرية اقطاب النمو: من بين النظريات التي تركز على استراتيجيات النمو، والذين كانت آراؤهم تنصب على تطبيق نظرية أقطاب النمو (growth poles)، في تحقيق التنمية الحضرية ومن ثم الوصول الى التنمية المكانية والشاملة المستدامة.

4-2- نظرية الموقع المركزي: على الرغم من أهمية موضع المدن، إلا أن مواقع المدن النسبية أهمية أكبر، لأنها تؤثر على وظائفها وعلى نموها، وتعتبر العوامل الطبيعية مهمة في اختيار مواقع المدن، وتركز نظرية المكان المركزي على المزايا المكانية لتوضع المدينة الفيزيقية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والإستراتجية حيث تهتم بالخصائص الطبيعية للموقع في تحديد موقع إنشاء المدينة وأهمية ذلك بالنسبة للمجتمع السكاني.

فنظرية المكان المركزي التي قدمها العالم الجغرافي الألماني "**والتر كريستالر walter christaller** " في كتابه عام 1933 عن (المناطق المركزية في جنوب ألمانيا)، التي بين فيه على وجود نظام لأنماط ووظائف مراكز العمران، وكما تبين أيضا من خلال منهجه العلمي استخدامه لقياسات مثل هذه المفاهيم كالمركزية لتتمثل نظريته في العالم الواقعي، وقد اقترح انه يوجد نظام أو تنظيم فوقي لنظم مراكز العمران وظهرانها، يتمثل في دراسة العلاقة بين توزيع مراكز العمران وعدد وظائفها وأحجامها، أي شرح التنظيم المكاني لمراكز العمران وظهرانها، وبصفة خاصة موقعها النسبي وحجمها.

وجاءت هذه النظرية بالأفكار التالية:

- تزداد القيمة الاقتصادية بالقرب من خط المدينة ومنطقة الأعمال المركزية؛
- تزداد القيمة الاقتصادية للمنشأة والمحلات التجارية قرب مركز المدينة، خاصة منطقة الأعمال المركزية؛
- كلما اقتربنا من مراكز المدينة، كلما زادت العوائد الاقتصادية والقيمة الإيجارية، وكلما بعدنا من مركز المدينة كلما قلت العوائد الاقتصادية والقيمة الإيجارية؛
- وفي النهاية الفرق في عدد السكان ومستوى المعيشة بالمدينة؛
- والمكان المركزي وفق إطار هذه النظرية يعني به ابتداء المركز الحضري، وفي ضوء هذه المفاهيم استنتج "**كريستالر**" نظاما تسلسليا مترابطا من الأماكن المركزية التي تتدرج في إعدادها، وأحجامها السكانية، ولقد فكر "**كريستالر**" في الشكل الذي يمكن المنطقة التكميلية أن تأخذه، وبما انه كان يبحث عن توزيع متساوي ومتجانس، فان هذه النظرية صعبة التطبيق في الواقع مع أهميتها القصوى في ترتيب شبكة المدن داخل الإقليم.

4-3- نظرية المدينة الشريطية: تتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق المواصلات الرئيسي، تمتد الى مسافات طويلة وتتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات تبنى حولها المساكن، وتمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها. رائد هذه النظرية هو "**سوريا متى**", الذي برز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة. وكمثال تطبيقي على النظرية "مدينة برج العرب في مصر". من مزايا هذه النظرية:

- الحصول على جمال الريف وجمال الطبيعة على جانبي المدينة؛
- تفادي المركزية الخائفة في الخدمات المركزية في الوسط؛
- ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور من إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

أما من عيوبها:

- عدم تحقيق الارتباط والتالف بين سكان المدينة لطولها؛

– لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعية وغيرها وكذلك بالنسبة للمنازل، توجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة السكان.

4-4- نظرية المدينة الحدائقية: ظهرت في لندن فكرة المدن الحدائقية عام 1898 من طرف **"ابنزار هوراد Ebenezer Howard"**، نتيجة لما لمسه من قبح المدن الصناعية وازدحامها بالسكان ونموها غير المنتظم، وتتلخص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفاءتها الذاتية، وهي ذات سطح إجمالي قدره 6000هـ، يشغل المنطقة العمرانية للمدينة مساحة 1000هـ ويسكن في المدينة 32 ألف نسمة، ووضع أسس تقوم عليها هذه المدن وهي:

– إحاطة المدينة بحزام اخضر؛

– تناولت المدينة الاستخدام الأمثل للريح والشمس ومحاربة ارتفاع سعر الأرض فاستندت النظرية إلى عامل العزلة الاجتماعية وخصوصية كل عائلة؛

– بنى "هوارد" فكرته على تساؤل المدينة والقرية، أي هذين التكوينين يمكن أن يوفر للإنسان ظروف الحياة الكاملة؟ وقد وصل إلى انه لكل منهما عيوبه ومزاياه استخلص أن الحياة اللائقة لا تتوفر إلا في ظروف تجتمع فيها مزايا المدينة والقرية.

وكمثال تطبيقي للنظرية **"مدينة ولوين الحدائقية Walwyn garden"** أسسها هوارد، في عام 1920، تقع في شرق انجلترا تخطيطها له أهمية عالمية، حيث أصبحت لها قاعدة تجارية قوية تجلب التوظيف الكثير للمنطقة، وحافظة على المجال والانسجام المعماري في البنايات الجديدة، أسلوبها الرئيسي هو العمارة الجورجية وتشمل حزاما اخضرا حول المدينة وتشمل أيضا بحيرات.

من مزايا هذه النظرية:

– انسجام الطابع الريفي المعروف بالطبيعة والحدائق والأشجار، مع مقومات التخطيط الحضري الجديد من مركز مدني وشبكة نقل وفعاليات خدمية ونشاطات صناعية وتجارية؛

–كثافتها السكانية قليلة، والاعتماد على فكرة اكتفاء المدينة ذاتيا.

أما العيوب فهي كالتالي:

– فكرة أن مدينة الغد الحدائقية تتيح للفرد الاستقلالية مع أسرته، أدى ذلك إلى انعدام الروابط الاجتماعية.

– عندما نفذت هذه النظرية لم يراعي الربط بين السكن والعمل، فأنشأت مدن أخرى لتغطي هذا النقص.

4-5- نظرية المدينة الصناعية: اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل التوازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها والخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدن لعزلها عن المناطق السكنية ومراكز النمو رائد هذه النظرية هو **"تولي جرانيز"** حيث نشر سنة 1917 فكرة المدينة الصناعية، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطريقة الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الاستعمالات. وكمثال على هذه النظرية "مدينة العاشر من رمضان الجديدة" في مصر.

من مزايا هذه النظرية:

- فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية؛
- توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناهم.

أما بالنسبة للعيوب:

- قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان؛
- ارتفاع معدل التلوث في هذه البيئة.

4-6- نظرية مدينة الغد: جاءت فكرة هذه النظرية بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تتسم بعملية البناء السريع، بسبب الدمار الذي سببته الحرب، فوضع قواعد هذه النظرية المعماري الفرنسي "**لوكوزبيزي le Corbusier**" عام 1922، فهي عبارة عن شوارع ضخمة تحوي في وسطها عمارات عالية ناطحات سحاب يتركز في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية، وحول ناطحات السحاب توجد عمارات في شكل خطط زجاجية، وفي خارج المدينة توجد منطقة الفيلات. بعدها طور "**لوكوربيزي**" مخطط المدينة وأطلق عليه "المدينة المشرقة" حيث تميزت بأنها ذات هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل. ومنه فان أفكار هذا المهندس الفرنسي كانت مبنية على التزاوج بين المدينة والريف وأكد على الامتداد الرئيسي، فعرف المساحة العمرانية بأربع وظائف وهي (المسكن، العمل، المواصلات والراحة الفكرية والجسدية).

من مزايا هذه النظرية:

-الحد من التكدس في وسط المدينة، بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة؛

-استخدام الامتداد الرئيسي لاستغلال اقل مساحات من الأرض.

أما بالنسبة للعيوب: فإن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة أو يخفض كثافة السكان فيها.

4-7- نظرية المدن التوابع: تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز، أو يكون اتصالها به مباشرة. رائد هذه النظرية هو "**اودولف رادنج Adolf Radin**g" وضع هذه النظرية عام 1920، وتبعه "**ريموند انوين**" عام 1921، ثم "**روبرت هويتن**" عام 1923. اعتمدت هذه النظرية على أن يتراوح حجم سكان المناخية بين 12 و18 ألف بحيث داخلية وقد تشمل بعض الصناعات، ولكن يجب ربطها بالمدينة الأم بواسطة شبكة مواصلات سريعة ومريحة. من مزايا هذه النظرية:

- تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلة الازدحام في مناطق الخدمات؛
- حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، تعتبر امتداد طبيعي للمدن الحدائقية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول جودة الحياة

منذ أن وجد الإنسان فهو يسعى في البحث المستمر حتى يعيش حياته في راحة وطمأنينة وبتقدم في الزمن وإرتقاء الفرد في تفكيره ورغباته وحاجاته بعد استقراره في المجال الحضري جعل تركيزه على حياة ذات جودة مست عدة ميادين اجتماعية، عمرانية، بيئية، اقتصادية...إلخ.

1- نشأة وتطور مفهوم جودة الحياة:

الفكرة الأولية لجودة الحياة بدأ ظهورها في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، بلاتو) حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها، ومبدأ مؤشرات جودة الحياة بدأ في الظهور من خلال تطور فكرة المؤشرات الإجتماعية خلال الستينات، إلا أنها لها جذور في وسائل القياس الإقتصادية خلال القرنين وأوائل العشرين، هذه المؤشرات المبكرة وما حولها انقسمت على نوعين من المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية.

وتطورت دراسات جودة الحياة حيث كانت تركز على موضوع واحد دون النظر إلى علاقته بعوامل أخرى وقد رصدت الدراسة حول موضوع "جودة الحياة" (**Riseborough ,1990**) ثلاث الجوانب هامة، وهي:

أولا: بعد 1970 قل الاهتمام في المملكة المتحدة بدراسات جودة الحياة والبحث عن تعريفها ضمن المناطق الحضرية والريفية على العكس من الدول الأخرى التي زاد الاهتمام حول كيفية بحث وفهم هذه المواضيع.

ثانيا: عالميا حظيت جودة الحياة بشعبية في الأوساط الطبية على الرغم من ذلك، فإن المدخل المتبع كان يغفل كثيرة مؤثرة في الصحة، وقد زاد الاهتمام بفهم العلاقة بين جودة الحياة والصحة والمملكة المتحدة مع النظر في العلاقة في العوامل أخرى.

ثالثا: وفي أمريكا الشمالية ونيوزلندا تم إنتاج المداخل الأكثر شمولية واكتمالا وعمقا لفهم وقياس جودة الحياة، وهي تأخذ في الاعتبار مجال واسع من العوامل.

وأوضحت الدراسة أن العمل حقيقة الذي بدأ في المملكة المتحدة في السبعينيات لفهم العلاقة بين الإسكان والبيئة المبنية وجودة الحياة وبدأ يتطور منذ تسعينيات، فعلى سبيل المثال، قام مركز الدراسات الحضرية والإقليمية في جامعة برمنجهام (Center for Urban and Regional Studies) تطوير المدخل الحضري لجودة الحياة لقياس وتقييم جودة الحياة في المجاورات بين المسنين في المساكن المخصصة لهم، تم عمله منذ التسعينيات وحتى الآن هذا العمل ركز على الإسكان بصفة خاصة، لان الاهتمام بدور الإسكان والمنازل كان يعيب عن الدراسات الأخرى المهتمة بجودة الحياة ومؤشرات تقييمها.(مريم شيخي، 2014/2013، ص 86-87)

2- تعريف جودة الحياة:

تعددت تعاريف جودة الحياة بإختلاف الجهة المستخدمة، وهي كالتالي: (مريم حسام، 2017، ص 50-54)

2-1- أهم تعاريف جودة الحياة في الدراسات الأجنبية:

انتشر مفهوم جودة الحياة "في الدراسات الأجنبية منذ سنوات العشرينيات وكان هذا تحت مسمى نوعية الحياة، ومن خلال هذا العنصر سنركز على أهم التعاريف من خلال ما يلي:

يرى Haas أن "جودة الحياة تمثل تقييما متعدد الأبعاد لظروف الحياة الحالية للشخص في سياق ثقافته والقيم التي يحيا فيها والقيم التي يتبناها وهي في المقام الأول شعور ذاتي برفاهية وحسن الحال متضمنة أبعادا جسدية، نفسية، روحية وإجتماعية، وبعض الظروف يمكن أن تساهم المؤشرات الموضوعية في هذا الإدراك لتقريب المعنى".

وقد اعتبر **Sheldon** أن "جودة الحياة تمثل ذلك الوجود الكامل والهادف المليء بالازدهار والوفاء والتمتع بالرفاه النفسي في ظل الديمقراطية الليبيرالية وانخفاض البطالة... "

واتجه **Groulx** إلى تعريف "جودة الحياة بأنها الشعور الجيد والحصول على ما يلزم للتعامل مع الحياة بأفضل طريقة ممكنة"

وقد إعتبرها **Alison J. Carr** أنها "مفهوم ديناميكي يعكس مجموعة من التفاعلات بين الأبعاد الموضوعية والذاتية كما أن أجزائها تأثر على بعضها البعض"

وفي رأي **Cummins** فإن "جودة الحياة تعني شعور الفرد بالسعادة والرضا عن حياته، بإضافة إلى الإقبال عليها بالحماس والرغبة في معايشتها وبناء شبكة علاقات إجتماعية مع المحيطين به، وشعور متزايد بأمن والطمأنينة، والثقة في قدراته والسعي لإنجاز الأهداف وعد إحساس بالفشل والتمتع الصحة البدنية والنفسية وأن كل هذا من شأنه أن يزيد من طموحاته، فضلا عن إحساسه الداخلي بما حققه من إنجازات تمكنه من الوصول لوضع وظيفي مناسب في المستقبل."

2-2- أهم تعاريف جودة الحياة في الدراسات العربية:

يعتبر مفهوم جودة الحياة التطور الأحدث في الدراسات العربية، د أصبح هذا المفهوم من أحدث القضايا في البحوث العربية، مقارنة بالدراسات الأجنبية، فإن العديد من الدراسات في هذا المجال تفتقر إلى تعريف رسمي لجودة الحياة وعلى هذا تظهر أهم التعاريف لهذا المفهوم من خلال ما يلي:

ذهب كمال اللبواني إلى أن "مفهوم جودة الحياة جاء نسبة إلى إشباع المجموع الحاجات والرغبات على الصعيد الفردي والجماعي وهي على ذلك تختلف بإختلاف هذه الحاجات والرغبات وباختلاف الأفراد والجماعات واختلاف الزمن."

ويضيف الكرخي بأن "جودة الحياة ناتجة عن شعور الفرد بالقدرة على إشباع الحاجات الذاتية والموضوعية والتي تشمل النمو الشخصي، السعادة البدنية والمادية، الاندماج الإجتماعي والحقوق البشرية."

وعرفها شاهر خالد سليمان بأنها "جودة خصائص الإنسان من حيث تكوينه الجسمي والنفسي والمعرفي، ودرجة توفقه مع ذاته ومع الآخرين وتكوينه الاجتماعي والأخلاقي."

ويرى الأشول أن "الجودة الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والإجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإدراك هؤلاء الأفراد لمدى إشباع هذه الخدمات التي تقدم له بمعزل عن الأفراد الذين يتفاعل معهم، أي أن جودة ترتبط بالبيئة المادية والبيئة النفسية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد."

ويعرفها الباحثان محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم "بأنها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال نوعية البيئة التي يعيش فيها والخدمات التي يقدم له في المجالات الصحية والإجتماعية والتعليمية والنفسية، مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه."

ويرى العرف بالله "أن جودة الحياة هي البناء الكلي الذي يتكون من مجموعة المتغيرات التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية تقيس الإمكانات المتدفقة على الفرد، ومؤشرات ذاتية تقيس مقدار الإشباع الذي تحققه للأفراد."

مما سبق يمكن القول أن جودة الحياة هي "الحاجيات التي تختلف بين الأفراد وبين المجتمعات التي يرى أنها تضمن الانتفاع وترقية مستوى الحياة الى ما هو أفضل من أجل خلق الرضا والسعادة والراحة".

3- مفهوم جودة الحياة الحضرية:

لا يوجد إجماع على تعريف واحد لجودة الحياة الحضرية ولكن توجد بعض التعريفات التي تساعد على فهم هذا المصطلح منها: (غلام مريم، 2016/2015، ص 26)

جودة الحياة بأي منطقة هي تكامل وتوفر العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية لتلك المنطقة (القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني، قطاع البنية الأساسية والخدمات) والتي توفر للسكان الراحة النفسية والأمان وتساعد المنطقة على القيام بوظائفها المستهدفة، والتي تتمثل في البيئة الطبيعية وظروف السكن والمواصلات والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. جودة الحياة هي الدرجة التي يستمتع فيها في إطار حياتهم الحضرية.

مما سبق نستنتج أن جودة الحياة الحضرية هي الاعتماد على ما يتوفر القطاعات من عناصر المكونة لها (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، قطاع البينية أساسية والخدمات) ونوعية الخدمة المقدمة التي تنعكس على درجة الاستفادة من أجل تحقيق الرضا والرفاهية مما يضمن بيئة جاذبة للاستقرار تسود بها الراحة والصحة الجسمية والنفسية، ومثالا على ذلك ظروف المسكن، شبكة المواصلات والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية ... وغيرها، وبهذا تحقق إشباع الحاجة.

4- العوامل المؤثرة في جودة الحياة:

من أهم العوامل التي تؤدي إلى تدهور جودة الحياة داخل الحي السكني، وهي: (جعجو محفوظ، 2015، ص 18-19)

- النمو السكاني المرتفع الذي لا يسمح بتوفير الخدمات اللازمة للسكان بقدر كاف كالتعليم، الرعاية الصحية، الغذاء الصحي، السكن الملائم ... وغيرها للمجتمع؛
- سوء تسيير النفايات المنزلية مما يؤدي إلى تراكمها وبالتالي تدهور البيئة الحضرية؛
- عدم التحكم في مياه الصرف الصحي وسوء معالجتها؛
- تلوث الهواء جراء الغازات المنتجة من المركبات.

وينتج عن هذه العوائق تدهور واضح لمستوى جودة الحياة، وهي كالتالي:

- انتشار الأحياء القصديرية الناجمة عن البطالة والفقر؛
- انتشار الأمراض والأوبئة والآفات الاجتماعية والجرائم؛
- إتلاف المساحات الخضراء؛
- انعدام الأمن للسكان؛
- تدني مستوى المعيشة لدى السكان.

ومن أجل تجنب تدهور جودة الحياة لا بد من:

- التحكم في النمو الديمغرافي وترقية الخدمات العمومية؛
- توعية السكان بضرورة الحفاظ على صحة البيئة الحضرية؛
- الحفاظ على الغابات والمناطق الخضراء المحمية؛
- تحسين خدمات الصرف الصحي؛
- تحسين وضعية الطرقات الحضرية؛
- تقليل استهلاك المواد الكيميائية الملونة في الجو؛
- تسيير محكم للنفايات الصلبة وتطبيق التقنيات العلمية والصحية ولمعالجتها والتخلص منها؛
- معالجة قنوات الصرف الصحي.

5- أنواع مؤشرات جودة الحياة:

هناك العديد من المحاولات الخاصة بتصنيف مؤشرات جودة الحياة منها محاولة منظمة التنمية بالأمم المتحدة والتي صنفت المؤشرات بناءا على أربعة ميادين إقتصادية، إجتماعية، بيئية، مؤسسي، ليأتي التصنيف آخر جد مهم يعتمد على نوعين أساسيين من المؤشرات وهما:(هناء محمد الجوهري، 2009، ص 129-130)

5-1- المؤشرات الموضوعية:

هي مجموعة المؤشرات القابلة للقياس المستخدمة في تقييم نوعية الحياة، أي المؤشرات الكمية. كذلك التي تعبر عن حجم ومدى توافر الخدمات بمنطقة سكنية ما.

5-2- المؤشرات الذاتية:

هي مؤشرات تستخدم لقياس درجة رضاء السكان عن خدمات المتواجدة بالمدينة كما تعبر عن مدى كفاءة هذه الخدمات. وهي أيضا تعبر عن تصورات الفرد أو المجتمع لبيئتهم الحضرية وقابلية القراءة والانتماء والسلامة. (Amina Benghazi, 2016,p18)

الشكل رقم 01: مقاربات وأنظمة لقياس جودة الحياة

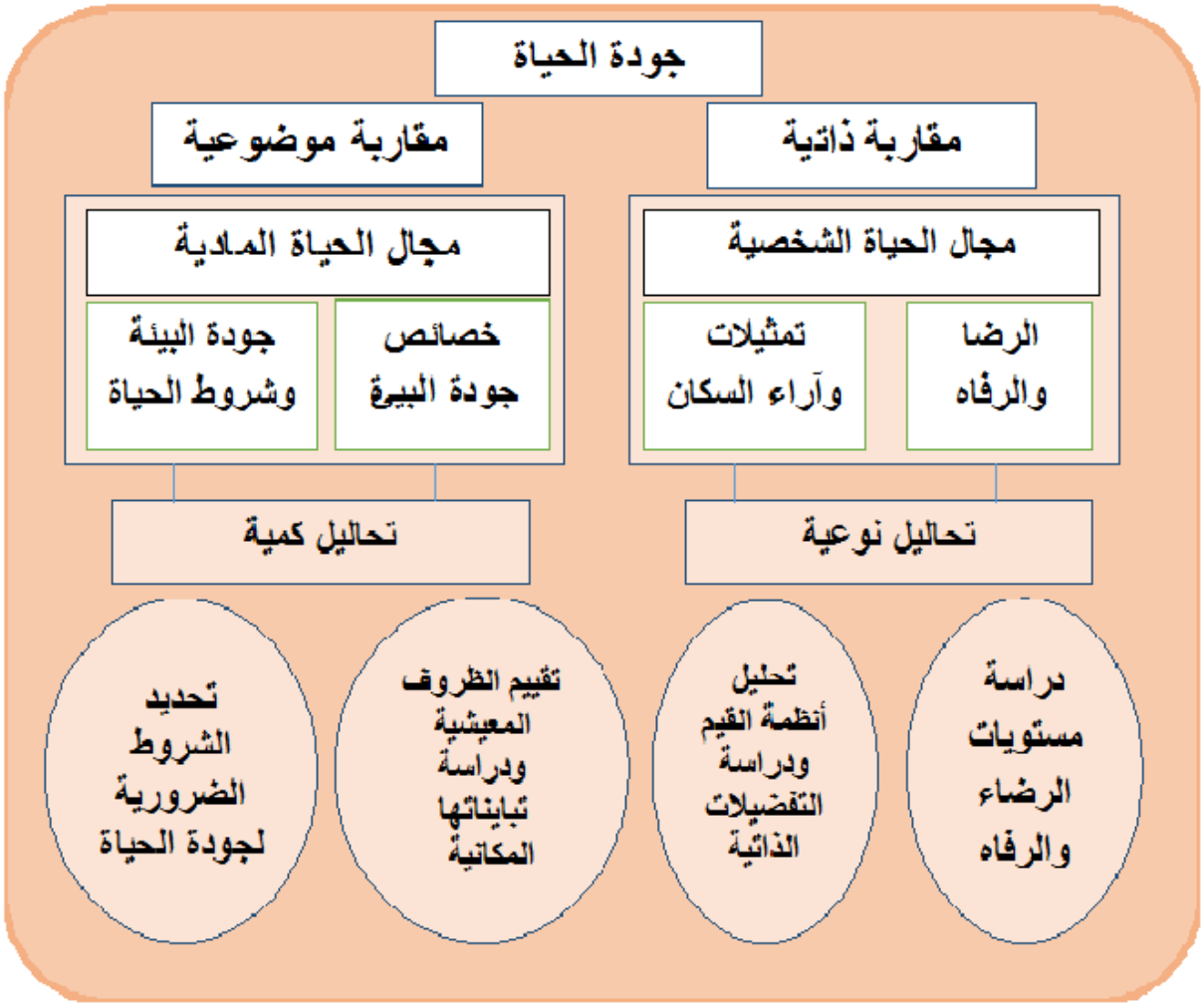

Source : (Brahim Djebnoune, 2019, p : 91)

6- العناصر الأساسية لجودة الحياة

تتحدد جودة الحياة من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية:

- القطاع الاجتماعي والإقتصادي؛
- القطاع العمراني؛
- قطاع البنية الأساسية والخدامات والبيئة.

وتندرج تحت كل قطاع مجموعة من المؤثرات ومجموعة كل المؤثرات بكل العناصر الأساسية لجودة الحياة وذلك كما يلي: (دحدوح صلاح الدين، مهلل عبد الحكيم، 2017، ص 10-11)

6-1- القطاع الاجتماعي والإقتصادي:

تتأثر جودة الحياة بالتحولات الاجتماعية والإقتصادية للسكان وذلك من خلال:

- النمو الديمغرافي وحجم الأسرة؛
- الحالة التعليمية للسكان؛

- دور معدلات العمالة والبطالة في تطوير وتنمية الحياة الحضرية؛
- عوامل التأثير المختلفة لحركات الهجرة؛
- التنبؤ بالأعباء والضغوط المستقبلية على البيئة الأساسية والخدمات؛
- تأثير العادات والتقاليد للأفراد على بناء وتركيب السكان

وتتمثل عناصر القطاع الاجتماعي والإقتصادي، فيما يلي:

- **النمو السكاني**: يؤثر النمو السكاني المرتفع في تغيير أحجام المدن من خلال الزيادة الطبيعية في عدد السكان وكذلك من خلال النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية، وتؤدي هذه الزيادة إلى تنامي الطلب على المساكن، الخدمات والتجهيزات والبنى التحتية، مما يولد الضغط على الخدمات والمرافق بالإضافة إلى ذلك ظهور مشاكل أخرى في مختلف القطاعات بالمدينة والذي يؤثر بدوره على جودة الحياة فيها.

- **التركيب العمري**: يعد التركيب العمري من الخصائص الديمغرافية المهمة في تقييم مستوى جودة الحياة، حيث يسمح بمعرفة معدلات المواليد والوفيات والهجرة، حيث تؤثر التغيرات في معدلات المواليد والوافيات تأثيرا مباشرا على إعداد ونسب الفئات العمرية، فعلى المدى الطويل تؤثر هذه المتغيرات على الفئات العمرية الكبرى خاصة في عمر الأطفال وعمر الشباب وعمر القادرين على العمل وأيضا على سن التقاعد، وفي نفس الوقت يؤثر ذلك على معدلات الشغل ومعدل البطالة ومعدل الإعالة، الأمر الذي يؤثر بصفة مباشرة على جودة الحياة ككل.

- **حجم الأسرة**: يؤثر حجم الأسرة بشكل كبير في تقييم جودة الحياة لأن الأسرة ذات الحجم الكبير تعجز عن تلبية احتياجات الأساسية أمام دخلها المحدود، مما يدفعها للسكن بمساكن ضيقة وفي مناطق تنعدم فيها أدنى شروط الحياة نظرا لانخفاض سعر الكراء بها بما يتناسب مع دخلها وحجمها، وهو ما يعكس مستوى جودة الحياة التي تعيشها هؤلاء الفئة من المجتمع.

- **وضعية التعليم**: يلعب مستوى التعليمي دورا حاسما في تحديد جودة الحياة فالفئة المتعلمة قادرا على العطاء وخلق التنمية بمجتمع حيث يتمتع بكافة شروط الحياة الراقية، عكس الفئة غير المتعلمة.

- **الشغل والبطالة**: هناك علاقة وطيدة بين الوضع الإقتصادي وجودة الحياة بمنطقة ما، ففئة السكان دائما يبحثون عن المكان اللائق مقابل مبالغ مالية ضخمة لتحقيق جودة المكان والمسكن، على عكس الفئة الفقيرة التي لا تعطي دخلها سوى المأكل والملبس.... وغيرها.

- **الهجرة**: تؤثر عامل الهجرة بشكل كبير على جودة الحياة بالمدن، حيث يؤدي توطن الصناعة والخدمات بالمجال الحضري في الوقت الذي تعاني فيه المناطق الريفية من التدهور والتخلف إلى ارتفاع معدلات هجرة السكان نحو المدن بحثا عن العمل والاستقرار، وتنعكس هذه المعدلات المرتفعة على عجز في تلبية إحتياجات هذه الفئة المهاجرة (سكن، الخدمات، عمل)، مما يؤدي إلى انتشار الاحياء المعيشية التي تنعدم بها أدنى شروط الحياة.

6-2- القطاع العمراني

ترتبط جودة الحياة في المناطق السكنية بشكل وثيقا بين عناصر القطاع العمراني وذلك من خلال ما يلي:

– **مساحة السكن:** تعكس مساحة المسكن والأثاث الموجودة به مقياس مهما التغيير للمستوى المعيشي ومستوى الإسكان للسكان، حيث يساهم في تقدير مستوى للإسكان من خلال دراسة حجم الأسرة ومساحة المسكن إلى جانب تصنيف المساحة إلى مستويات مختلفة. كذلك طبيعة التملك (ملك، إيجار) وكلها عناصر تؤثر بشكل مباشر في مدن جودة الحياة بالمناطق السكنية المدروسة.

– **على المباني:** تشكل ارتفاعات المباني مؤشرا هاما لقياس جودة الحياة الحضرية، لأن المناطق الحضرية تتميز بارتفاع مبانيها، ويكون الإمداد الرأسي في بعض القطاعات أعلى من الامتداد الأفقي، ففي بعض الحالات تكون هذه الارتفاعات غير متناسبة مع عرض الشوارع، مما يكون له انعكاسات سلبية على الصحة والبيئة الحضرية.

– **حالة المباني:** توجد علاقة مباشرة بين حالة المبنى وجودة الحياة الحضرية، فالمناطق التي تركز بها المباني المتدهورة، تتدنى بها شروط الحياة الصحية نظرا للتصريف لمياه التساقط ومياه الصرف الصحي نتيجة لتدهور شبكة الصرف الصحي بها، عكس المناطق التي تركز بها المباني في حالة جيدة فإن شروط الحياة الصحية تكون مرتفعة.

– **مواد البناء:** تؤثر طبيعة مواد البناء المستعملة في إنشاء المساكن في جودة الحياة، لأن نوعية مواد البناء تتعلق بمستوى دخول السكان وطبيعة تملكهم للسكن ففي حالة تمتلك المسكن تستعمل مواد صلبة وصحية، أما إذا كان المسكن بصيغة غير قانونية فيستعمل مواد بيناء مؤقتة وغير صحية، لذلك فجودة الحياة تتأثر بشكل مباشر بمواد البناء المستعملة.

– **إستخدمات الأراضي (الاستخدام المختلط):** استخدامات الأرض معيار جد مهم في تقييم جودة الحياة بالمناطق الحضرية، ففي بعض القطاعات بالمدينة نجد الوظيفة التجارية والصناعية والسكنية غير مفصولة عن بعضها. هذا الاختلاط بين الوظائف له تأثيرات سلبية على البيئة العمرانية وجودة الحياة بالقطاع والمدينة ككل.

– **حجم الحصص الأرضية:** توجد علاقة بين حجم الحصص الأرضية والكثافة السكنية، فكمل كانت الحصص كبيرة كانت الكثافة ضعيفة والتي تعتبر إحدى العوامل المؤثرة إيجابيا على جودة الحياة الحضرية، على العكس إذ كانت مساحة الحصص صغيرة يترتب عنها كثافة سكانية عالية التي تؤثر سلبا على جودة الحياة الحضرية.

– **الطبيعة القانونية:** شكل حالة الملكية مؤثرا مهما في تقييم جودة الحياة الحضرية لأنها تسمح بمعرفة شكل واحوال الملكية في المناطق الحضرية، عدد السكان القدرين على شراء أو بناء منزل، عدد السكان المقيمين في مباني غير مرخصة وكلها لها تأثيرات.

– **الكثافة السكانية:** تتميز الكثافة السكانية بتوزيعها المتباين عبر النسيج الحضري، مما يؤدي إلى تباينات في توزيع الخدمات الحضرية المختلفة عبر المناطق الحضرية المختلفة السكنية ومن ثم فإن للكثافة تأثير على جودة الحياة.

– **الكثافة السكنية:** يؤثر التركيز الكبير للمساكن ببعض القطاعات في المدينة سلبا على جودة الحياة الحضرية، نظرا لإعداد السكانية الكبيرة المتواجدة بها التي تستمر في النمو والزيادة بحيث تستغل مستقبلا مساحات أكبر وتتضخم المشكلة بالمدينة ككل.

6-3- قطاع البنية الأساسية والخدمات والبيئة:

يؤثر قطاع البينية الأساسية والخدمات على جودة الحياة من خلال العناصر التالية:

- تعد أبعاد الشوارع واستخداماتها والحركة المرورية بها من الخصائص المهمة في تقييم جودة الحياة بالمناطق الحضرية، فكلما كان تنوع وكثافة في الوظائف شارع ما، كلما زادت الحركة المرورية به، الأمر الذي يتطلب إبعاد كبيرة لهذه الشوارع، فإذا لم يتحقق الشرط الثاني كان هناك خلل في الحركة المرورية ككل وحركة سيارات الطوارئ بصفة خاصة وهذا يؤثر سلبا على المنطقة وسكانها.

- **حالة الشارع:** في بعض القطاعات بالمدينة تكون الشوارع في حالة سيئة لعدم تبليطها بالخرسانة أو الزفت بالإضافة إلى وجود فراغات على جانبيها تتراكم فيها أكوام القمامة، هذه الحالة السيئة تؤثر سلبا على جودة البيئة العمرانية بهذه القطاعات.

- **إمكانية الوصول إلى وسائل النقل:** البعد والقرب من وسائل النقل عامل مهم في تقييم نوعية الحياة بالمدينة، فبعض القطاعات بالمدينة يعاني سكانها من البعد عن موافق النقل الحضري، الأمر الذي يجبر الكثير من السكان لقطع مسافات طويلة على الأقدام للوصول إلى المواقف الخاصة بالنقل.

- **الإمداد بشبكة المياه الصالحة للشرب:** يعتبر التموين بالمياه الصالحة للشرب من أساسيات العيش، وهو مؤشر مهم يستخدم لقياس نوعية بالأوساط الحضرية، فتنقص المياه ببعض القطاعات في المدينة يؤدي إلى نقص الوقاية وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية بها وعليه تتدهور نوعية الوسط المعيشي بهذه القطاعات.

- **الصرف الصحي:** فعالية شبكة الصرف الصحي، تعد من أهم المعايير الأساسية في تحديد نوعي البيئة العمرانية بالمدينة، فكفاءة هذه الشبكة لها أثر إيجابي عل جودة الحياة على العكس إذ كانت هذه الشبكة تعاني من تدهور أو غير متوفرة تماما ببعض القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى تجميع المياه القدرة التي تساعد على إنتشار الأوبئة والأمراض وبالتالي تكون لها أثر السلبي على جودة الحياة بهذه المناطق.

- **شبكة الكهرباء:** الإمداد بالكهرباء وفعالية هذه الشبكة من المؤشرات المحددة لنوعية الحياة بالمناطق السكنية، فبعض القطاعات التي ظهرت بطريقة عشوائية على أطراف جل سكانها يفتقر لهذه الشبكة نظرا لعدم وجود وثائق قانونية تقيد الملكية للشيء الذي يؤثر سلبا على جودة الحياة بهذه القطاعات.

- **الخدمات التعليمية:** تعكس المسافة التي يقطعها التلميذ إلى المدرسة مقياسا مهما للمستوى المعيشي للسكان، فبعض المناطق في المدينة تفتقر إلى الجودة في الخدمات التعليمية. أين يطع الأطفال فيها أكثر من 15 دقيقة مشيا على الأقدام للوصول للمدرسة.

- **الخدمات الأمنية:** يعلب الأمن دورا حيويا وله تأثير قوي على جودة الحياة في المدن فغيابه يؤثر سلبا على نوعية الحياة بها نظرا لتحول هذه الأخيرة إلى أوكار الفساد والجماعات المتطرفة.

– **الخدمات الصحية:** توفر الخدمات الصحية يعد مطلب أساسي للمعيشة بالأوساط الحضرية، فغيابها ببعض المناطق في المدينة له أثر كبير على مستوى معيشة سكانها، وبذلك تواجد الخدمات الصحية يعد معيارا مهما في قياس نوعية الحياة بالمدينة.

– **المساحات الخضراء ومناطق الترفيه:** إن توفر المساحات الخضراء وأماكن الترفيه في قطاعات معينة بالمدينة أصبح عنصرا مهما يعبر من خلاله مكان هذه القطاعات عن رضاهم بنوعية البيئة السكنية، هذا الدور المهم لا شك أن لديه تأثير كبير على جودة الحياة في المدينة.

7– مسطرة قياس جودة الحياة: هي وسيلة لقياس جودة الحياة الحضرية بالمدينة أو إقليم معين، وتشكل من مجموعة من المؤشرات مقسمة على 4 معايير اقتصادية، إجتماعية، عمرانية وبيئية كل معيار يعطي قراءة مفصلة على نوعية الحياة بالمجال الحضري. (علاش فوزي، 2018، ص 23)

المصدر: جعجو محفوظ، 2015، ص 34–36

7–1– مؤشرات مسطرة جودة الحياة:

هي عبارة عن مقياس يوفر معلومات كمية أو نوعية تعبر عن مدى جودة الحياة بمدينة ما وفي زمن معين، على أساسها توضع السياسات والخطط لتحسين جودة الحياة. والجدول رقم 01 يوضح مجموعة المؤشرات التي تحتويها مسطرة جودة الحياة والهدف من كل مؤشر.

الجدول رقم 01: مؤشرات مسطرة قياس جودة الحياة.

المعيار الاقتصادي			
الهدف	المؤشر	الهدف	المؤشر
نمو	نصيب الفرد من الدخل الوطني	خلق	نسبة الزيادة في عدد الوظائف

الأنشطة الاقتصادية	عدد الشركات والمصانع الجديد	مناصب شغل	التركيب المهني للفئة النشطة
	عدد الشركات ذات الإدارة البيئية		توزيع المشتغلين فعلا على القطاع الخاص والعام
	علاقة النشاط الاقتصادي بالنشاط الإقليمي	زيادة الدخل	عبء الاعالة الكلية
	الصلة بين الصناعة والتعليم		متوسط دخل الاسر
	أنماط الاستهلاك	الحد من البطالة	معدل البطالة
	أنماط الإنتاج		
المعيار الاجتماعي			
الهدف	**المؤشر**	**الهدف**	**المؤشر**
التمتع بصحة جيدة	معدل وفاة حديثي النشأة	تحقيق مجتمع متوازن ومشارك	توزيع الهرم السكاني
	عدد السكان لكل طبيب		معدل نمو السكان
	معدل المستشفيات لكل 1000 مواطن		مدى مشاركة الناس في اتخاذ القرار
	نسبة انتشار الامراض المزمنة		عدد الجمعيات الاهلية
	النسب المختلفة للأمراض التي تسبب الوفيات		مجموع التبرعات للحملات الخيرية
	نسبة تغطية التأمين الصحي للخدمات الصحية		نسبة المشاركة في الانتخابات
	النسبة المئوية لمدمني المخدرات		نسبة الأطفال المشردين
	عدد عبوات السجائر لكل شخص		نسبة عمالة الأطفال
	معدل توفر الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة		عدد دور رعاية المسنين
	مدى رضا المواطنين عن الخدمات الصحية		مدى رضا المواطنين عن جيرانهم
	نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية	الشعور بالأمان في المجتمع	عدد حالات السطو على المنازل لكل 1000 منزل
التعليم مدى الحياة	كثافة القسم في التعليم الابتدائي		عدد حالات سرقة السيارات لكل 1000 شخص
	نسبة الامية		نسبة مدمني المخدرات

	مدى ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل		عدد الاحداث المذنبون
	نسبة التسرب من المدرس		عدد الاعتقالات بسبب المخدرات
	مدى ارتباط البحث العلمي بمشكلات المجتمع		سرعة إستجابة طلب الإطفاء
	نسبة التدريب الفني والمهني للعمالة		سرعة إستجابة الطوارئ
	عدد المؤهلات العليا وتصنيفها		مجموعة الجرائم لكل 100000 شخص
			النسبة المئوية لضحايا الجرائم
المعيار العمراني			
الهدف	**المؤشر**	**الهدف**	**المؤشر**
تسهيل حركة النقل ومواصلات	وقت الانتقال		
	أنماط النقل والمواصلات		مدى رضا المواطنين عن السكن
	عدد الحوادث		مساهمة القطاع الخاص في الإسكان / العام
توافق استعمالات الأرض	نسبة المساحات للأنشطة في المدينة	توفير الإسكان الملائم	إجمالي عدد المساكن
	نسبة المساحة القابلة للاستغلال		نسبة المساكن المأهولة من إجمالي المساكن
	مدى ترابط شبكة الفراغات العمرانية بالمدينة		نصيب الفرد من المساحة السكنية
توفير الخدمات	نصيب الفرد من الخدمات الثقافية		نسبة المساكن المستأجرة
	نصيب الفرد من الخدمات الدينية		نسبة سعر الوحدة السكنية لدخل الاسرة
	نصيب الفرد من الخدمات		نسبة إيجار الوحدة السكنية لدخل الاسرة
المعيار البيئي			
الهدف	**المؤشر**	**الهدف**	**المؤشر**
الإدارة الرشيدة	نسبة المساحات الخضراء الطبيعية والمصنعة	إدارة المخلفات	معدل انتاج النفايات بأنواعها الصلبة والسائلة

للموارد الطبيعية	نسبة تقرير الأثر البيئي للمشروعات التنموية		نسبة النفايات المعاد تدويرها
	عدد المحميات التي يتم الحفاظ عليها		نسبة النفايات الخطرة
	نسبة الموارد التي يتم استهلاكها		
تحسين جودة الهواء	عدد محطات مراقبة جودة الهواء للمواصفات القياسية	تحسين جودة المياه	نسبة التزويد بالمياه
			مدى جودة مياه الشرب
	نسبة المصانع التي تفي بمقاييس انبعاث الملوثات		مقارنة كمية المياه المتاحة بكمية المياه المستهلكة
	عدد الحالات المرضية المرتبطة بتلوث		نسبة تسرب المياه من شبكات المياه
	تحديد مصادر ومستويات الضوضاء		نسبة المياه التي يعاد إستخدامها

المصدر: (جعجو محفوظ، 2015، ص 34-36)

7-2- مراحل إعداد المؤشرات:

مما سبق يمكن القول أن مؤشرات جودة الحياة تلعب دورا هاما في تنمية المجتمعات العمرانية من خلال المراحل التالية: (أيمن محمد مصطفى يوسف، دون تاريخ نشر، ص 25-26)

7-2-1- مرحلة الوضع الحالي: ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة كما يلي:

- أدوات إحصائية كمية تؤدي إلى فهم الحالة الراهنة للمدينة كوحدة واحدة شاملة.
- أدوات تشخصية تحدد الفجوات في القطاعات المختلفة في المدينة وعيرها من مستويات تخطيطية وبالتالي تحديد الاحتياجات والمدخلات المطلوبة للتطوير.

7-2-2- مرحلة الرؤية: ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة فيها كما يلي:

- أدوات واضحة للتغيير عن الأهداف والاولويات من ثم التمكين من إعداد خطط التنمية الحضرية.
- أدوات للمقارنة أوضاع التحضر والتطور للمدينة الواحدة عبر الزمن أو للمقارنة بين المدن المختلفة، ويمكن استنباط أفضل الممارسات من خلال هذه المقارنات.

7-2-3- مرحلة كيف تحقق الرؤية: (كيف نصل لما نريد) ويتم إستخدام مؤشرات جودة الحياة كما يلي:

- أدوات للمتابعة والرصد والتنفيذ الخطط والبرامج المشاريع ومن ثم تصحيح مكونات مدخلات السياسات والاستراتيجيات والمدخلات في الحيز العمراني والإقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- أدوات تقييم حالة العمران من إسكان ومرافق وبيئة واستنتاج مؤشرات قياسية دقيقة ترصد التقدم في حل للمشاكل التي يعاني منها المواطنين بشكل منتظم ومستمر.

8- تصنيف المؤشرات التنمية الحضرية للارتقاء بجودة الحياة:

هناك العديد من الهيئات إهتمت بتصنيف المؤشرات الحضرية لقياس جودة الحياة بالمجال الحضري أهمها: (هناء محمد جوهري، 2003، ص 20-52)

8-1- تصنيف مركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحددة: الذي اهتم بالتنمية الحضارية وصنف مؤشراتها إلى 46 مؤشر تضم الإسكان، النقل والبنية الأساسية وكذا مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتأتي سنة 1999 حيث أضاف المركز 5 مؤشرات جديدة ليصبح عاددها 51 مؤشر، ومن خلالها يمكن حساب دليل التنمية بالمجال الحضري.

8-2- تصنيف مؤتمر إسطنبول سنة 2001: والذي أعطي تصنيفا جديدا لمؤشرات الحضرية ضم 32 مؤشر، 23 منها كمي و9 نوعية، وأعتبر هذا العدد الحد الأدنى الذي يجب أن تنتهجه كل دولة لتقييم جودة الحياة.

8-3- تصنيف ميرسر: ميرسر هي شركة عالمية تجري استطلاعا دوليا كل عام عن جودة الحياة في مدن العالم بهدف تلك المناطق على جذب الاستثمارات والمهارات الرئيسية.

8-4- تصنيف المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة: والذي نظم المؤشرات الواحد والخمسين 51 في 7 مجموعات، وتم الاتفاق عليها عالميا كما يوضحه الجدول رقم 02.

الجدول رقم 02: مؤشرات التنمية الحضرية للإرتقاء بجودة الحياة.

المجموعة	المؤشرات
مؤشرات الخلفية العامة للمدينة	نسب استعمالات الأراضي
	قياس حجم سكان المدينة/حسب النوع/العمر/الكثافة (شخص / كم)
	نسبة الزيادة السنوية للسكان أو المعدل السنوي لنمو السكان
	نسبة الأسر التي ترأسها امرأة
	متوسط حجم الاسرة
	معدل التكوين الأسري
	فئات توزيع الدخل
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة
	التوزيع النسبي لأنواع حيازة المسكن
مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	نسبة الأسر الفقيرة
	نسبة العمالة غير الرسمية
	نصيب الفرد من أسر المستشفيات
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
	توقع الحياة عند الميلاد
	معدلات الامية للناضجين 15 (سنة فأكثر)
	معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي
	كثافة القسم

	معدل الجريمة
مؤشرات البنية الأساسية	نسب/مستوى توصيلات المنازل بالمرافق
	نسب إتاحة الحصول على المياه النقية
	متوسط استهلاك الفرد من المياه
	السعر المتوسط للمياه
	نسب الانفاق على مفردات البني التحتية بالمدينة
مؤشرات النقل	التوزيع النسبي لأنماك النقل
	متوسط زمن رحلة العمل
	نسبة الانفاق السنوي على الطرق/شخص بالمدينة
	معدل ملكية السيارات
	طول الطرق بالمدينة (كم)
مؤشرات المحلية	نسبة المياه المعالجة
	إنتاج النفايات الصلبة/شخص/كغ
	نسب التخلص من النفايات الصلبة
	نسب المساكن المقامة على أراضي هشة
	نسبة المنازل المهدمة /الآيلة للسقوط
المؤشرات المحلية	التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات المحلية
	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الرأسمالي بالمدينة
	نسبة خدمات الديون (نسبة مدفوعات أصول الدين المحلي من جملة المصروفات السنوية)
	نسبة العاملين بالمحليات /جملة عدد سكان المدينة
	معدل الأجور والرواتب
	نسبة المنصرف من تعاقدات المحليات من جملة المنصرف
	عدد المنظمات التطوعية غير الحكومية
	مستوى الحكم الذي يوفر الخدمات بالمدينة بلدية/أمانة/محافظة
	مستوى التحكم في القرارات المحلية (سلطة اتخاذ القرار) محلي/إقليمي/مركزي
مؤشرات الإسكان	متوسط سعر المسكن /متوسط دخل الأسرة
	متوسط ايجار المسكن/ متوسط دخل الأسرة المستأجرة
	معدل متوسط سعر الأرض المطورة إلى متوسط سعر الأرض الخام
	متوسط نصيب الفرد من الأمتار المربعة بالمنزل
	نسبة المساكن الدائمة (ذات البنية القوية/إجمالي المساكن)
	نسبة المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية (المخططة/إجمالي المساكن)
	الاستثمار بالمسكن (الاستثمار العقاري/ الناتج المحلي)
	نسبة إنتاج المساكن (عدد المساكن المنتجة سنويا/عدد المسكان)

المصدر: هناء محمد الجوهري، 2003، ص 50-52

9- أهداف جودة الحياة

تأخذ أغلبية المدن حاليا صور ومشاهد متفاونة من حيث التخطيط وخصائص الوظيفية والبنيوية أحدث.

الجدول رقم 03: أهداف جودة الحياة

الأهداف		
وطنية	إقليمية	محلية
قياس القضايا الأساسية طبقا لأولويات السياسة الوطنية تطوير سياسة الحكومة وتغيير القوانين تحسين وتفعيل عمال الحكومة مع السلطات المحلية وشركائها تكوين استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة تلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة لتنمية المستدامة موازنة وتكامل المحتوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي بالمجتمع تكوين قاعدة إستراتيجية للتخطيط الإقليمي توحيد الدعم للأقاليم الأكثر احتياجا	رسم صورة لجودة الحيادة على المستوى الإقليمي التمكن من عقد مقارنات في الأداء بين الأقاليم المختلفة تكوين إستراتيجيات إقليمية للجمعات المستدامة مراجعة، تضبيط ووضع الأهداف والأولويات المحلية مراجعة التغيير وتقييم التقدم مع الوقت تحسين العمل الجماعي، الملكية المشتركة والعمل المؤسسي المشترك تكوين قاعدة إستراتيجية للتكوين المحلي	-رسم صورة لجودة الحياة على المستوى المحلي -التمكن من عقد مقارنات في الأداء بين المناطق المختلفة -تحفيز النقاش ورفع الوعي العام -تكوين إستراتيجيات محلية للمجتمعات المستدامة والموافقات بالمنطقة المحلية -مراجعة، تضبيط ووضع الأهداف والأولويات المحلية -مراجعة التغيير وتقييم التقدم مع الوقت -تحسين العمل الجماعي، الملكية المشتركة والعمل المؤسسي المشترك

المبحث الثالث: تجارب دولية حول جودة الحياة الحضرية

سيتم التطرق في هذا الإطار إلى مختلف التجارب العالمية مع التركيز على كل من التجربة الإماراتية والتجربة الجزائرية المتعلقة بجودة الحياة والمعايير المعتمدة فيها.

1- تجربة الولايات المتحدة للارتقاء بجودة الحياة الحضرية (مشروع مؤشرات جودة الحياة بمدينة جاكسونفيل بولاية فلوريدا):

منذ سنة 1985 وعلى مدى السنوات قام مجلس مجتمع جاكسونفيل (JCCI) بتحديث مؤشرات جودة الحياة سنويا، وتقع هذه المؤشرات تحت تسعة مجالات (الاقتصاد - الصحة – أمان المجتمع – التعليم – البيئة الطبيعية – البيئة الإجتماعية – السياسة – الحركة والنقل – الثقافة والترفيه).

1-1- معايير إختيار المؤشرات: وهي: (أيمن محمد مصطفي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 17-18)

- **الهدف:** أن يقدم المؤشر معلومة قيمة عن جودة الحياة بالنسبة للسكان وأن يكون خطوة في التخطيط وإتخاذ الإجراءات نحو الأفضل؛
- **الأهمية:** أن يكون معبرا عن وجهة نظر السكان في أحد المشكلات الهامة لهم وطبقا لأهدافهم وأولوياتهم؛
- **المصداقية والدقة:** أن يكون المؤشر دقيقا بحيث يحدث حوله إجماع لدرجة تقييمه؛
- **مدى صلته باتخاذ القرار:** أن يكون مؤثرا بالنسبة لمتخذي القرار؛
- **حساس:** أن يكون حساسا مع المتغيرات ويظهرها بسرعة؛
- **التوقع:** أن يكون مؤشرا موجها ويظهر الاتجاهات المستقبلية؛
- **الفهم:** أن يكون معبرا عن القضية ويقيسها بشكل مفهوم؛
- **الإتاحة:** أن يكون متاحا ويمكن قياسه بشكل سنوي؛
- **الاستقرار:** السهولة في الجمع والتصنيف والحساب بنفس الطريقة؛
- **قياس النتائج:** أن يكون موجها لقياس النتائج تجاه جودة الحياة؛
- **تقييم الإتجاه:** يفضل أن يقيس المؤشر الإتجاه الإيجابي للمشكلة؛
- **المقياس:** أن يكون موجها للمناطق ذات المقياس الكبير مثل المدينة أو الإقليم بحيث يكون ذات قيمة أكبر في التطوير مع عدم إهمال المقاييس التي تقيس المناطق ذات المقياس الصغير مثل المجاورة السكنية؛
- **الوضوح:** أن يكون واضحا ويدل على القضايا الجوهرية.

1-2- إيجابيات استخدام مؤشرات جودة الحياة: من الإنجازات التي تحققت منذ نشر التقرير عام 1985 إلى الآن ما يلي: (أيمن محمد مصطفي يوسف، نفس المرجع السابق، ص 19)

- الاهتمام بمجال الخدمات العامة وتطوير أسلوب ونظام الخدمات العامة للمواطنين؛
- الاهتمام بقضايا البيئة وإزالة مسببات التلوث في الأماكن السكنية؛
- تقليل كميو النفايات والملوثات عن طريق التوعية بالموضوع ووضعه في مناهج الدراسة وزيادة برامج إعادة التدوير والمعالجة في المدينة؛
- الاهتمام بالقوى العاملة من خلال تأسيس شراكة بين الغرفة التجارية والقطاع الخاص وإعداد برامج لتهيئة القوى العاملة لمتطلبات السوق؛
- تقليل التفاوت بين الأقاليم المحلية؛
- زيادة وتنوع حركة النقل الجماعي؛
- تحسين التفاعل الاجتماعي بالقضايا من حلال الإعلام وعمل برامج تلفزيونية لمناقشة المشاكل والاحتياجات ونشر المعلومات وأسلوب الاتصال بالمسؤولين عن طريق الموقع الإلكتروني؛
- تشجيع وترقية الثقافة والترفيه من خلال ريدة تمويل المؤسسات الثقافية ووضع حطة للصيانة والاهتمام بالحدائق؛
- زيادة المساكن المتاحة وتوفير مرافق عمومية وتجهيزات جماعية وفق الحاجة.

2- التجربة الإماراتية في الارتقاء بجودة الحياة الحضرية:

تجسيدا لتوجيهات السلطات الفاعلة، بتطبيق السياسة الوطنية للمجتمعات السكنية الحيوية، وتفعيل ضوابطها ومعاييرها في إنشاء مشاريع سكنية ترتكز في تصميمها على تسهيل حياة الانسان وتعزيز مستويات جودة الحياة وتطويرها في المجتمعات السكنية كل فئات المجتمع والجهات المعنية. (جريدة البيان، 13 جانفي 2019، www.albayan.ae). وتضمنت السياسة الوطنية للمجتمعات السكنية الحيوية، دليلا يوضح معايير تفصيلية موحدة للمجتمعات السكنية على مستوى الدولة تستجيب للنمو الحضري السريع والتطور العمراني، وتضمن توفير البيئة المناسبة للأفراد لتعزيز نمط حياتهم الصحي النشط وتقوية الروابط الاجتماعية والشعور بالانتماء، كما تجسد أهداف الأجندة 21 الوطنية لجودة الحياة، التي تم إطلاقها خلال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الامارات في نوفمبر 2018، بتعزيز قابلية العيش في المدن والمناطق وجاذبيتها واستدامتها من خلال مجتمعات حيوية داعمة لجودة الحياة المتكاملة لتكون دولة الإمارات نموذجا متميزا لجودة الحياة في المجتمعات السكنية.

2-1- المعايير المعتمدة للارتقاء بجودة الحياة الحضرية:

وتشمل السياسة التي تم وضعها بناء على دراسة أفضل الممارسات العالمية ودراسة الوضع الحالي في الإمارات وعقد ورش عمل ولقاءات مع مجموعة من المختصين بتخطيط المجتمعات السكنية لضمان توافقها مع خصوصية

مجتمع دولة الإمارات وأسلوب حياته، مجموعة من التوجهات التخطيطية المرتبطة بمبادئ جودة الحياة في المجتمعات السكنية تم جمعها في دليل متكامل. وإضافة إلى دليل جودة الحياة في المجتمعات السكنية تتضمن السياسة أداء تقييم لمدى تطبيق المعايير في المجتمعات السكنية الحيوية.

ويمثل الدليل آلية عمل لتعزيز جودة حياة أفراد المجتمع بشكل متكاملٍ كما يحدد دليل جودة الحياة في المجتمعات السكنية المبادئ والتوجهات مجموعة من القواعد والأدوات التي تسهم في تقديم تجارب حيوية تتبنى روحية وثقافة المجتمع الأصلية، وقد تم تصميمه بناء على نتائج بحوث ودراسات هدفت لنقل توقعات أفراد المجتمع وتصوراتهم ومقترحاتهم لتصميم مجتمعات سكنية صحية نشطة نابضة بالحياة، ويشتمل الدليل على 114 توجها لتخطيط، و38مثالا تخطيطيا عمليا لتعزيز جودة الحياة مجتمعات سكنية ،ويتضمن 6 مجالات تمثل المكونات المادية والمعنوية للمجتمعات السكنية وتربط تخطيطها بجودة الحياة هي:

- الموقع الأنسب مما يضمن الوصولية ويقلل العزلة؛
- المرافق المتكاملة التي تعتمد على تخطيط الشوارع والمساحات المشتركة والابنية التي تم وضعها وتوزيعها يعزز مشاركة السكان في تحسين مجتمعهم مترابطة؛
- أماكن للحياة تفاعلية؛
- المشاركة المجتمعية؛
- الأنظمة الذكية.

وقد تم تطويره بالشراكة مع 21 جهة معينة بتخطيط المجتمعات السكنية، ونحو 50 من الخبراء والمختصين بتخطيط المدن والمجتمعات السكنية، فيما تم عقد ورش عمل ولقاءات مع المعنيين والسكان في إطار جهود تطوير الدليل يهدف الدليل إلى إحداث نقلة نوعية مستقبلية في تصميمها من خلال تبني معايير يسهم تطبيقها في الإرتقاء بجودة الحياة في المجتمعات السكنية، وابتكار مفهوم جديد للتطوير الحضري يرسخ ثقافة الترابط المجتمعي ونمط الحياة الصحي والنشط والتفاعل المجتمعي وتفعيل دور السكان في تطوير مجتمعاتهم السكنية.

2-2- برنامج سياسة وطنية لتحقيق مبادئ جودة الحياة في المجتمعات السكنية:

إطلاق السياسة الوطنية للمجتمعات السكنية الحيوية يمثل مرحلة جديدة تعزز جودة حياة المواطن وترفع مستوى التكامل بين الجهات الحكومية لتحقيق تجربة حياة متكاملة ونموذج جديد يجمع الناس ويحقق تلاحمهم المجتمعي.

إن البرنامج قام بمواءمة تلك المعايير في المجتمعات السكنية بمختلف المراحل من خلال مشاريع الأحياء السكنية التي تتضمن إنشاء أكثر من 7200 مسكن في مختلف إمارات الدولة

وتوفير مساحات خضراء في مناطق التجمعات وأفنية مساكن تحقق التوصل وتسهم في زيادة الرقعة الخضراء في المنطقة، إلى جانب مناطق للأنشطة توفر مساحات ترفيهية للأطفال ومناطق للجلوس والتجمعات ومركز خدمات الحي السكني والذي يشمل مرافق تعليمية وصحية وتعليمية ومجتمعية منفصلة أو ضمن وحدة مركزية، كما وضع البرنامج بعين الإعتبار تحقيق لبعد المثالي لمركز الخدمات عن البعد السكني وعدد المساجد والبعد المثالي للمسجد

عن الحي السكني واهتمامه بتصميم الطرق والممرات من أجل ضمان المرونة في التنقل وسلامة المشاة ومستخدمي الطريق، وسهولة الوصول إلى المرافق وتوزيعها بشكل مناسب مما يمنحهم الشعور بالراحة ويعمق لديهم الإحساس بالانتماء للمكان في البيئة الحاضنة.

2-3- مبادئ السياسة لتحقيق الجودة:

- السهولة والمرونة؛
- الموارد المناسبة؛
- الصحة؛
- الراحة؛
- تعزيز العلاقات الإجتماعية؛
- الغاية والانتماء.

2-4- أهداف السياسة الوطنية لتحقيق جودة حياة:

- سهولة استخدام وسائل النقل والخدمات العامة التي تخدم جميع السكان؛
- تدعيم المجتمعات السكنية بناء حياة جماعية ذات هدف أسمى وتمنح السكان شعورا أكبر بالانتماء للمكان؛
- تتبنى المجتمعات السكنية إلى أقصى حد ممكن تسهيل الحياة وتقلل إلى أدنى حد ممكن الصعوبات المرتبطة به.
- تشجع المجتمعات السكنية الحيوية أسلوب حياة يعزز الصحة البدنية والنفسية للسكان؛
- توفر المجتمعات السكنية الحيوية المورد الاجتماعية والإقتصادية والثقافية المناسبة مع مختلف فئات المجتمع.

3- التجربة الجزائرية للارتقاء بجودة الحياة الحضرية:

بهدف تقييم تأثير الفوارق المجالية على جودة الحياة على المستوى الوطني، وإعطاء صورة على جودة الحياة الحضرية والمحيط المعيشي ومدى ملائمته استخدمنا استبيان إلكتروني بحيث يسمح هذا الأخير بالاستدلال الإحصائي للمعلومات والفكرة المفترضة عن الموضوع للخروج بأهم نقاط التي أثرت سلبا على نوعية الحياة في وطننا. من أجل إطلاق الإستبيان الإلكتروني تم إختيار عينات عشوائيا والتي شملت 207 إجابة ضمن تسعة أقاليم (حسب تقسم المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم) في الفترة الممتدة من 01 مارس إلى 150 مارس 2020، وقد تم اجرائه عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) في المجموعات الطلابية لمختلف جامعات الوطن (أنظر الملحق رقم 1).

خلاصة تقييمنا لجودة الحياة بالمدن الجزائرية، الملاحظ أن الدولة سخرت إمكانات ووسائل عديدة للحد من المشاكل التي تعاني منها مدننا من انتشار للسكن الفوضوي، ونقص المرافق العامة وتدني نوعية الخمة المقدمة، وتدهور الأوضاع البيئية والبنى التحتية، وذلك من أجل توفير الراحة الجسدية والنفسية وتقليص الفوارق لكن الواقع الميداني أكد لنا أن هناك فوارق بين الأقاليم وتتواجد حتى داخل المدينة الواحدة وما قامت به الجزائر إلا لسد

النقص وراعت الكم على حساب النوع في عمليات التخطيط والإنشاء والتهيئة ، ولم تولي اهتماما كبيرا لموضوع جودة الحياة الحضرية ونوعيتها وهذا ما أدى ظهور مشاكل أكبر وأكثر لأنها مرهونة بعدة عراقيل منها:

* الأوضاع الإقتصادية والأزمات المالية التي تتعرض لها؛

* فصل بين شركاء التهيئة (الدولة، المواطن) وتهميش مبدأ التشاور والمشاركة يبقى حبر على ورق ،وفصل أيضا بين السلطات المركزية والمحلية؛

* الميزانية المخصصة لا تراعي خصوصيات وحاجيات كل وحدة محلية؛

* عدم مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية؛

* تعدد صيغ الملكية العقارية ما يعيق عملية 'إنشاء المشاريع التنموية؛

* نقص أصحاب الكفاءات العلمية وأدوات ووسائل التخطيط وتهيئة وتنظيم المجالي.

المبحث الرابع: مفاهيم حول الحي السكني

تجسدت صورة الفوارق المجالية في المدينة في صورة مجموع التباينات بين الأحياء المخططة وغير المخططة.

1- تعريف الحي السكني:

هو منطقة سكنية تضم مجموعة من العوائل التي تربطها ببعضها علاقات إجتماعية كثيرة، كالتعارف وتبادل الزيارات والحاجات والخدمات والقيام بأعمال مشتركة كالاجتماعات وغيرها. كما اتخذ أيضا وحدة أساسية ينطلق منها في عملية التخطيط حتى يجعل منه وحدة سكنية متجانسة من حيث الطبقة الاجتماعية ومستوى المعيشة. (عبد الله عطوي، 2003، ص 216)

كما يعرف أيضا على أنه وحدة مهيكلة للمجال الحضري أين تشكل الناحية السكنية الغالبة على باقي القطاعات الأخرى وخاصة قطاعي الإنتاج والخدمات، وهو عبارة عن تنظيم اجتماعي ذو بعد فيزيائي. (بوجمعة خلق الله، 2005، ص 65)

ويعرف أيضا على أنه جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج وبنيته وتشكيله وعدد السكان المقيمين. (الجريدة الرسمية، 20 فيفري 2006، ص 18)

2-أنواع الأحياء السكنية:

2-1- الأحياء المخططة:

2-1-1- تعريفها: هي خاصية تتسم بها المدينة كما أنها مؤشر يعبر على درجة التحضر فيها حيث أنها بيئة حضرية صحية تقدم لأفرادها خدمات مريحة وبكفاءة عالية حيث أنه يتوفر على مساكن تتصف بفنون العمراني الصحي والجمالي، وأماكن للهو والمدارس وأماكن لوقوف وسائل ومناطق تجارية وجميع ضروريات الحياة. (رحامنية سعيدة، 2008، ص 83)

2-1-2- خصائص الأحياء المخططة: من الممكن التعرف على خصائص الحي من خلال العديد من العناصر لعل أهمها: (خلف الله سارة، 2018، ص 11)

2-1-2-1- المنظر الحضري: ويعني بصفة عامة المنظر الطبيعي والإيكولوجي، ويمثل الموضع بكل مكوناته.

2-1-2-2- المعالم ومظاهرها:

- أنواع السكنات وتموقعها؛
- الطرقات؛
- المساحات الخضراء؛
- التجهيزات؛
- كثافة السكنات.

يشكل منظر الحي نوع من التجانس والاستمرار على مستوى مكوناته، مثل:

- الفضاءات؛
- الشكل؛
- نوع البناء والأنشطة.

2-1-2-3- المحتوى الاجتماعي: يتحدد الحي انطلاقا من طبيعة السكانية يتركز مفهومه على كثافة السكان والعلاقات الموجودة بينهم والتي تخضع لطبيعة الفرد ومزاجه، عمره، أذواقه، وكذا مستوى ونمط حياته وهي التي تنمي فيه الشعور بالانتماء إلى الحي.

2-1-2-4- وظيفة الحي: تتحدد وظيفة الحي انطلاقا من طبيعة التجهيزات والأنشطة المتواجدة على مستوى الحي حيث يمثل هذا الأخير الإطار الفيزيائي للتجهيزات والأنشطة التي تسمح بضمان نوع من الاستقلالية فيما يخص تلبية احتياجات السكان (مدرسة، مسجد، مركز صحي، تجارة أولية بالإضافة إلى أماكن الراحة والالتقاء والطرق والمنافذ).

2-2- الأحياء غير المخططة: تعرف غالبا بالأحياء العشوائية أو الفوضوية. وهي تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد على أراضي الغير داخل المدن وغالبا على أطرافها، لتبد بشكل متراصة من الأكواخ والمساكن المؤقتة المبنية غالبا من المهملات على أراضي خالية من الخدمات، كالماء كما تفتقر إلى المرافق الاجتماعية والصحية وتسكنها أفقر طبقات المجتمع التي غالبا تكون من الريف. (صباح سليماني، شوقي قاسمي، دون تاريخ نشر، ص 90)

2-2-1- أسباب نشأة (ظهور) هذه الأحياء:

ظهرت هذه الاحياء نتيجة لجملة من الأسباب، نذكر منها: (العلوي جميلة، 2007، ص 116)

- ارتفاع نسبة الهجرة الريفية الى المدن؛
- الازمة الحادة للسكن في المدينة؛
- ارتفاع سعر الأراضي في المدينة؛
- انعدام المراقبة التقنية للأنسجة العمرانية؛
- انعدام التنمية الشاملة في المناطق الريفية؛
- غياب دور شرطة البيئة والعمران؛
- الأوضاع الاقتصادية والأمنية للساكن.

2-2-2- مميزات أو خصائص الأحياء غير المخططة:

- مباني وسكنات متهالكة سيئة الإضاءة والتهوية والمجاري المائية؛
- طرقات ضيقة وأمكنة اللعب والحدائق غير موجودة؛
- حالة المواصلات سيئة؛

- القذارة زائدة في كل مكان؛
- ازدياد كثافة أكثر من عائلة في وحدة سكنية؛
- تدني مستوى الدخل الفردي، انتشار الفقر والبطالة. (عبد المنعم شوقي، 1981، ص 170)
- تتسم بانخفاض المستويات الصحية تعرض الساكن لمرض بدني أو عقلي؛
- مشاكل التلوث خاصة البصري الذي يحدثه غياب التخطيط وقواعده. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2002، ص 113)
- تموقع أغلبها في منطقة أخطار الطبيعية كالفيضانات والسكك الحديدية والمناطق الصناعية. (عبد الكريم بلبل، سمير يونس، جوان 2018، ص 222)
- تقلص مساحات الخضراء وقطع الأشجار الموجودة بالحي؛
- وجود المياه القذرة وانتشار الروائح والحشرات بالحي؛
- يفتقر إلى المرافق وتجهيزات تتناسب وفق الكثافة السكانية مما ينعكس سلب على نوعية الخدمة المقدمة. (جموعي رزقي، 2016، ص 14)

مما سبق نرى أن المشكلة ذات أصول متفرعة: قلة الدخل، قلة التعليم، سوء الحالة الصحية، سوء حالة المباني والطرقات، قلة الملاعب والحدائق...إلخ. ولذا فمن الواجب أن تكون العلاج متفرعا ويكون ذلك بالطرق الآتية:(عبد النعم شوقي، 1981، ص 176-177)

- هدم المناطق المتخلفة وإعادة بناءها برغم من أن هذه العملية مكلفة للغالية؛
- بناء مستعمرات سكنية جديدة في مناطق خالية من المباني حول المدينة ونقل سكان الاحياء المتخلفة إليها؛
- تدعيم المباني الموجودة التي تحتاج إلى تدعيم وعدم المتهالك منها وشق شوارع واسعة المتخلفة وإنشاء حدائق وملاعب وأسواق في الأماكن الخالية؛
- تعزيز الخدمات التربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية والعمرانية في تلك الأحياء.

خاتمة الفصل الأول:

المدينة هي البيئة الأقدر على تفهم حاجات السكان الحضريين وتقديمها لهم من خدمات متعددة ومتطورة من أجل حياة السكان الذين هم بدورهم يبحثون عن الرفاه الحضري المراد تحقيقه بمؤشرات جودة الحياة الحضرية التي يرتبط مفهومها بوجود تنمية حضرية، والتي يمكن تحقيقها من خلال التعاون والتفاعل والتماسك بين الأطراف الفاعلة، بتظافر جهود السكان والسلطات المحلية في إعداد البرامج العمرانية وخطط التنموية للارتقاء بمجال بمستوى المجال الحضري من الجانب البيئي، الإقتصادي، العمراني، الإجتماعي، البنيات الأساسية والخدمات، لكن المدينة حاليا أصبحت كما لا يجب أن تكون نتيجة الفوارق بين أحياءها من الناحية العمرانية، الإقتصادية، الاجتماعية ... إلخ وبهذا تتأثر سلبا نوعية الحياة فيها وهذه الأوصاف تعيشها المدن الجزائرية ومستويات جودة الحياة فيها في تراجع بمقارنة مع الدول العربية والأجنبية.

الفصل الثاني

مدينة تبسة:

دراسة جغرافية عامة

مقدمة الفصل الثاني:

تحظى مدينة تبسة كأي مدينة بخصائص كموقعها الإستراتيجي كونها مدينة حدودية منطقة عبور واتصال، ولها تاريخ عريق بمرور حضارات تاركتا بصماتها في الطراز المعماري الذي بقت شاهدا على تلك الحقب الزمنية المعاشة وأعطت صورة على نمط الحياة، وتتسم أيضا بخصائص طبيعية وبشرية تؤخذ نقاط قوة تثمن ويعتمد عليها في تحقيق التنمية الشاملة لسكانها من خلال تلبية رغباتهم ومتطلباتهم الضرورية وتحفز على الاستقرار فيها كما أنها لا تخلو من نقاط ضعف يجبذ تقليص أضرارها إلى أقصى حد ممكن وإن أمكن جعل منها نقاط قوة وليس مصدر للمخاطر وبهذا تحقق ترقية حضرية ورفاهية شاملة للسكان ونظام بيئي مرتبط بمجموعة من العناصر والمكونات العمرانية التي ترفع من مستويات جودة الحياة وإعداد مشاريع اقتصادية تنموية ذات جدوى التي من شأنها إضفاء ظروف معيشية لجودة الحياة الحضرية.

وفي هذا الإطار سيتم التطرق من خلال هذا الفصل توضيح تأثير جودة الحياة في احداث فوارق مجالية بمدينة تبسة بالاعتماد على مقوماتها الطبيعية الحالية بها وتحليل واقع المجال الحضري من خلال توزيع استخدامات الأرض بالمدينة جغرافيا والاستفادة منها لأنها من الأساسيات التي يراها الساكن تعبر عن جودة حياته، ودراسة النمو السكاني وتركيب النوعي والعمري لهم وأيضا تركزهم في التجمعات الرئيسية القائم على أساس الحياة الأفضل فيه ويكن تلخيص أن الدراسة السكانية من أهم مؤشرات وجودة الحياة لأنها تسمح بتفسير مختلف التغيرات والتحولات والفوارق التي يشهدها المجال الحضري لمدينة تبسة عبر قطاعاتها المختلفة.

المبحث الأول: مدينة تبسة: الدراسة الطبيعية

تكمن أهميتها باعتبارها عاملا جد مهم في توجيه نمو المدينة وتطوير وظائفها، كما أن دراستها من خلال عناصرها المختلفة تسمح بالوقوف على إمكاناته الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على وظيفة المدينة وعلاقتها مع المحيط وما يحيط بها، بالإضافة إلى دراسة عناصر الموضع (طبوغرافية الأرض، التركيب الجيولوجي، المناخ...) وكلها عناصر تشكل نقطة أساسية في تقييم جودة الحياة بمدينة تبسة بإعتبارها من المتغيرات الطبيعية والبيئية الهامة في المدينة.

1- دراسة الموقع والموضع لمدينة تبسة:

يلعب الموقع دورا مهما في توفير مختلف المقومات الطبيعية والاقتصادية التي من شأنها المساهمة في تحسين وتقييم جودة الحياة، ويتجلى ذلك في علاقة التأثر والتأثير بين جودة الحياة والموقع، إذ أن هذا التأثير المتبادل يتحكم في مستويات جودة الحياة وذلك من خلال فوارق تموقع المجالات. (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة، 2012)

1-1- الموقع الفلكي: تتمثل أهمية دراسة الموقع الفلكي لأي منطقة في تحديد المناخ السائد بها وخصائصه الطبيعية. تقع مدينة تبسة على خط الطول 7.8° شرقا وخط العرض 35.24° شمالا.

1-2- الموقع الجغرافي: تقع مدينة تبسة في الشمال الشرقي للجزائر وهي تحتل موقعا استراتيجيا مهما، إذ تعد واحدة من أهم المدن الكبرى والتاريخية بالهضاب العليا الشرقية. كما أنها تقع بجوار الحدود التونسية التي تبعد عنها بحوالي 39 كم وعن العاصمة التونسية ب 289 كم، تمر بها عدة طرق وطنية:

- الطريق الوطني رقم 10 الذي يصل مدينة قسنطينة بها مرورا إلى الجمهورية التونسية.
- الطريق الوطني رقم 16 الذي يصل مدينة عنابة بمدينة تبسة ووادي سوف جنوبا.
- الطريق الوطني رقم 82 الذي يربط المدينة بالحدود التونسية.

إضافة إلى خط السكة الحديدية المار بمدينة تبسة نحو مدينة عنابة ليربطها بمنجم جبل العنق للفوسفات بمنطقة بئر العاتر. كما نجد خطا آخر للسكة الحديدية من مدينة تبسة إلى الجمهورية التونسية مرورا بمدينة الكويف. بالإضافة إلى وجود مطار للخطوط الداخلية في الجزء الشمالي للمدينة.

1-3- الموقع الإداري: تعد المدينة مقرا لعاصمة الولاية منذ التقسيم الإداري لسنة 1974م وهي في نفس الوقت مقر الدائرة، حيث تضم بلدية واحدة (بلدية تبسة) تقع في الجزء الشرقي للولاية كما تبين ذلك الخريطة رقم 01، وهي تتربع على مساحة تقدر بحوالي 184كم^2. يحدها من الشمال بلدية الحمامات ومن الجنوب بلدية الماء الأبيض وبلدية العقلة المالحة، ومن الشرق بلدية الكويف وبلدية بولحاف الدير، ومن الغرب بلدية بئر مقدم.

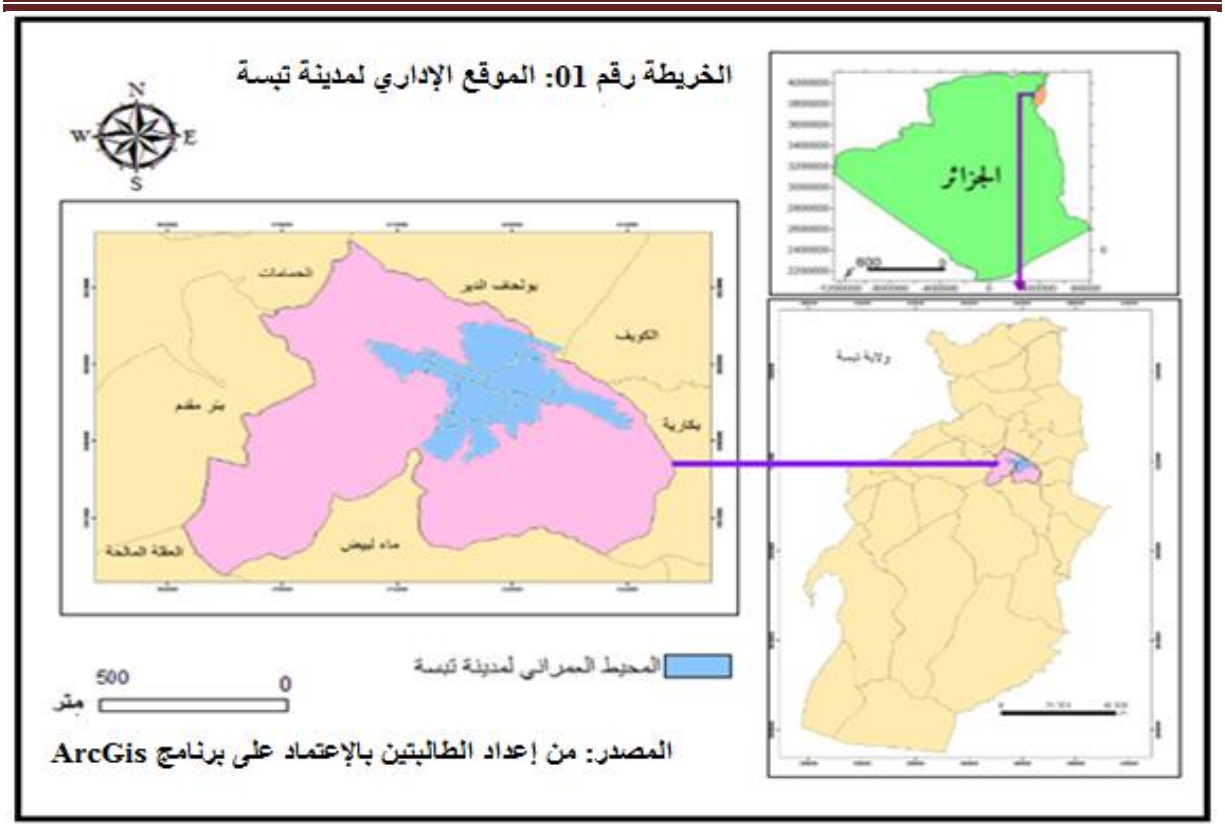

1-4- أهمية الموقع: من خلال دراستنا لخصائص الموقع الجغرافي للمدينة، نلاحظ أن المدينة تعتبر ذات موقع اتصال بري مهم في شرق البلاد، إذ تربط بين الجمهوريتين الجزائرية والتونسية، مما جعلها مدينة حدودية ذات بعد مغاربي. فهي تحتوي على أربعة مراكز حدودية، وعدة طرق وطنية مما يجعل منها منطقة عبور مهمة، ذات نفوذ ومكانا للاستقطاب السياحي ومركزا للتفاعلات التجارية والاقتصادية نظرا لوقوعها على الطريق الوطني رقم 10 الرابط بدوره للعديد من المدن ذات الطابع التجاري بشرق البلاد على غرار كل من مدن عين البيضاء، عين فكرون، أم البواقي وقسنطينة.

2- التضاريس والارتفاعات:

تتصف طبوغرافيا مدينة تبسة بخصائص تميزها عن غيرها (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة، 2012). يمكن تقسيم الارتفاعات إلى خمسة فئات كما تبين ذلك الخريطة رقم 02.

- الفئة الأولى (859_789 م): تحتل أكبر نسبة من مساحة المدينة ب 35.8% تتواجد في كل من الجهات الشمالية والشمالية الشرقية والغربية للمدينة لتحتل بذلك قيمة قصوى بمساحة تقدر بـ 1147 هكتار.

- الفئة الثانية (859_825.01 م): تلي الفئة السابقة من حيث النسبة ب 29.14% وتتشكل من أجزاء كبيرة من سهل المرجى إضافة من جزء من السفوح الشمالية من جبال تبسة ثاني أكبر مساحة إذ بلغت مساحتها ما يقارب 934 هكتار.

– **الفئة الثالثة (859.01_899 م)**: تمثل نسبة بـ 15.234% من مساحة المدينة، وهي من أنسب الأراضي للتعمير تقع في السهول الممتدة من الجنوب للمحيط العمراني وتقدر مساحتها حوالي 488 هكتار أي ما يقارب 1/7 من المساحة الإجمالية للمدينة.

– **الفئة الرابعة (899.01_939 م)**: توجد في الجهة الجنوبية للمحيط العمراني وهي تشمل حي الجرف والأحياء المجاورة له شرقا وشمالا مثل حي الزيتون، تجزئة رفان، يشغلها البناء الفوضوي وتشمل نسبته 12.16% بمساحة إجمالية بلغت حوالي 390 هكتار.

– **الفئة الخامسة (939.01_1021 م)**: نجدها تتركز في أقصى جنوب المحيط العمراني للمدينة، حيث تتشكل أراضيها من الإقدام الشمالية لجبال تبسه ونجدها على الخصوص بامتدادات حي الجرف نحو الجنوب بحي الميزاب وحي الزيتون تبسة الخالية ونجدها كذلك بامتدادات حي الزاوية نحو الجنوب الشرقي والقطب السكني الجديد الدكان في الجنوب الغربي وتمثل نسبته ضئيلة بـ 7.67%، أي ما يقارب 246 هكتار وهو ما يعادل تقريبا 13 مرة مساحة المدينة الإجمالية.

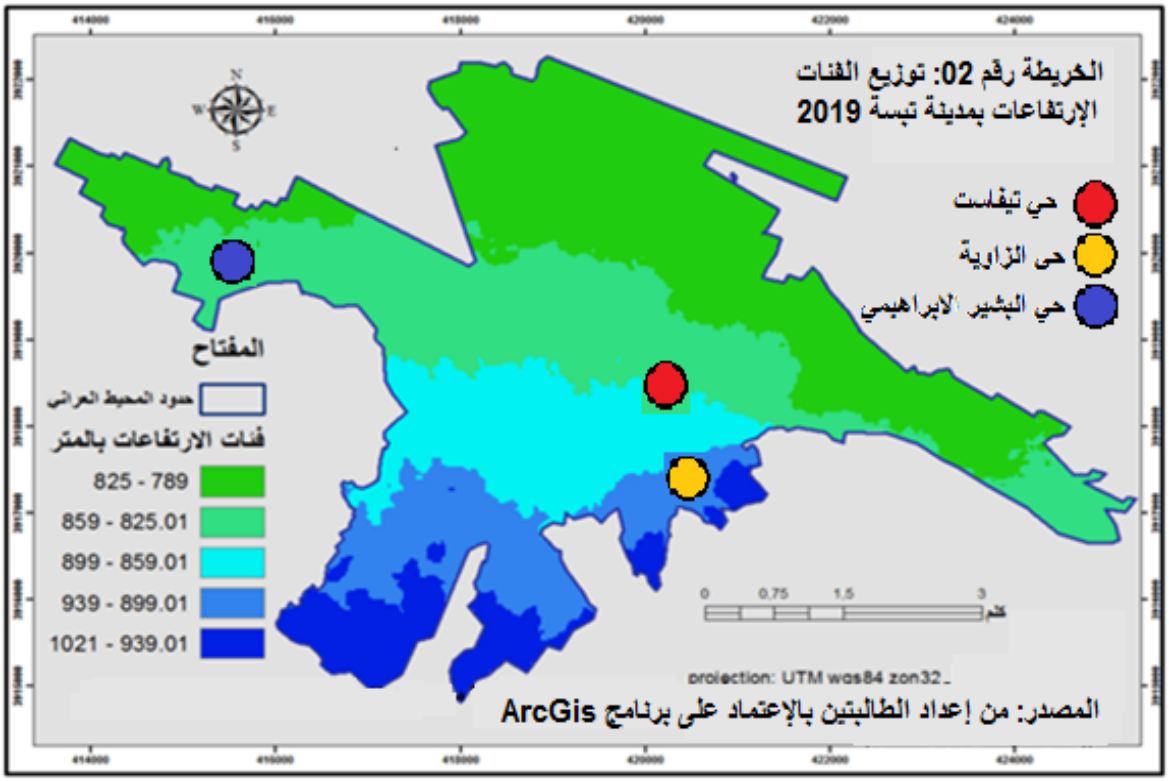

3– الانحدارات:

تكمن أهميتها في كونها تسمح بالتحكم في قابلية الأراضي للتعمير، وتحدد لنا أشكال استخدامات المجال الحضري ونوعها.

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) والخريطة رقم (03)، يلاحظ أن الانحدارات بمدينة تبسة تتوزع على سبعة فئات تتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم 04: توزيع فئات الانحدار بمدينة تبسه سنة 2019.

رقم الفئة	الفئة	المساحة	النسبة المئوية %
01	3_0	410.77	12.82
02	5_3	554.52	17.31
03	8_5	868.69	27.11
04	12_8	761.99	23.78
05	15_12	295.38	9.22
06	20_15	213.17	6.65
07	اكبر من 20	99.35	3.1
المجموع	/	3203.86	100

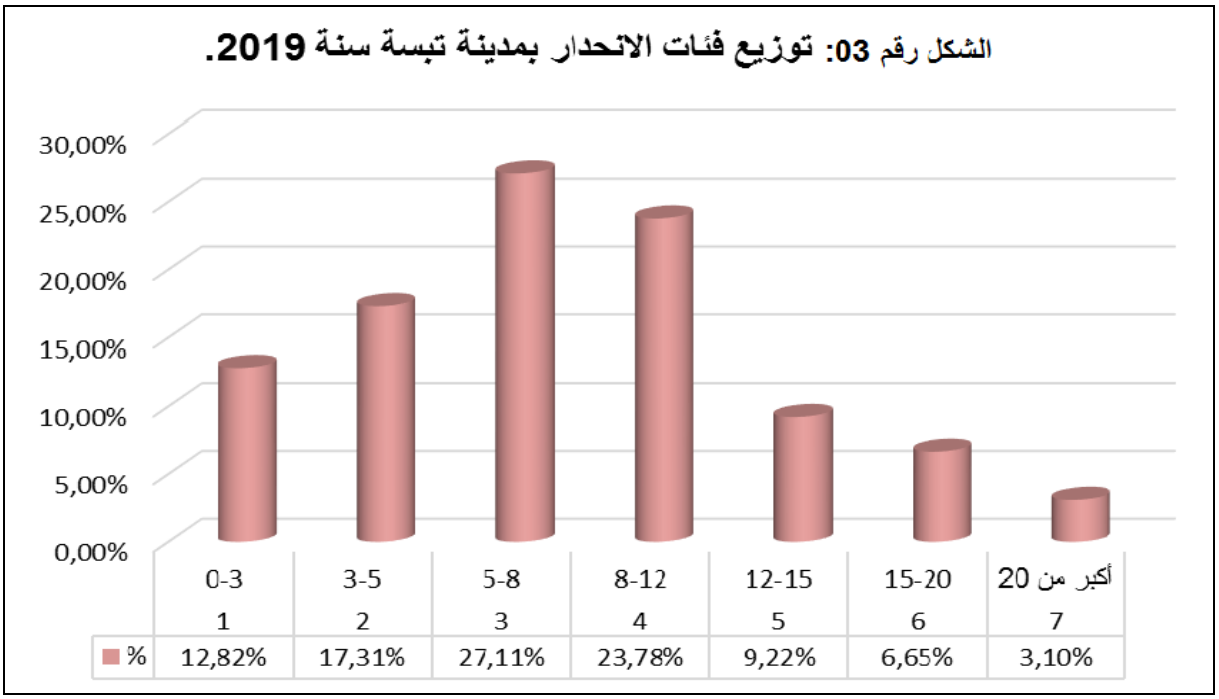

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

- **الفئة الأولى:** الانحدارات فيها منحصرة مابين 0 الى 3 تشكل ما مساحته 401.77 هكتار بما نسبته 12.82%، تمثل الأراضي المنبسطة وتجدها منتشرة خاصة في الجهة الشمالية والجهة الشرقية والجهة الغربية للمدينة، وهذه الأراضي يستحسن عدم البناء فيها وتعميرها.

- **الفئة الثانية:** تحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة حيث بلغت هذه الأخيرة 554.52 أي بنسبة 17.31%، وهي تتوزع على أجزاء واسعة من المحيط العمراني، وهذه الأراضي صالحة للبناء والتعمير.

- **الفئة الثالثة:** ذات انحدارات مابين 5.01 و8. تشغل أكبر مساحة بـ 868.69 هكتار أي ما يعادل 27.11% وتعتبر أراضي هذه الفئة صالحة نوعا ما للتعمير، ذات انحدار يساعد على مد الطرقات والشبكات وهي اقل انتشارا.

- **الفئة الرابعة:** من 8 إلى 12 تبلغ نسبتها داخل المحيط العمراني 23.78% وتمثل ثاني أكبر مساحة بـ 761.99 هكتار أراضي هذه الفئة تزداد فيها تكاليف شق الطرقات بالإضافة إلى مد الشبكات التقنية.

- **الفئة الخامسة:** من 12 إلى 15 أراضي هذه الفئة ترتفع بها تكاليف شق الطرقات والشبكات كونها عرضة لعمليات التعرية والانجراف بسبب انخفاضها للغطاء النباتي وتمثل نسبتها 9.22%.

- **الفئة السادسة:** من 15 إلى 20 ثاني أصغر مساحة وهي أراضي قليلة الصلاحية للبناء ترتفع بها تكاليف التعمير ومد الشبكات التقنية بالإضافة إلى أن نسبتها ضئيلة داخل المحيط العمراني بـ 6.65%.

- **الفئة السابعة:** أكبر من 20 وتحتل أصغر مساحة حيث تبلغ 99.35 هكتار ونجدها في جنوب المدينة الشرقي والغربي وهي قليلة النسبة تمثل 3.1% وأراضيها غير صالحة للبناء.

وعليه فإن الانحدارات الشديدة تتواجد جنوب المدينة الممتدة على مساحات محدودة وتقل كلما اتجهت نحو الشمال إلى انحدارات ضعيفة بشمال سهل المرجة والطابع الغالب على المدينة هو الانبساط.

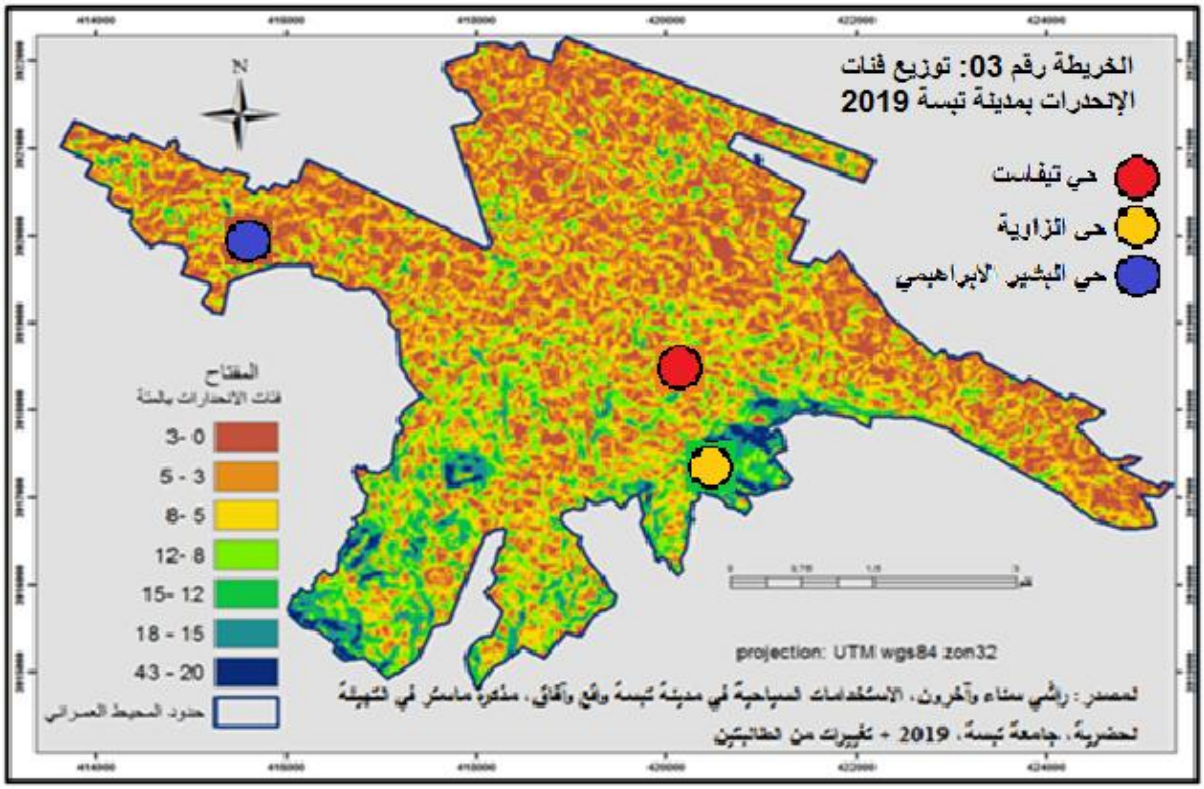

4- التركيب الجيولوجي:

تكمن أهمية الدراسة الجيولوجية في معرفة توضع الطبقات الصخرية وطبيعة المعادن المكونة لهذه الأخيرة، ومدى تأثيرها وتأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية، والتي بدورها تساهم في تحديد نوع البناية ومدى مقاومتها وثقلها واتجاه التوسع العمراني ومدى ملائمة المشاريع والإنجازات البشرية مع الخصائص الجيولوجية، كما يساعد ذلك في تحديد مختلف الخصائص التقنية للبناء والتعمير على غرار معدل شغل الأرض وكثافة البناء وغيرها.

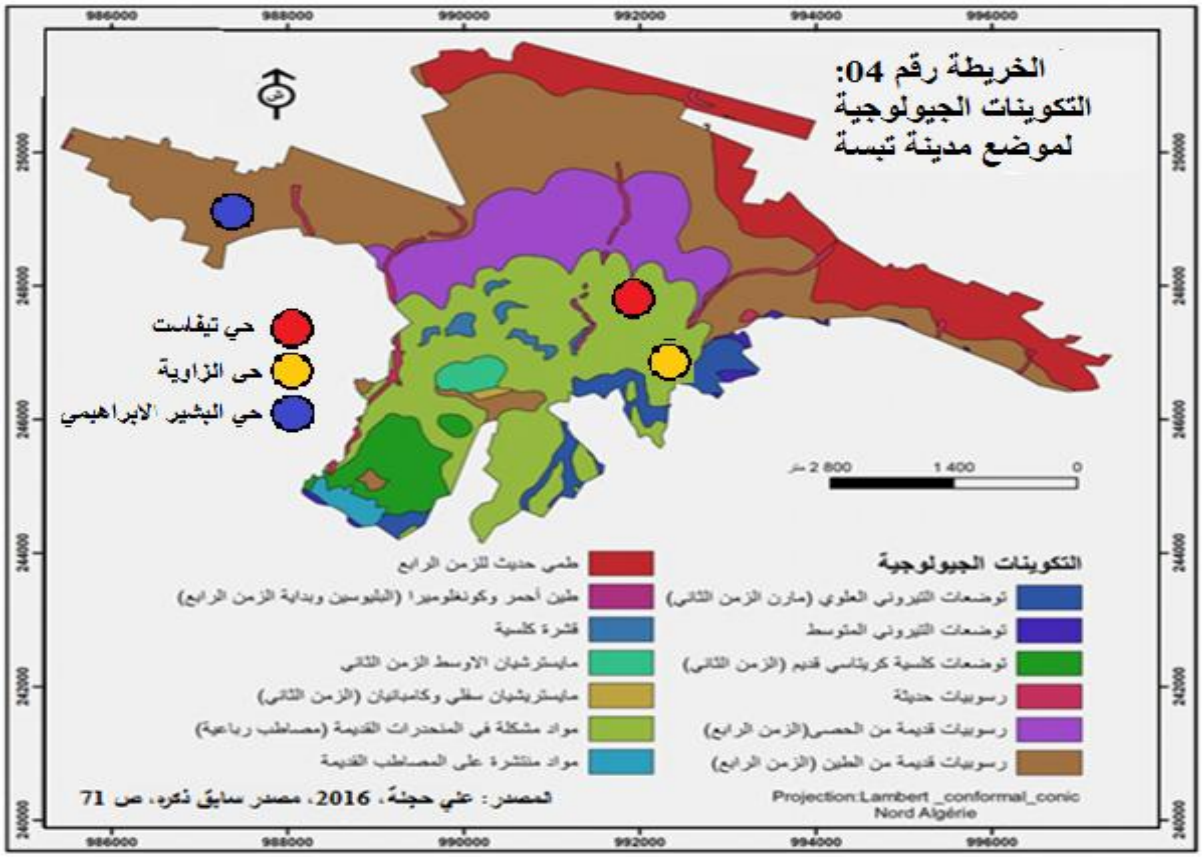

يلاحظ من خلال الخريطة الجيولوجية رقم (04)، أن المدينة يغلب على تركيبها الجيولوجي تكوينات الزمن الرابع التي نجدها موزعة على كامل المحيط العمراني، وتليها تكوينات الزمن الثاني فالزمن الثالث (علي حجلة، 2016، ص 69-70) وهي على العموم موضحة كالتالي:

4-1- تكوينات الزمن الثاني: وهي تعود معظمها إلى العصر الكرياتسيي"c" وهي عبارة عن:

4-1-1- تكوينات الطباشيري السفلي والوسيط: تتمثل في سلسلة سميكة يتراوح سمكها بين 4 و600 متر تشكلت في باطن البحر قديما وهي عبارة عن صخور كلسية بيضاء سميكة بشكل صفائح متناوبة مع المارنة السوداء أو الخضراء أو الرمادية (أحداث من الكلس) تتواجد في الجبال الجنوبية الشرقية والجبال الجنوبية الغربية للمدينة أو صخور كلسية متماسكة بها حفريات وهي تشكل تضاريس محيطة بسهل المرجة.

4-1-2- تكوينات الطباشيري العلوي: عبارة عن صخور كلسية تكون اتجاه الفوالق بها إما شرق غرب أو شمال شرق أو جنوب غرب وتشمل كل من كدية السلطان بالجنوب الغربي للمدينة وكاف البيض ورزالة غربا ويتشكل منه جبال المستيري والدوكان، كما نجدها في الشمال الشرقي بشمال جبل قنفذة.

4-2- تكوينات الزمن الثالث: عبارة عن صخور طينية حمراء رملية وكونغلوميرا تنتشر بشكل واسع في الجهة الشمالية الشرقية بأقدام جبل قنيفذة وهذه الصخور أكثر سماكة ومتانة ولا توجد في الجهة الجنوبية، وهذه التكوينات تعود لعصر البليوسين الذي يعود لنهاية الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع.

4-3- تكوينات الزمن الرابع (الكوارتنار): وهي تكوينات تتمثل فيما يلي:

4-3-1- تكوينات قديمة للزمن الرابع: وهي ذات تركيب طيني، كلسي يبدو متماسكا تخترقه أحيانا بعض الاودية، وهي تغطي الهضبة المتواجدة بأقدام اوزمور (خاصة الموضع الروماني).

4-3-2- رسوبيات قديمة على حواف سهل المرجة: مكونة من الحصى والطين وهذه الرسوبيات متماسكة نسبيا لها سمك معتبر، تتواجد بشمال وجنوب الفالق الذي يشكل واد المرجة، أي أقدام الجبال أين يتركز الجزء الأكبر من عمران المدينة ومنطقة توسعها.

4-3-3- رسوبيات حديثة جبسيه طينية لسهل المرجة: تحتل وسط سهل المرجة على ضفتي وادي الكبير وهي عبارة عن طين حديث وصخور مترسبة متخذة المحور شرق غرب كاتجاه لها وهي تكوينات حديثة غير متماسكة، ويتوضع على جزء منها مطار تبسة والإقامات الجامعية والمعاهد المدرجة. وعليه فتكوينات الزمن الثاني هي الأكثر استقرارا من نظيراتها وذات طبيعة غير نفوذة تليها تكوينات الزمن الثالث متوسطة الاستقرار فالرابع تكون اقل استقرار ونصف نفوذة وأكثرها هشاشة لأنها تحتوي على مادة الملح والرسوبيات التي تكون غير متماسكة وسرعان ما تتأثر بالمياه.

وبناءا على ذلك فان موضع مدينة تبسة تقع فوق تركيب صخري صلب يمكن استخدامه لأغراض التعمير المتنوعة لكن مع مراعاة الجانب التقني لبعض الأراضي ذات التركيب الطيني الحديث.

5- المناخ:

إن الخصائص المناخية لها علاقة في جعل التباين الكبير عند إستقرار المجموعات البشرية بكل راحة جسمانية ونفسية باللجوء إلى أساليب التأقلم والتحكم فيه مع التقدم في الزمن والتوسعات المجالية وتتمثل دراسة العناصر كالتالي: (محطة الرصد الجوي لمدينة تبسة، 2019)

5-1- الأمطار:

يعتبر التساقط من أهم العناصر المكونة للمناخ حيث تكمن أهمية دراسته في تحديد التخطيط العمراني وتهيئة المجال الحضري كما أن لها دورا مهما في حياة السكان والمتمثل في تطوير المساحات الخضراء، توفير مياه الشرب ورفع من مخزون المياه الجوفية، وكذا القضاء على الأمراض والأوبئة، والحد من التلوث الهوائي (الغبار، الأتربة ...).

الجدول رقم 05: توزيع لمتوسطات التساقط على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط التساقط ملم	31.52	30.49	29.85	38.72	57.04	18.52	19.51	26.41	45.6	42.51	27.28	18.91

المصدر: محطة الأرصاد الجوية لمدينة تبسة 2019.

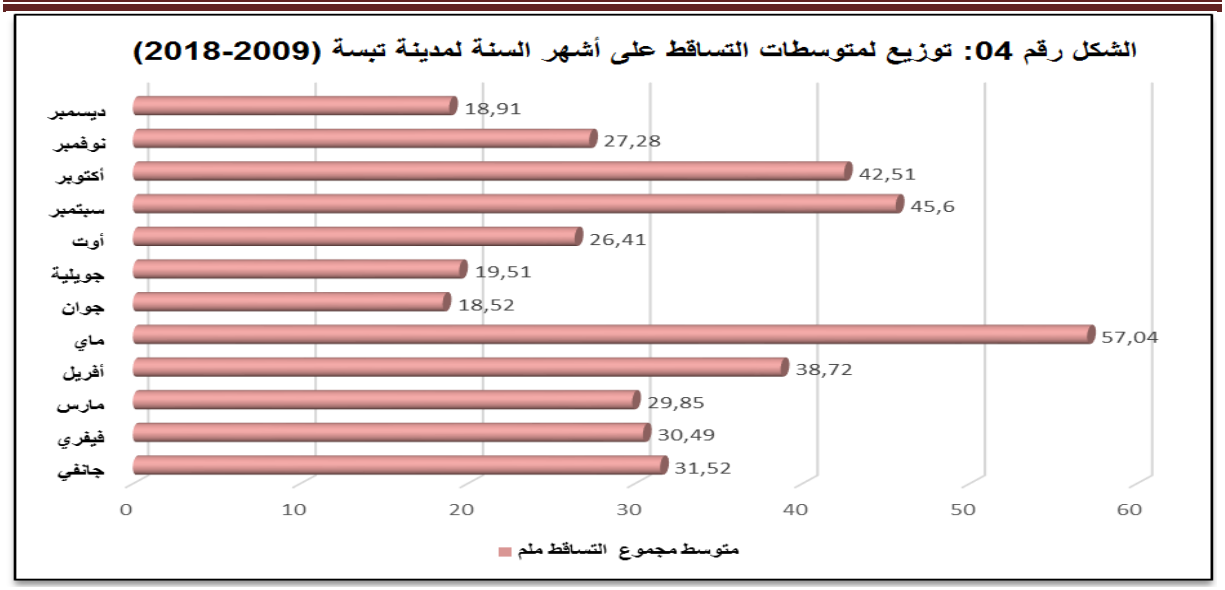

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالإعتماد على الجدول أعلاه.

حسب معطيات محطة الأرصاد الجوية لمدينة تبسة سجلت الشهر الأكثر تساقطا هو شهر ماي بمتوسط يصل إلى 57.04 ملم، والشهر الأقل تساقطا هو شهر جوان بمعدل قدره 18.52 ملم، تمر المدينة بفترة جافة تمتد على أربعة أشهر (جوان، جويلية، أوت، سبتمبر)، ويقدر معدل المجموع السنوي للتساقط للفترة الممتدة (2009-2018) بـ 386.36 ملم وأدنى قيمة للتساقط في هذه الفترة بلغت 23.89 ملم سنة، 2016 لتسجل أقصى قيمة في سنة 2014 بمجموع 43.8 ملم ليبقى تأثيرها على جودة الحياة متفاوت من شهر إلى آخر ومن سنة لأخرى تبعا للكمية المتساقطة.

5-2- الحرارة:

تعد درجة الحرارة من أم عناصر المناخ وذلك لتأثيرها المرتبط مع باقي العناصر الأخرى من ضغط، رطوبة ...إلخ، كما نتعرف أيضا منها على درجة التشمس تأخذ بعين الإعتبار في أي عمليات التخطيط والتصميم العمراني حتى يضمن الإضاءة الصحية في المنجزة، كما أنها تؤثر على صحة السكان بصفة عامة وسكان المدن بصفة خاصة بالسلب أو بالإيجاب هي حرارة الجو، ويكون ذلك على الناحية الفسيولوجية والسيكولوجية التي تتمثل في جودة الساكن التي يسعى دائما وأبدا إلى تحقيقها.

الجدول رقم 06: توزيع متوسطات الحرارة على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
m^1 (C°)	2.35	2.13	4.59	7.58	10.87	15.24	19.66	18.17	15.42	11.39	6.42	2.61
M^2 (C°)	13.19	13.46	17.33	22.48	26.93	32.29	36.74	35.18	29.64	24.64	18.38	14.17
M^3 (C°)	7.77	7.8	10.96	15.03	18.9	23.77	28.2	26.68	22.53	18.02	12.4	8.39

المصدر: محطة الرصد الجوي لمدينة تبسة 2019.

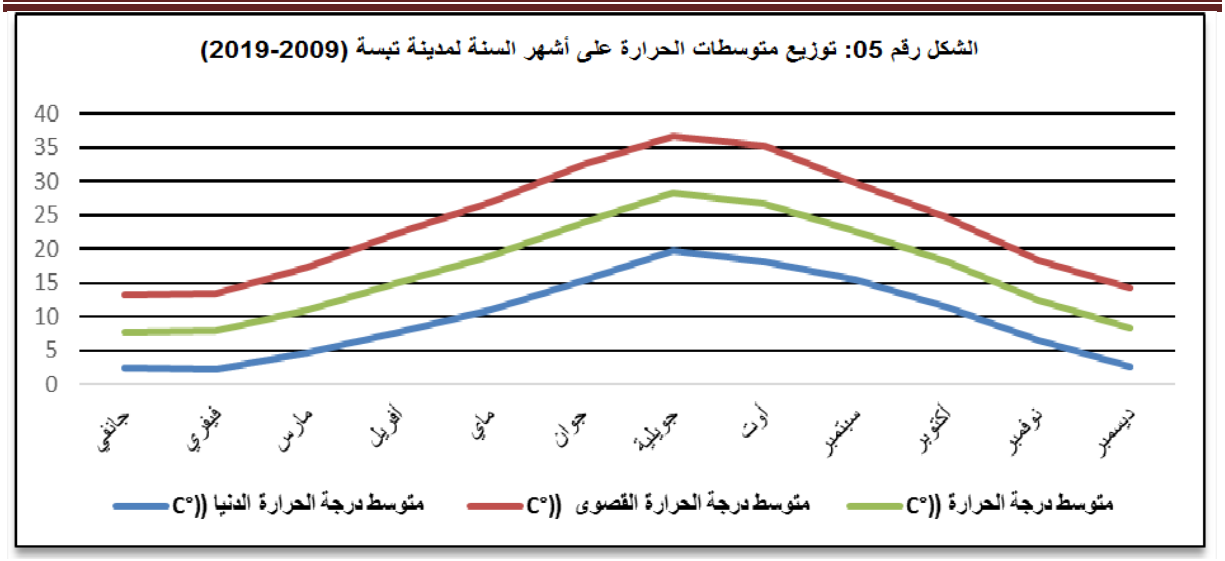

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

سجل أعلى قيمة لمتوسط درجة الحرارة في شهر جويلية 28.2° م وأخفض قيمة نجدها في شهر جانفي 7.7°، وقد بلغ المدى الحراري قيمة عالية قدرت بـ 18.91° م مما يدل على الفروق الحرارية الكبيرة بين أشهر السنة، ومنه القول بأن المدينة تمتاز بشتاء بارد، وصيف جاف وحار ومنه تذبذب في درجة الحرارة تؤثر بشكل كبير على صحة الإنسان انزعاج واضطرابات نفسية وأمراض القلب وغيرها من الأمراض، ضف إلى ذلك زيادة استهلاك الطاقة من خلال استعمال السكان لمختلف الأجهزة الكهربائية من أجل تعديل حرارة المسكن، وغيرها من العوامل التي من شأنها التأثير على جودة حياة سكان مدينة تبسة .

5-3- الرياح:

يعتبر دراسته مهمة لأنها تساعد في التخطيط وتوجيه المباني والمنشآت العمرانية فله علاقة وطيدة بجودة الحياة، واتجاهها وأيام ترددها تعد من المتغيرات البيئية الأساسية لجودة الحياة بالمجال الحضري، وتبعا لخصائصها تتم كل عمليات التخطيط العمراني لتفادي الآثار السلبية التي تخلفها هذه الرياح والتي من شأنها أن تؤثر وبطريقة مباشرة في تدهور جودة الحياة الحضرية، كتكسيرها لأغصان الأشجار وزجاج المنشأة، وتحميلها للأتربة، وجلبها للروائح الكريهة والأدخنة.

تهب في مدينة تبسة رياح شمالية غربية وبدرجة أقل رياح غربية وجنوبية غربية، وتتسم الرياح بالحرارة في شهر جويلية وأوت أين تنخفض نسبة رطوبة الجو انخفاضا كبيرا عندها، فتتجاوز درجة الحرارة 35° م. ويقدر عموما معدل سرعة الرياح في الفترة 2009-2019 بـ 3.4m/s أدنى سرعة سجلت 2.8m/s في شهر أكتوبر وأعظم قيمة وصلت 4.24m/s في شهر فيفري كما هو موضح في الجدول رقم 07.

الجدول رقم 07: توزيع متوسطات الرياح على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
m/s	3.57	4.24	4.19	3.74	3.55	3.407	3.21	2.92	2.84	2.8	3.13	3.12

المصدر: محطة الرصد الجوي لمدينة تبسة سنة 2019.

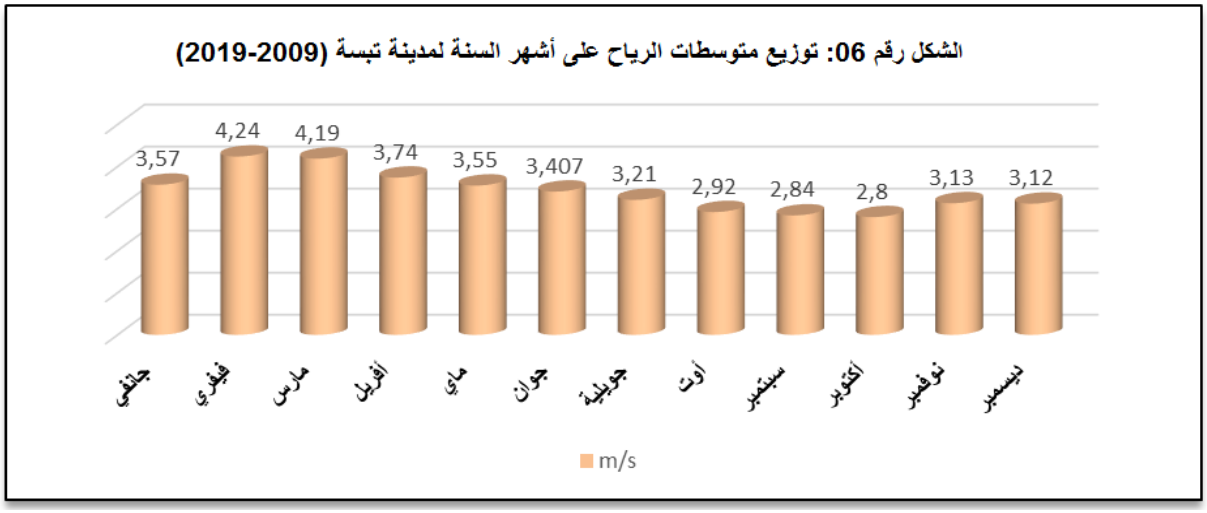

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

5-4- الرطوبة:

يلاحظ من خلال الجدول أن الأشهر الرطبة في مدينة تبسة تتمثل في شهر جانفي، وفيفري وديسمبر والأشهر الأخرى فهي جافة وعلى العموم فمناخ المدينة يتسم بالمناخ الجاف بمعدل نسبة رطوبة سنوي 60.93%، ويلاحظ نسبة الرطوبة تتناسب عكسيا مع درجة الحرارة فكلما إرتفعت إنخفضت درجة الحرارة والعكس صحيح.

الجدول رقم 08: توزيع متوسطات الرطوبة على أشهر السنة لمدينة تبسة (2009-2019)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط الرطوبة%	70.13	70.56	65.84	60.48	58.15	46.9	45.94	48.34	60.85	65.66	67.11	73.62

المصدر: محطة الرصد الجوي لمدينة تبسة 2019.

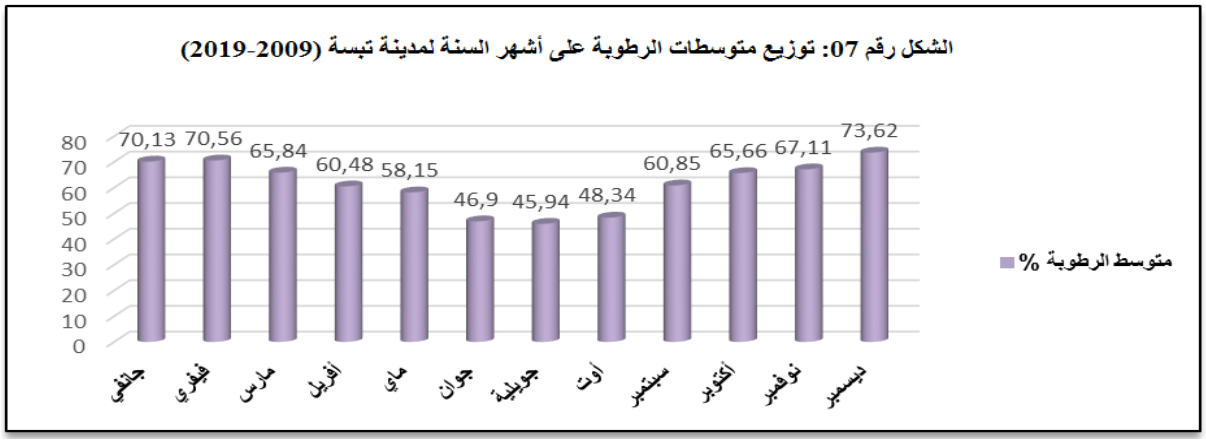

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

توصلنا من خلال دراسة مختلف العناصر الطبيعية ومدى تأثيرها على جودة الحياة في الأحياء السكنية مجال الدراسة إلى النتائج التالية:

1- حي التيفاست: يتوضع حي التيفاست على أرضية منبسطة يمر بمحاذاته واد الناقص مع العلم أن مدينة تبسة تساقط فيها يكون على شكل أمطار فيضية وهذا ما يعرض الحي إلى غمر خاصة البنى التحتية كالطرق والأرصفة وانسداد بالوعات المياه وتدهور المساحات الخضراء، أما تأثير عامل درجة الحرارة خاصة في فصل الصيف عند بلوغها درجاتها القصوى في شهر جويلية مع الجفاف مع تأثير الضغط وتردد السكان الأحياء المجاورة يؤثر على الساكن ونشاطاته بمختلف أنواعها سواء كانت تجارية او حركاتهم اليومية وتجول واستجمام خاصة فئة الأطفال وكبار السن.

2- حي الزاوية: بالإعتماد على الخصائص الطبوغرافية لحي الزاوية أنه يتسم بالارتفاع نسبيا ساعد على صرف مياه الأمطار بسهولة لكن بغياب قنوات صرف هذه المياه تبقى الأتربة والقمامات متبعثرة في الشوارع، كما ساعد أيضا عامل الطبوغرافية مع الرياح الشمالية الغربية مع طبيعة البنايات الفوضوية الهشة التي تغلب في الحي فكل هذا يؤثر على نوعية الحياة في الحي، بالمقابل مد الشبكات الصرف بسهولة ودون تكاليف وتدفق مياه الشرب بشكل جيد لكن يبقى هذا العامل عائقا في مد شبكات المواصلات والتنقلات سواء بوسيلة نقل أو المشي بالأقدام.

3- حي البشير الإبراهيمي: يتوضع الحي على أرضية منبسطة فهذا ساعد على توسع المحيط العمراني في هذا الإتجاه كما أن الحي معرض للغمر عند تساقط الأمطار وهذا يعيق حركة السكان ويؤدي إلى إتلاف المنشآت القاعدية خاصة الطرق والأرصفة ويتأثر أيضا بالرياح الغربية والغربية الجنوبية وصقيع في فصل الشتاء لأنه بمحاذات جبل الأنوال فهذا يؤثر على حياة السكان وحركتهم خصوصا فئة صغار السن من المتمدرسين.

وإجمالا لما سبق فإن التوزيع الجغرافي للأحياء الثلاث وتأثرهم بعوامل مناخية وطبوغرافية...إلخ أحدث فوارق مجالية بدرجة كبيرة على نمط المعيشة لدى الساكن فانعكس على جودة الحياة.

المبحث الثاني: مدينة تبسة: الدراسة السكانية

السكان هم الطاقة المتجددة والقدرة الكامنة بالمدينة، ولهم مفهوم خاص في جودة الحياة لأنهم بذاتهم هم صناع جودة الحياة المرجوة، ولابد أن يكونوا هم المستفيدين بعبارة أشمل جودة الحياة من السكان وإلى السكان، وهذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تحقيق تنمية شاملة والتي من شأنها خلق رفاه حضري، ويجب نسج الرفاه المعيشي حولهم وبواسطتهم ولأجلهم حتى نحقق الرضا عن الحياة قدر المستطاع،

1- مراحل تطور السكان:

مر تطور سكان مدينة تبسة عبر العديد من المراحل الزمنية نتيجة تأثير جملة من العوامل خصوصا التاريخية منها. تبعا لذلك سنركز دراستنا على الفترات الزمنية التي تشير المصادر التاريخية إلى صحة بياناتها الإحصائية. بناءا على ذلك يمكن أن نوجز هذه المراحل في ما يلي: (جموعي رزقي، مرجع سبق ذكره، ص 42-43)

1-1- المرحلة الأولى (1870-1954): اتسمت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء نسبيا حيث بلغ عدد السكان سنة 1870 حوالي 2070 نسمة ليصل إلى 21480 نسمة سنة 1954 بمعدل نمو 2.66% ويرجع هذا الانخفاض إلى هجرة العديد من أهالي الجهة الجنوبية من الولاية تحت ضغوطات الاستعمار الفرنسي وأيضا نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي عاشها خلال هذه الفترة.

1-2- المرحلة الثانية (1954-1966): امتدت من فترة الثورة التحريرية إلى غداة الاستقلال مباشرة، كونها مرحلة انتقالية بين الاحتلال والاستقلال. ارتفع عدد السكان حيث بلغ 42642 نسمة سنة 1966 بمعدل نمو مرتفع نسبيا 5.88%، والذي يفوق المعدل الوطني المقدر بـ 4.77%. يرجع هذا الارتفاع في مرحلة الاحتلال إلى الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدينة نتيجة الأساليب التي طبقتها فرنسا على سكان الريف كسلب الأراضي الزراعية في المناطق السهلية من ملاكها الأصليين، أما غداة الإستقلال فبسبب الأوضاع المزرية التي عايشتها الأرياف خاصة في الهضاب العليا وقمم الجبال.

1-3- المرحلة الثالثة (1966-1977): انتقل حجم السكان المدينة إلى 62639 نسمة سنة 1977 وفي هذه المرحلة تم ترقية مدينة تبسة إلى مقر ولاية وإنشاء التقسيم الإداري سنة 1974 وهذا لم يكن له أثر كبير في رفع النمو الحضري بالمدينة المقدر بـ 3.56% والذي ظل منخفضا حلال هذه الفترة مقارنة بالمعدل الوطني 5.40% وذا راجع لسياسة الثورة الزراعية لعام 1974 التي أثمرت في تثبيت سكان الأرياف في أرضهم كون تبسة مدينة فلاحية رعوية برعوية بدرجة الأولى؛

1-4- المرحلة الرابعة (1977-1987): بلغ حجم السكان بالمدينة 107559 محققا بذلك معدل نمو 5.55% يفوق المعدل الوطني لنمو سكان الحضر لهذه الفترة 5.52% وهذا نتيجة استفادة المدينة من مشاريع تنموية وتوفر على مناصب شغل ومرافق أمنية، تعليمية، إدارية، تعليمية...إلخ، لا تفوتنا الإشارة إلى التجمع

الثانوي (علي مهني) الذي ظهر في هذه الفترة على بعد 8 كيلو متر إلى الجهة الغربية من مركز المدينة والتي تمثل أول نواة لمنطقة التوسع وقد بلغ عدد سكانها سنة 1987 إلى 2676 نسمة؛

1-5- المرحلة الخامسة (1987-1998): قدر عدد سكان المدينة سنة 1998 بـ 154335 نسمة فكان بذلك معدل نمو هذه الفترة 3.34% وهو دون المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدرة بـ 3.75% كما أنه منخفض مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك ظروف جذب السكان كالسكن والعمل، وانخفاض معدل الهجرة نحوها وسبب تحول الديمغرافي الذي عرفته الجزائر (الانتقال إلى نظام ديمقراطي حديث)، أما التجمع الثانوي (علي مهني) ففي سنة 1998 بلغ عدد سكانه 5313 نسمة بمعدل نمو 6.43%؛

1-6- المرحلة السادسة (1998-2008): بلغ حجم السكان في مدينة 198281 نسمة وتسجيل معدل نمو 2.54% رغم انخفاضه مع المعدل السابق للمدينة إلا أنه يزال مرتفعا مقارنة بمعدل نمو سكان المدينة وهذا راجع إلى توسع المدينة وضمها سكان التجمعات الثانوية؛

1-7- المرحلة السابعة (2008-2019): تم تقدير عدد سكان المدينة بحوالي 235294 نسمة ومعدل نمو 2.25% في 30 جوان 2019م.(مديرية الجزائرية للمياه وحدة تبسة)

2- الكثافة السكانية حسب القطاعات العمرانية:

من خلال الجدول رقم 06 والخريطة رقم 06 توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2008 أنه يوجد هناك تباين وتوزيع غير عادل داخل هذه القطاعات وهذا راجع أساسا إلى التقسيم غير المنتظم لهذه القطاعات سواء من حيث الشكل أو المساحة، وهذه الأخيرة يمكن أن تقسيمها إلى خمس فئات وهي:

الجدول رقم 09: عدد السكان والكثافة السكانية بمدينة تبسة سنة 2018.

القطاع	المساحة (هـ)	عدد السكان سنة 2018	الكثافة ن/هـ
01	59.13	5640	95.38
02	472.37	85489	180.98
03	682.28	80396	117.83
04	375.75	33018	87.87
05	673.28	17838	26.49
06	142.97	00	00
07	333.81	2807	8.41
08	187	9789	52.35
09	279.49	13466	48.18
المجموع	3206.08	248443	77.49

المصدر: من إعداد الطالبتين

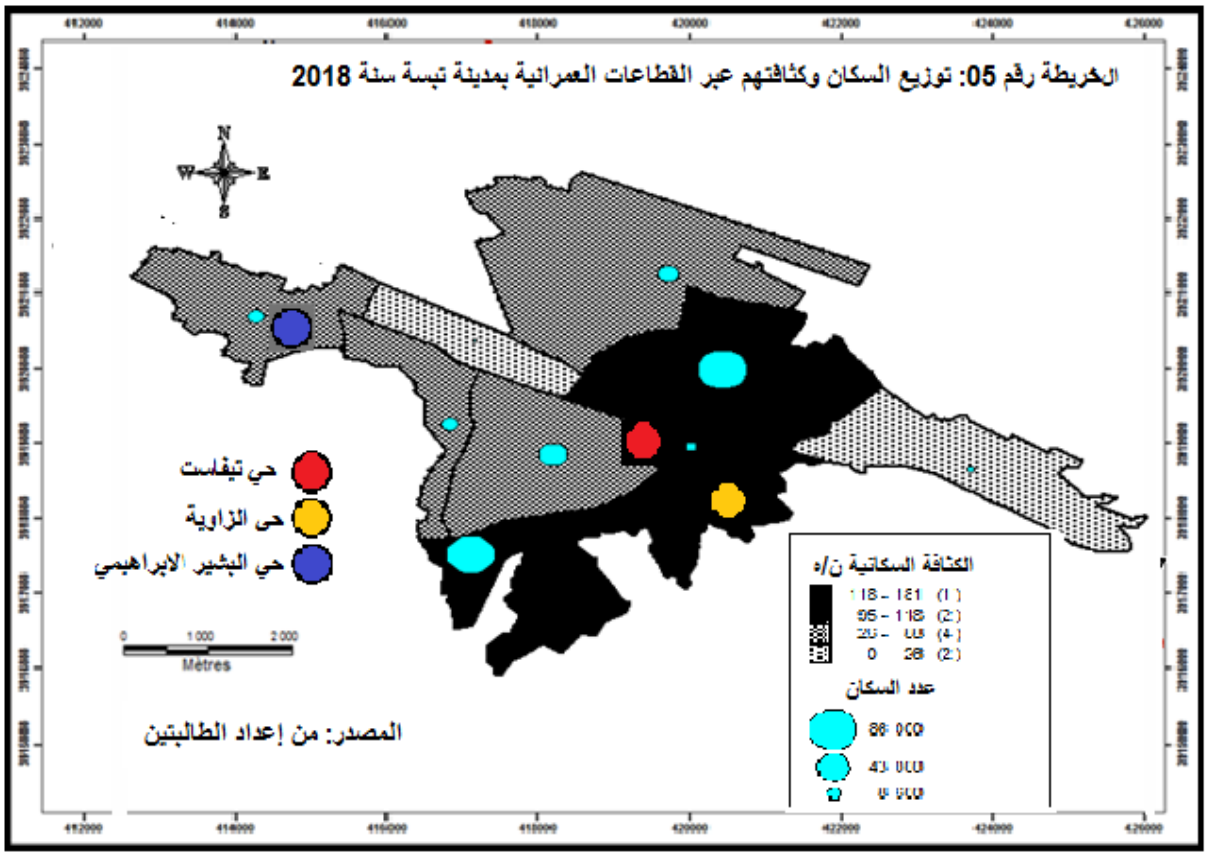

– **الفئة الأولى**: (**26–0**): تضم القطاعين 06 و07 حيث أنها تكون ضعيفة جدا في القطاع 07 بكثافة تقدر بـ 8 ن/هـ وأصغر حجم سكاني بلغ 2807 نسمة على مساحة ممتدة 333.81 هكتار، في حين تنعدم في القطاع 06 منطقة صناعية وعليه فهي منطقة خالية من السكان، أما القطاع رقم 07 يعود سبب مقص الكثافة فيه إلى كونه تتخلله العديد من الارتفاقات التي تحد وتمنع توسعه كونها تشغل جل المساحة، زيادة على احتوائه منطقة نشاطات والتخزين بمحاذاة المنطقة الصناعية من القسم الشمالي الشرقي لها.

– **الفئة الثانية**: (**88–26**): تضم القطاعات التالية 4 و5 و8، 9بحيث تكون الكثافة ضعيفة في القطاع رقم 5 بحيث قدرت بـ 26.49 ن/هـ وما يدل على انخفاض الكثافة به وجود مساحة كبيرة منه من الجهة الشرقية والتي تدخل ضمن الارتفاقات مطار الشيخ العربي التبسي، وتبقى في الارتفاع إلى أن تبلغ ذروتها على طول الفئة في القطاع رقم 04 قيمة 87.87 ن/هـ

– **الفئة الثالثة**: (**118–95**): تكون الكثافة السكانية فيها عموما قريبة من المرتفعة وهي تضم كل من القطاعين 01 بقيمة 95.38 ن/هـ ذي حجم سكاني 5640 نسمة بغم من صغر مساحته إلا أن به كثافة سكانية قريبة من المرتفعة لأنه مركز المدينة بالإعتماد على تنوع مكوناته وظائفه شجع على جذب السكان للاستقرار فيه بحيث يرى الساكن القطاع أنه مكان للعيش بجودة ورفاهية تمتع براحة ، أما القطاع رقم 03 بمقدار 117.83 ن/هـ بحجم سكاني 682.28 نسمة فسبب الارتفاع يعود إلى انتشار البناء الفوضوي بدرجة عالية مثل حي الجرف والزاوية التي هي أحياء قديمة شعبية وتستقطب العديد من السكان.

– **الفئة الرابعة (181–118)**: الكثافة في هذه الفئة مرتفعة جدا وهي تضم القطاع رقم 02 بكثافة قدرت بـ 185 ن/هـ في مساحة تقدر بـ 682.28 هكتار، ويمكن أن نترجم ارتفاع الكثافة بهذا القطاع إلى وجود نسيج عمراني كثيف يتسم بالسكنات الجماعية والبناءات الفوضوية وكذلك البناءات الفردية مثل تجزئة أول نوفمبر وتجزئة قرفي عبد اللطيف بالإضافة إلى وجود بعض السكنات الجماعية مثل حي 40 مسكن.

إجمالا لما سبق نلاحظ وجود تباين في توزع الكثافة السكانية في المدينة يؤدي بالنتيجة إلى وجود فوارق في مستويات جودة الحياة التي يعيشها السكان، ذلك كون القطاعات العمرانية التي تعرف كثافة سكانية عالية تشهد ضغطا كبيرا خصوصا على الخدمات بمختلف أنواعها.

3– التركيب النوعي والعمري للسكان:

ويقصد به تركيب السكان من حيث عدد الذكور والإناث ودراسته لها نتائج على دراسة العمالة والهجرة وتوازن الجنسين في المجتمع.

من خلال الجدول والهرم السكاني لمدينة تبسة لسنة 2018 نلاحظ ما يلي:

جدول رقم 10: التركيب العمري لسكان مدينة تبسة لسنة 2018

الفئات	الذكور	%	الفئات الكبرى %	الإناث	%	الفئات الكبرى %	المجموع
4–0	11913	4.80	14.59	11937	4.80	61.14	12385
9–5	11044	4.45		11067	4.45		22111
14–10	13278	5.34		13305	5.36		26583
19–15	14395	5.79	32.82	14424	5.81	32.88	19288
24–20	14271	5.74		14299	5.76		28570
29–25	12410	4.99		12434	5.01		52484
34–30	9308	3.75		9326	3.75		18634
39–35	7570	3.05		7585	3.05		15155
44–40	7074	2.85		7088	2.85		14162
49–45	5957	2.40		5968	2.40		11925
54–50	4957	2.00		4974	2.00		9938
59–55	4964	1.40		3482	1.40		6956
64–60	3474	0.85		2113	0.85		4223
أكثر من 65	2110	2.55	2.55	6342	2.55	2.55	12671
المجموع	6329	49.45		124346	50.05		248443

الشكل رقم 08: مدينة تبسة: الهرم السكاني لسنة 2018

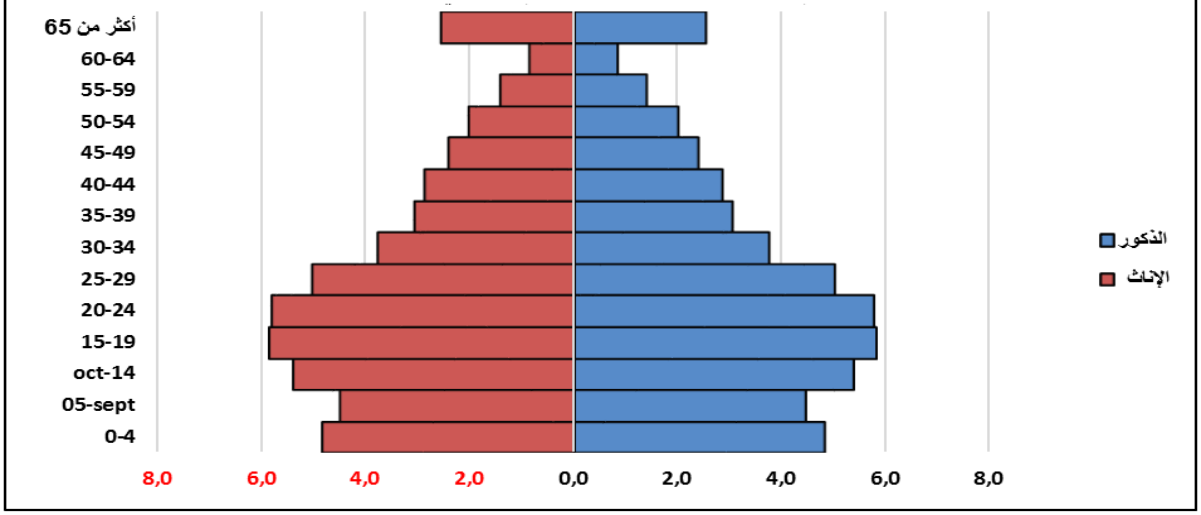

3-1- التركيب النوعي: بلغ عدد السكان مدينة تبسة حوالي 248443 نسمة حيث قدر عدد الذكور بـ 124079 ذكر بنسبة 49.95% تقابلهم 124346 أنثى بنسبة 50.50%، سنة 2018 وهي نسب متقاربة متوزعة على الفئات العمرية الكبرى الآتية:

- **الفئة الأولى (14-0 سنة)**: وهي تمثل فئة الأطفال الذي بلغ عددهم 72544 نسمة عدد الذكور 36235 ذكر ما نسبته 14.59% أما الإناث يصل عددها 36309 أنثى ما يشكل نسبة 14.61% من سكان المدينة.

- **الفئة الثانية (64-15 سنة)**: وهي الفئة المنتجة في المجتمع قدر عدد سكانها بـ 163102 نسمة وقدر عدد الذكور بـ 81409 نسمة بنسبة 32.82% والإناث 81693 نسمة بنسبة 32.88% من العدد الإجمالي بسكان المدينة.

- **الفئة الثالثة (أكثر من 65 سنة)**: وهم فئة كبار السن البالغ عددهم 12671 نسمة وينحصر عدد الذكور إلى 6329 ذكر والإناث 6342 أنثى 5.1%.

وبناءا على هذه النتائج يتضح أن الفئة الوسطية (64-15) تفوق 12 مرة الفئة (أكثر من 65) وتشكل الضعف تقريبا من الفئة (14-0) وهذا بالنسبة للذكور وكذلك بالنسبة للإناث.

3-2- التركيب العمري: يمكن تقسيمه بدوره إلى الفئات التالية:

- الفئة الأولى: (**14-0**) تضم الرضع والأطفال وتعرف بالفئة الغير المنتجة تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني تتصف بالتقلص أي بلغت نسبتهم 18.5% من مجمع سكان المدينة ويمكن إسناد ذلك إلى ضعف الرعاية الصحية للأم والرضيع، ضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، تأخر سن الزواج والانشغال بمواصلة الدراسة والحياة المهنية.

- الفئة الثانية: (**64-15**) تضم فئة الشباب والكهول هي المحركة لعجلة التنمية وتعرف بالفئة العائلة لفئة صغار السن والشيوخ تمثل نسبة 65.5% من مجموع سكان المدينة وتتأثر هذه النسبة بعامل الهجرة بالدرجة الأولى؛

– الفئة الثالثة: (أكثر من 65) تمثل فئة كبار السن قدرت نسبتهم 5.1% أصغر فئة بالمقارنة مع الفئات السابقة وهذه ظاهرة طبيعية في هذه الفئة.

خلاصة لما سبق فإن المدينة تتوفر على نسبة أكبر من فئة الشباب التي يعتمد عليها في تحسين مستوى الحياة دائما إلى الأحسن والأفضل وفق الحاجة. كما يتطلب ذلك ضرورة توفير مختلف المرافق الضرورية لهذه الفئة.

4– التوزيع المجالي للسكان (التركز السكاني):

يشكل دراسة هذا المؤشر عاملا مهما في منحنا صورة واضحة حول تركز السكان وتوزيعهم على المجال الحضري، إذ غالبا ما نجد تركز السكان في التجمع الرئيسي (ACL) مما يخلق ضغطا كبيرا على المرافق الخدماتية بمختلف أنواعها.

الجدول رقم 11: توزيع الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر

المؤشر	تجمع حضري رئيسي	النسبة %	تجمع حضري ثانوي	النسبة %	منطقة مبعثرة	النسبة %	المجموع
عدد الأسر	34717	97.91	48.3	1.36	257	0.72	35457
متوسط عدد الأسر	5.5	–	5.8	–	5.5	–	5.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

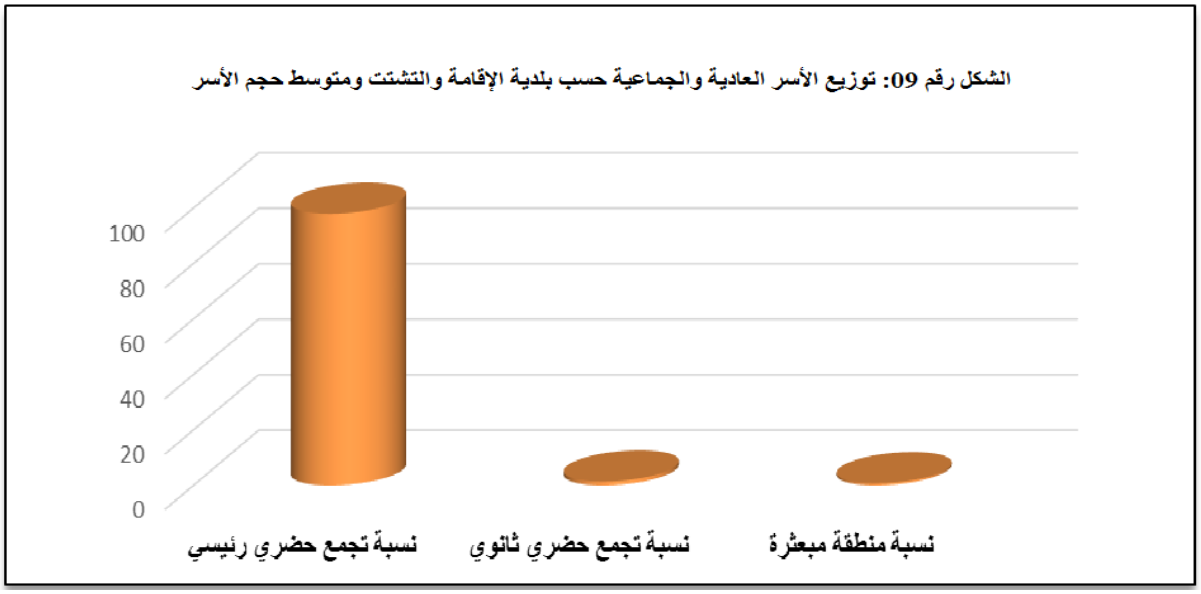

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (11) والشكل (9) أعلاه نلاحظ وجود تركز كبير للسكان في التجمع الرئيس للمدينة (مركز المدينة)، هذا ما يجعل من الضغط على مختلف المرافق الخدماتية كبيرا مما قد يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة وبالتالي على جودة الحياة الحضرية.

5- التراكيب الاقتصادية:

تكتسي دراسة التراكيب الاقتصادية للسكان أهمية كبيرة، إذ يتم من خلالها معرفة الظروف المعيشية السائدة في المجتمع الحضري ونسبة البطالين والعمال وتأثيرهم على اقتصاد المدينة وإعطاء صورة عامة على المستوى المعيشي للسكان ومداخيلهم الفردية مما ينعكس على جودة حياتهم وحيوية النشاط الإقتصادي بالمجتمع الحضري.

نظرا لعدم توفر معلومات عن التركيب المهني للسكان بمدينة تبسة، لجأنا الاعتماد على المعطيات الإحصائية للولاية إجمالا، حيث نجدها تتوزع كالتالي:(مديرية التشغيل لولاية تبسة، 2019)، إذ بلغ عدد البطالين (الباحثين عن العمل والمتوقفون عن العمل) حوالي 32378 بنسبة 4.12%، وبمعدل بطالة بلغ 11.14%.

5-1- السكان الناشطون: بلغ عددهم 290620 نسمة ما يمثل 37.83% من السكان الإجمالي للولاية؛

5-2- السكان المشتغلون فعليا: بلغ عددهم 258242 نسمة والمقدرة نسبتهم بـ 33.62% وهم موزعون على القطاعات الإقتصادية كالتالي:

- القطاع الإداري: 53744؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية: 56050؛
- القطاع الفلاحي: 37891؛
- القطاع التجاري والخدماتي: 72186؛
- القطاع الصناعي: 38371.

5-3- السكان غير العاملين (السكان القادرين عن العمل وغير الراغبين مثل الطلبة وربات البيوت) والسكان الخارجون عن سن العمل (الأطفال + الشيوخ) فقد بلغ عددهم 477568 أي ما يعادل 62.17%.

5-4- توزيع العمال حسب القطاعات النشاط الإقتصادي لمدينة تبسة في سنة 2008:

من خلال تفحص توزيع القوة العاملة على مختلف القطاعات الإقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم 09 والشكل رقم 8 يمكننا استنتاج ما يلي:

الجدول رقم 12: توزيع السكان العاملين حسب الفروع النشاط الإقتصادي في بلدية تبسة 2008.

فروع النشاط الإقتصادي			2008
القطاع الأول	الفلاحة	العدد	19945
		%	37
القطاع الثاني	الصناعة والبناء والأشغال العمومية	العدد	9703
		%	18
القطاع الثالث	التجارة والخدمات والسياحة	العدد	24258
		%	45
المجموع		العدد	53906
		%	100

الشمل رقم 10: توزيع السكان العاملين حسب الفروع النشاط الإقتصادي في بلدية تبسة 2008

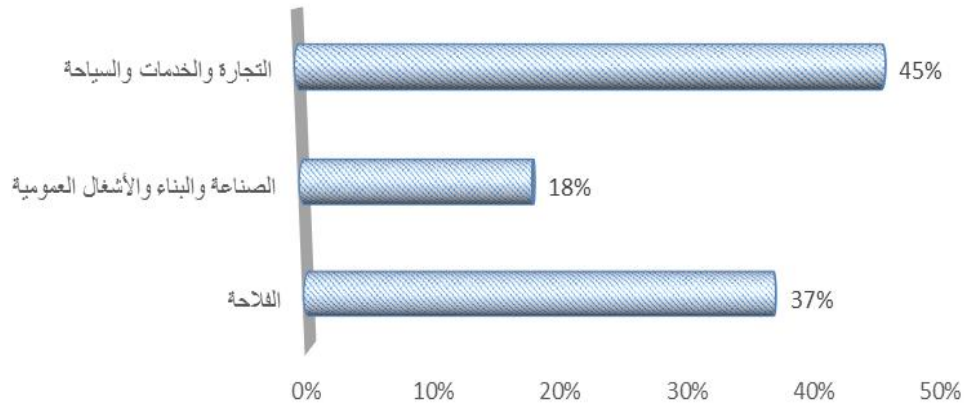

– القطاع الأول: يشمل هذا القطاع الفلاحة وما تضمه من الزراعة وتربية الحيوانات وقطاع الغابات حيث نلاحظ عدد المشتغلين في هذا القطاع 19945 مشتغل أي بنسبة 37% هذه النسبة لا بأس بها بالمقارنة مع القطاعات الوظيفية الأخرى كون المدينة ذات طابع فلاحي رعوي نظرا لموقعها ضمن نطاق الهضاب العليا وتشكيلة الغطاء النباتي فيها ومناخها كل هذه العوامل شجعت على مزاولة هذا الطابع بالإضافة إلى السياسة التي تبنتها الدولة والتي تهدف من خلالها على تشجيع ودعم الاستثمار نذكر منها:

– عودة معظم السكان لأراضيهم ومزاولة نشاطهم الفلاحي خاصة بعد تحسن الوضع الأمني في البلاد؛

– توفر وتعدد وسائل النقل والمواصلات ساهم في فك العزلة وسهل مزاولة السكان لنشاطهم.

– رغبة الساكن في العودة إلى الحياة في الريف خاصة بعد سن التقاعد؛

– الامتيازات الفلاحية المقدمة من طرف مديرية الفلاحة من قروض ومشاريع كالمخطط الوطني للتنمية سنة 2000 م والمخطط الوطني التنمية الفلاحية الريفية سنة 2004م جعلت الحياة في الريف تتغير وفق الحاجات الواكبة للجودة بمنح السكن الريفي ذات المواصفات البعيدة عن الأكواخ والبيوت البسيطة بالحجارة والصفيح، فك العزلة وتهيئة المسالك الريفية وتوفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، بناء مدارس، تقديم قروض تربية المواشي الدواجن الأبقار والإهتمام بالحرف التقليدية التي تمارسه المرأة الريفية من خلال منحها قروض مصغرة لمزاولة هذه الحرف وعملت أيضا على إحياء الأجواء التنافسية بين المنتوجات الفلاحية في العروض ولو أنها بسيطة.

وتبقى المجهودات المبذولة من طرف الدولة تجابهها العديد من الصعوبات والعوائق من بينها:

– المشاريع التنموية مرتبطة مداخيل الطاقة الأحفورية (إذا زادت المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار البترول تتعدد وتتنوع المشاريع التنموية وإذا انخفضت الأسعار انكمشت وتوقفت المشاريع توقف مؤقت أو كليا)؛

– تغيير الصيغ القانونية والصعوبات الإدارية كل هذا يفشل المستثمر الفلاحي؛

– المشاكل بين الأهل والأقارب حول ملكية الأرض الفلاحية؛

– نقص الكفاءات واليد العاملة المؤهلة (أغلبها فئة أمية تمارس الحياة الريفية في دائرة البساطة).

ولهذا يستنتج أن القطاع يحتاج وقفة سريعة هادفة لتحقيق تنمية ريفية شاملة يعتمد عليها لتوفير الإكتفاء الذاتي وانعاش الحياة لدي سكان والاقتصاد الوطني ولما لا العالمي.

– **القطاع الثاني:** يشمل الصناعة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 18% هذه النسبة ضئيلة بالرغم من استفادة من مشاريع كبيرة خاصة في فترة البحبوحة المالية مثال: مشروع 600 مسكن، مصنع LG لتركيب الإلكترونيات.

– الإقبال الكبير على البناء والتعمير الذي تشهده المدينة توفر بلدياتها المجاورة، على معظم الموارد الأولية (مصنع الاسمنت، الرمال، مصنع الأجور).

وتبقى ولاية تبسة غير مستغلة لثرواتها الهائلة لذا فهذا القطاع يحتاج تعديل جذري واهتمام ومراقبة وتشجيع حتى يجعل الاقتصاد يتطور ويرفع من المداخيل لتحقيق تنمية بشرية شاملة ومتوازنة بعيدا عن الفوارق المجالية بكل مستوياتها.

– **القطاع الثالث:** يضم هذا القطاع عمال الخدمات بجميع أنواعها (التجارة، التعليم، الصحة، الأمن، الإدارة...إلخ) وكذا قطاع السياحة والتجارة تضم أكبر نسبة بالمقارنة مع القطاع الأول والثاني والذي بلغ 24258 عاملا أي بنسبة 45% من مجموع اليد العاملة وهذا راجع عدة عوامل أهمها:

– إلى أن أغلبية سكان يتمركزون في المدينة مما يرفع ممارسة التجارة؛

– بعد 1989 م عند تبني الجزائر النظام الرأس المالي (اقتصاد حر) مع الإصلاحات وتسهيلات تشجع على ممارسة التجارة في إيطار ممارسة الشروط القانونية؛

– تحسن الأوضاع المالية للبلاد تم انجاز العديد من الهياكل الخدماتية والإدارية تماشيا مع الزيادات السكانية مما خلق العديد من مناصب العمل في قطاع الخدمات (التعليمية، الصحية، الإدارية، الأمنية...إلخ) بالإضافة إلى تعدد صيغ التوظيف كعقود ما قبل التشغيل، والعقود المبرمجة من الخواص لامتصاص البطالة (للأسف تم إيقاف هذه الصيغتين إيقاف مؤقت بسب الأزمة الإقتصادية المعاشة حاليا)؛

– بما أن مدينة تبسة تزخر بالتراث بشتى أنواعه كالتراث المعماري الذي يشهد على الحقب التي عاشتها، والشعر واللباس الخاص بالمرأة أو الرجل والأكل والأفرشة...إلخ كل هذا شجع على رفع النسبة في قطاع الساحة ومازال يحتاج اهتمام أكثر حتى نجذب السياح الداخلين والخارجين.

وإجمالا لما سبق إن هذه النسب في القطاعات الثلاث غير متوازنة وتحتاج إلى تغيير جذري حتى يظهر الاقتصاد بحلة جديدة تساهم في تحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد ينعكس على جودة الحياة.

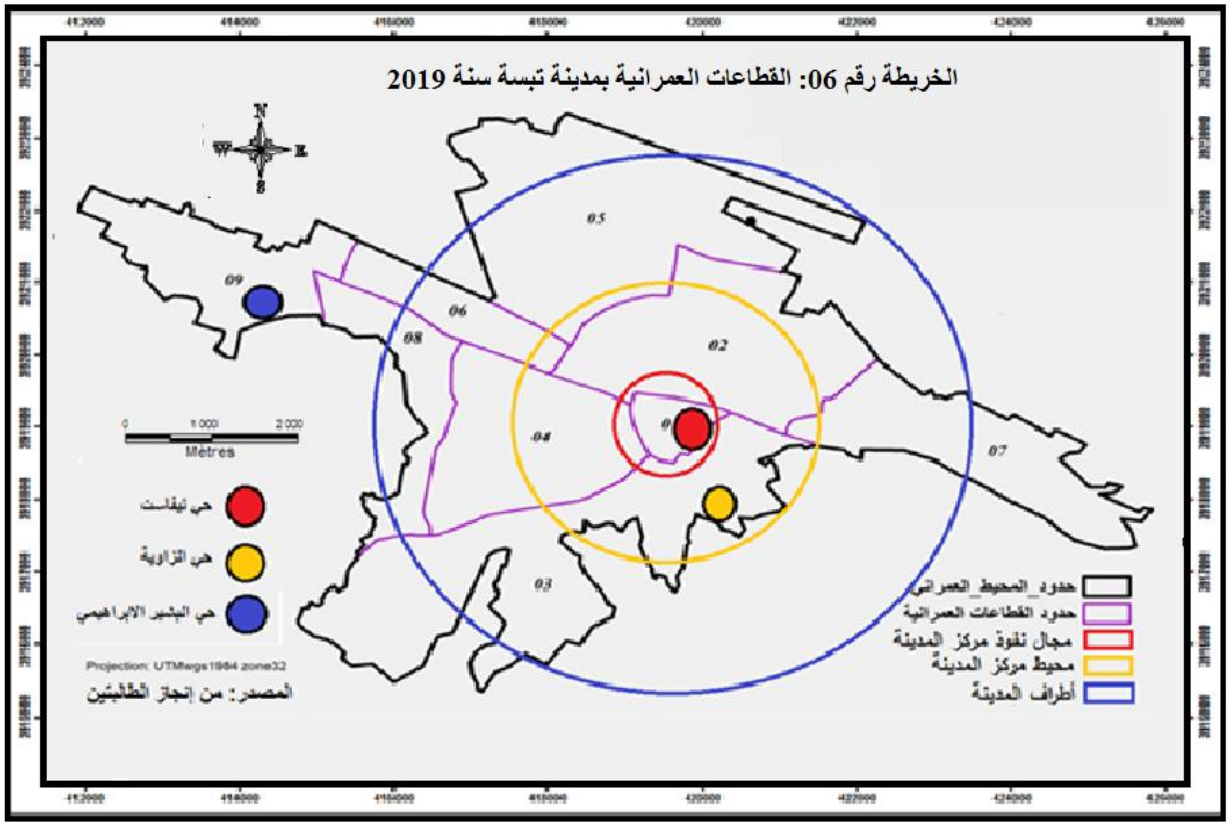

6- إستخدامات الأرض بمدينة تبسة.

يتوفر المجال الحضري لمدينة تبسة على عدد كبير من المنشآت متعددة الأغراض والاستخدام لأنها من أهم المؤشرات الأساسية التي تعبر وبشكل كبير عن مدى رقي الحياة في المجتمع ككل والمجتمع الحضري بصفة خاصة مما ينعكس على جودة الحياة بالإيجاب، ونفصل هذه الاستخدامات وفق الغرض المعدة لأجله فيما يلي: (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة)

6-1- الإستخدامات السكنية: بلغ المجال السكني سنة 2014 بـ 1453.78 هكتار أي ما يعادل 46.62% من مساحة المدينة بعدد مساكن قدر بـ 41482 مسكن بنوعيه الجماعي والفردي، في حين 38271 مسكن سنة 2008 بكثافة سكنية بلغت 12.18 مسكن/الهكتار (راشي سناء، مرجع سبق ذكره، ص 49)

6-2- الإستخدامات الإدارية: تتوفر مدينة تبسة على مختلف التجهيزات الإدارية باعتبارها تمثل مقر الولاية مثل (مديرية التربية، مديرية المجاهد، مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن والتجهيزات العمومية وعدة بنوك مديرية السياحة والصناعة التقليدية...إلخ) إضافة إلى وجود فرع بلدي ومحاكم وعدة بنوك.

6-3- الاستخدامات التعليمية: يقدر عددا التجهيزات التعليمية بـ 115 مؤسسة تعليمية سنة 2019 موزعة كالتالي:75 مؤسسة للتعليم الابتدائي؛ 28 مؤسسة للتعليم المتوسط؛ 12 ثانوية كما تبين ذلك كل من الخرائط رقم 7 ورقم8. بالإضافة إلى ذلك فالمدينة تتوفر على 04 مراكز للتكوين المهني توفر للشباب فرص التكوين والتمهين. كما أن المدينة تتوفر على جامعة بها مختلف التخصصات التي توفر لطلبة المنطقة فرص التكوين.

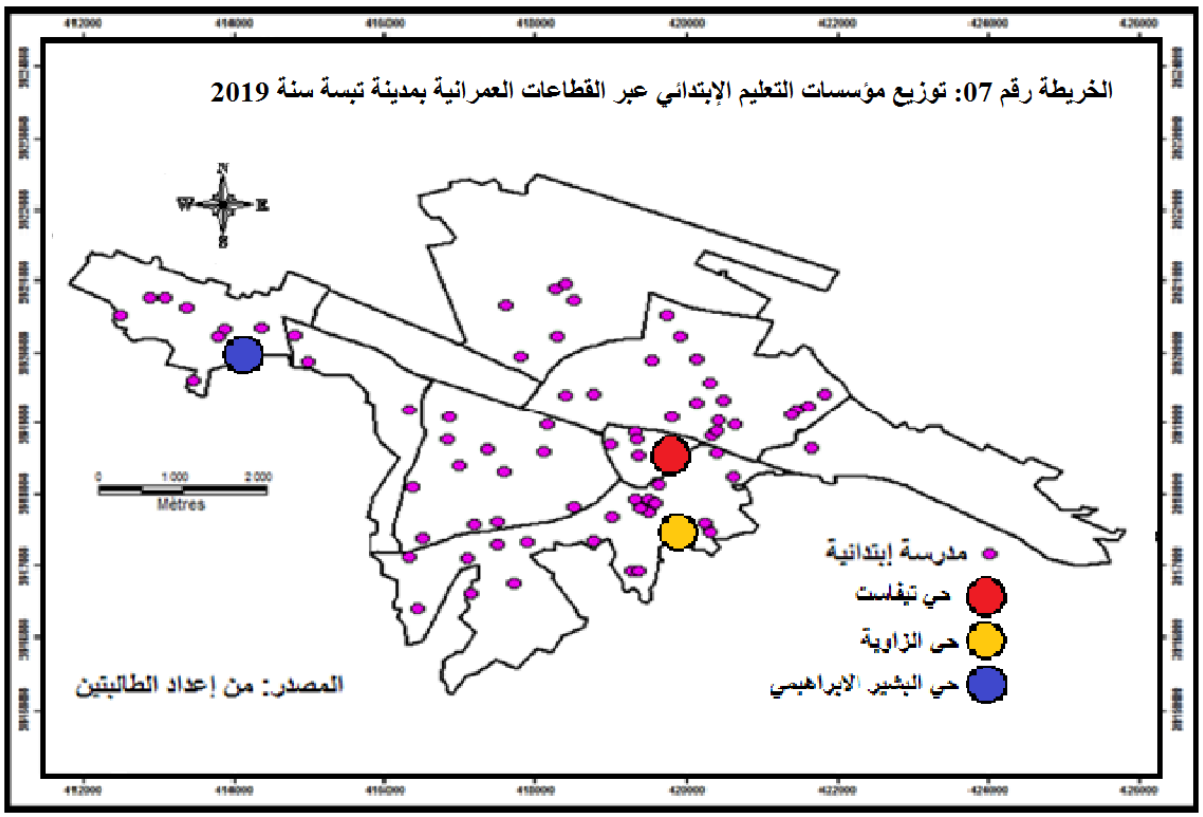

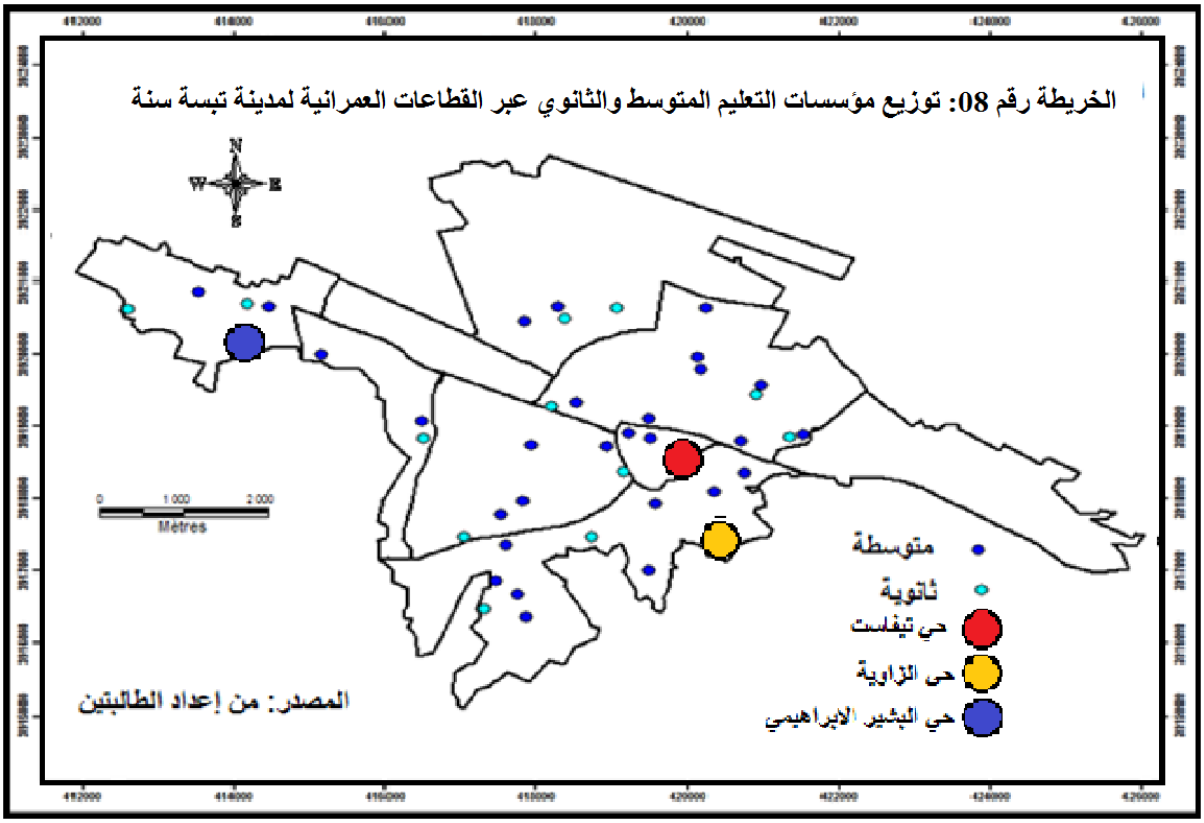

6-4- الاستخدامات الصحية: أضحت هذه الهياكل ذات أهمية جد بالغة خصوصا بعد انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) حيث لوحظ أن قلة الهياكل الصحية والتجهيزات المادية والبشرية بالقطاع الصحي شكل

عائقا كبيرا في السيطرة واحتواء الوباء. تتوفر المدينة على العديد من الهياكل الصحية (الخريطة رقم9) والتي يمكن تقسيمها النحو التالي:

– **المؤسسة الإستشفائية المتخصصة:** تتواجد بالمدينة مستشفى متخصص في القطاع الأول "خالدي عبد العزيز" بطاقة استيعاب 140 سرير؛

– **المؤسسة العمومية الإستعجالية:** مستشفى "عالية صالح" بالقطاع 04 بطاقة استيعاب 123 سرير والذي بدوره يضم الإستعجالات الطبية الجراحية داخله بطاقة استيعاب 85 سرير وعيادة جراحة الأسنان 05 مقاعد؛

– **مؤسسة عمومية للصحة الجوارية:** وتشتمل على ما يلي:08 عيادات متعددة الخدمات موزعة على كافة المحيط العمراني؛ 10 قاعات علاج؛ 05 وحدات الفحص المدرسي؛ 56 صيدلية؛ المركز الوسط لمعالجة مدمني المخدرات؛ مصلحة الأمراض المتنقلة والطب الوقائي. كما تتوفر المدينة على العديد من العيادات الخاصة ونذكر منها على سبيل المثال عيادة الياسمين للجراحة العامة، عيادة حمزة للجراحة العامة، عيادة طب وجراحة العيون مراد جوال، عيادة الأشعة عبد اللاوي.

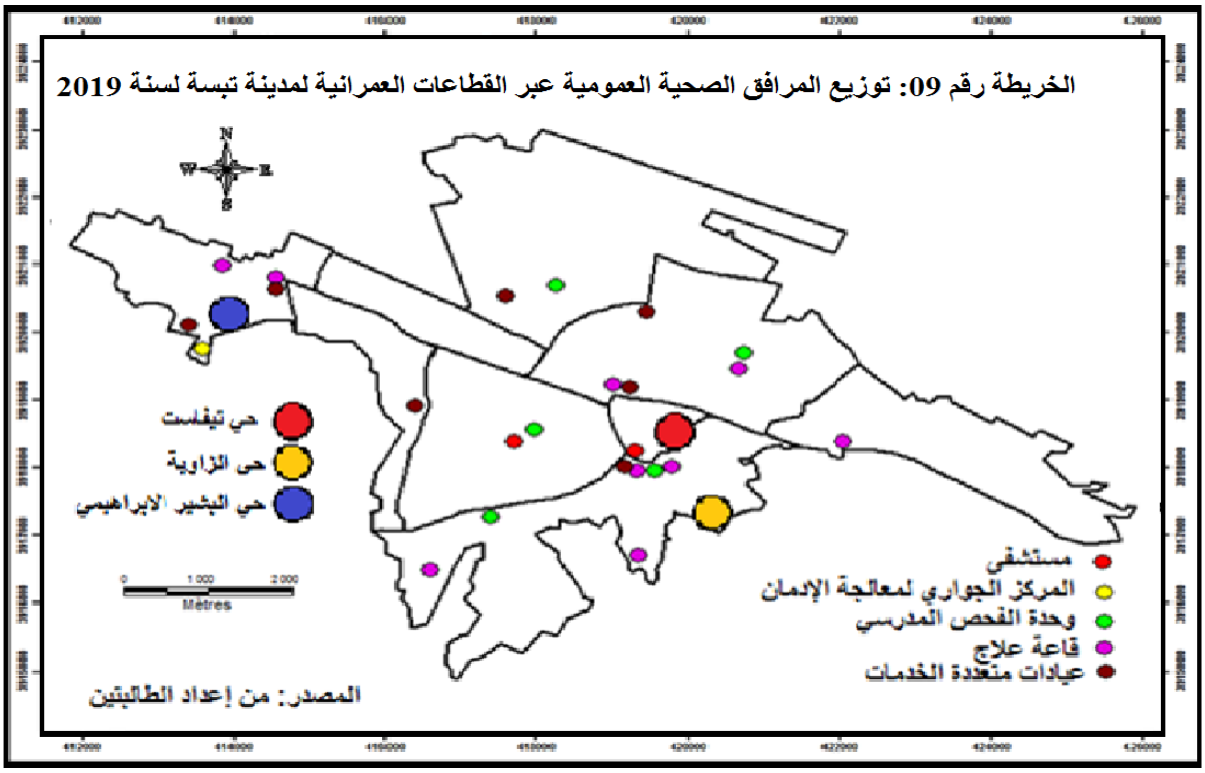

6-5- الإستخدامات الدينية (الروحية):

يكتسي الجانب الروحي والديني لدى المجتمع الإسلامي أهمية بالغة جدا في حياة السكان، سواء اليومية أو الأسبوعية وكذلك على مدار السنة، إذ من خلال المسجد يتم توفير جو من الطمأنينة والراحة خصوصا لدى فئة كبار السن وقد برز ذلك جليا مع الحجر المنزلي إثر جائحة كورنا (كوفيد 19)، ناهيك على ما تقوم به هذه الهياكل من دور كبير في نشر ثقافة الوعي والمواطنة ومحو الأمية والتعليم ما قبل الابتدائي، كما أنها تعد من وسائل التواصل والاتصال بامتياز إذا ما تم حسن استغلالها.

يتوفر المحيط العمراني للمدينة على تجهيزات دينية متعددة، حيث بلغ عدد المساجد بالمدينة 43 مسجدا و06 مساجد قيد الإنجاز مع تخصيص 11 أرضية مبرمجة لتشييد مساجد جديدة، بالإضافة إلى وجود ثلاث مقابر إسلامية بمساحة 23.49 هكتار ووجود مقبرة يهودية مسيحية بجوار البازليك بمساحة 1.07 هكتار، في حين بلغ عدد المدارس القرآنية 8 مدارس من بينها مدرسة عقبة بن نافع، أنس بن مالك، حمزة بن عبد المطلب ...إلخ. (مديرية شؤون الدينية والأوقاف)

غير أن الملاحظ أن التوزيع المجالي للمساجد عبر المحيط العمراني للمدينة، يشوبه نوع من اللاعدالة مجالية، حيث نلاحظ من خلال الخريطة رقم 10 أن غالبية المساجد تتواجد بالأحياء القديمة وسط المدينة، بينما نجد العديد من الأحياء خصوصا الحديثة النشأة تفتقر لهذا المرفق الروحي الهام على غرار حي البشير الابراهيمي وأول نوفمبر. ويعود ذلك غالبا لسوء البرمجة حيث لا يتم تخصيص أرضية مسبقا لبناء المساجد، كما أن هذا المرفق غالبا ما يتم إنجازه من خلال هبات المحسنين والمتطوعين.

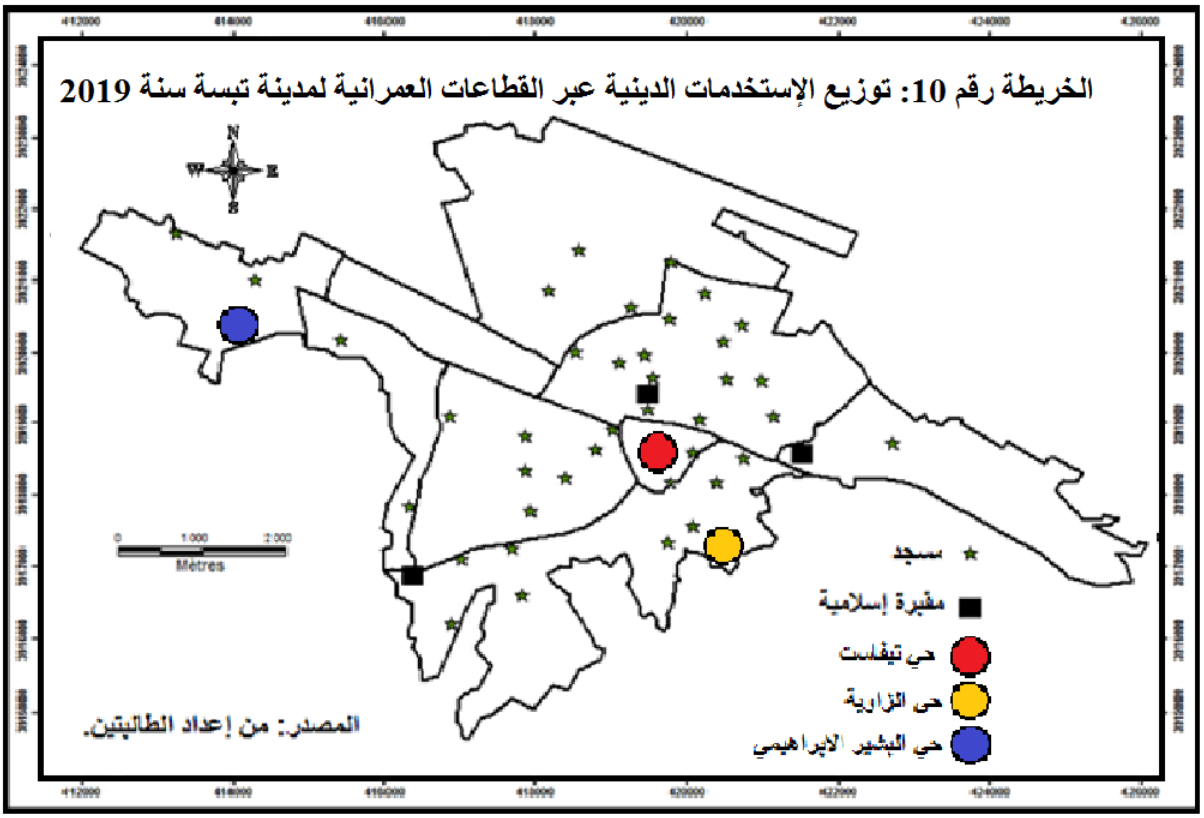

6-6- الإستخدامات الأمنية: تساهم مثل هذه الهياكل في استتباب الأمن الذي يعد من الاولويات لدى جميع سكان المناطق الحضرية. تحتوي المدينة على مقر للدرك الوطني والقطاع العسكري الولائي وأمن الطرقات، و07 مراكز للشرطة موزعة بكيفية جيدة على كافة أنحاء المدينة.

6-7- الإستخدامات الترفيهية: تلعب مثل هذه المرافق دورا كبيرا في راحة السكان وتوفير جو من الرفاهية لهم خصوصا بالمناطق الجافة وشبه الجافة. تتمثل في الحدائق العمومية وحدائق التسلية الثمانية والتي تقدر مساحتها بـ 14.82 هكتار، يضاف لها المساحات العمومية، كما تتصف أغلبية المساحات العمومية بالتدهور والإهمال. تتوزع

مجاليا عبر تراب المدينة بشكل غير منتظم كما تبين ذلك الخريطة رقم 12 حيث نلاحظ تركزها في الأحياء وسط المدينة، بينما تنعدم في الأحياء الواقعة على أطراف المدينة كما هو الحال بالنسبة لحي البشير الابراهيمي وحي أول نوفمبر (علي مهني) و حي 600 مسكن...إلخ. (المصلحة التقنية للبلدية)

كما تجدر الإشارة إلى أن المدينة تتوفر على مركبين للألعاب والاستجمام مستغلان من طرف الخواص ويقدمان خدمات ترفيهية جيدة للسكان خصوصا في فصل الصيف الذي يتسم بالحرارة، حيث وجدت فيهما العائلات التبسية متنفسا في الفترة الليلية، ويتعلق الامر بكل من "مركب غولدن بارك" و "مركب دار البيئة" رغم أن أسعارهما مرتفعة مقارنة بالمستوى المعيشي لغالبية السكان. دون أن ننسى حديقة الحيوانات الصغيرة المتواجدة ببلدية بكارية والتي تستقطب العديد من العائلات التي تقطن بمدينة تبسة، على غرار منطقة "أوكس" ببلدية الحمامات ومنطقة "القعقاع" التي تشهد استثمارا سياحيا من شأنه توفير جو من الاستجمام لسكان المنطقة.

6-8- الإستخدامات الرياضية: تتميز المدينة بوجود عدد معتبر من مساحات اللعب (الخريطة رقم11) ومركب رياضي المسمى 04 مارس، وملعب بلدي زيادة توفرها 03 مسابح أحدها نصف أولمبي بجوار المركب الرياضي آخر بالقرب من مقر الولاية، علاوة على احتوائها قاعدة متعددة الرياضيات وأخرى متخصصة، والعديد من مساحات اللعب. غير أن هذه الهياكل تبقى غير كافية لشباب الأحياء الواقعة في أطراف المدينة، حيث نلاحظ غياب الملاعب الجوارية والتي أثبتت نجاعتها في توفير بيئة اجتماعية وترفيهية وامتصاص الفراغ لدى المراهقين وحتى كبار السن ممن يفضلون ممارسة رياضة القدم أو العدو.

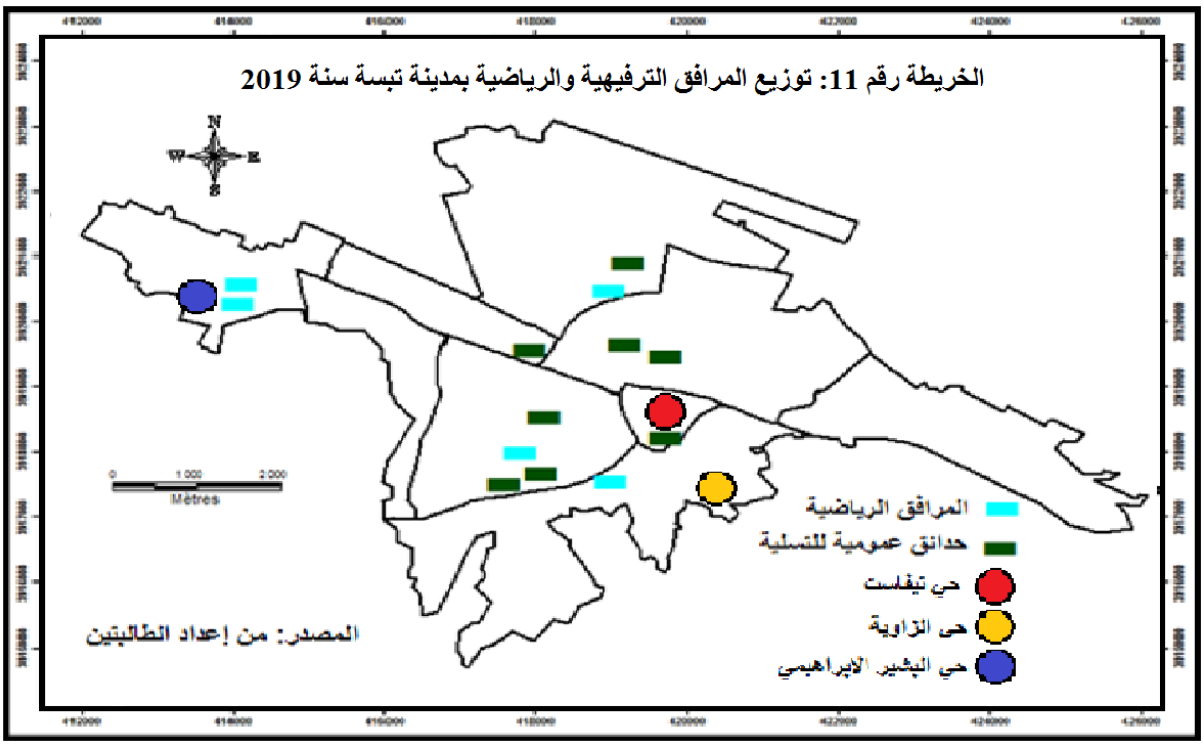

6-9- الإستخدامات السياحية: كون المدينة تقع على الشريط الحدودي ونظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية معتبرة بالنظر لتاريخ المنطقة، فهي تعتبر بامتياز قبلة للسياح وتشكل منطقة عبور نحو تونس. كل ذلك

ساهم في انتشار الهياكل السياحية فقد قدر عدد الفنادق الموجودة بالمدينة 15 فندق بطاقة استيعاب تقدر بـ 1038 سرير. 03 منها تتركز بوسط المدينة و04 منها تقع على الطريق رقم 10 كما تبين ذلك الخريطة رقم12.

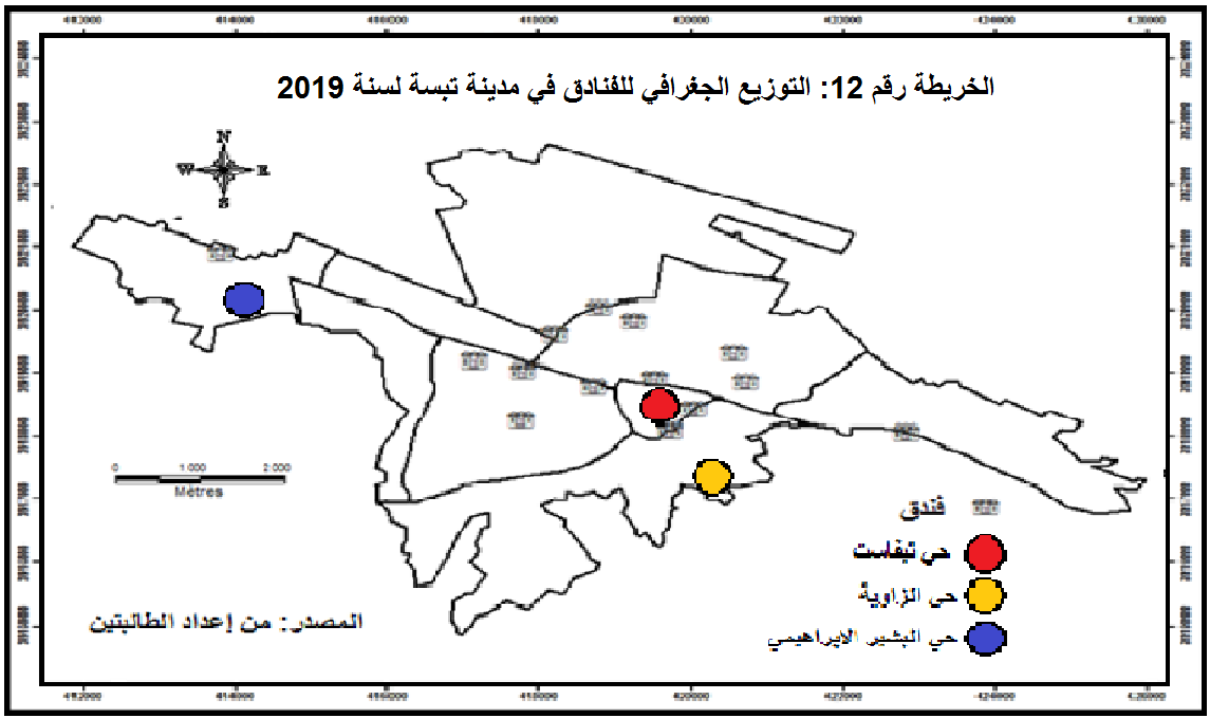

6-10- الإستخدامات الثقافية: تساهم مثل هذه الهياكل في الرفع من الوعي المجتمعي وغرس قيم المواطنة لدى الساكنة، كما أنها تشكل مجالا مناسبا للشباب لتمضية وقت فراغه لو استغلت أحسن استغلال. تتمثل أساسا في دار ثقافة وارين شباب، متحف أثري داخل السور، متحف المجاهد بالحي الشعبي، 03 قاعات سينما من بينها واحدة بـ 10000 مقعد وعليه تشغل هذه التجهيزات مساحة 3.062 هكتار، كما تحتوي المدينة على عدة مكتبات عمومية 04 مكتبات جامعية بالقطاع التاسع.

6-11- الإستخدامات التجارية: تعتبر مثل هذه الهياكل ذات أهمية بالغة للسكان نظرا لما توفره لهم من احتياجات يومية تتمثل بالأساس في المواد الغذائية وضروريات الحياة المنزلية، ويعتبر قربها من مقر السكن ضرورة لابد منها إذ لا يعقل التنقل لمسافات بعيدة لاقتناء الخبز أو الصابون. غالبا ما تتوفر مختلف الأحياء السكنية على المتاجر المتعددة الخدمات بينما نجد كبريات المراكز التجارية تقع في مناطق التركز السكاني كوسط المدينة مثلا.

تتوفر مختلف أحياء مدينة تبسة على مختلف المراكز التجارية والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي: (المصلحة التقنية للولاية)

6-11-1- المراكز التجارية والأسواق: وتتمثل في المحلات التجارية والتي بلغ عددهم أزيد من 7416 محل مقسمة بين محلات المواد الغذائية وهي أكبر عددا وكثيرة الانتشار في القطاعات العمرانية لأنها من الأساسيات التي تلبي الحاجات اليومية للساكن ومحلات ذات طابع الغير الغذائي وهي محلات خدماتية كالمكاتب وخدمة الهاتف، وأيضا محلات الحرفيين؛

6-11-2- مناطق النشاط التجاري والتخزين: تتوفر المدينة على مناطق أنشطة بمساحة إجمالية 32.38 هكتار، فنجد منطقة للنشاطات التجاري في القطاع الثامن وأخرى تتواجد على طريق عنابة وهي متوقفة عن النشاط حاليا، كما تتواجد مناطق نشاط تجاري أخرى في القطاع السابع بالتدقيق لما سبق فالمساحة المستغلة فعلا هي 21.1 هكتار سنة 2019، وكذلك أماكن للتخزين مثل تخزين المواد النفطية ووجدت بيع وصيانة السيارات والحافلات لشركة هيونداي زيادة على وجود المذبح البلدي، وتحتوي المدينة على 03 أسواق مكشوفة وهي متركزة كلها في القطاع الأول وسط المدينة، واحد مخصص للملابس والأحذية القديمة والإثنان الباقيان مخصصان للخضر والفواكه بحي باب الزياتين وحي محطة القطار ويعرف هذان السوقان حركية كبيرة نتيجة توفره على كل المستلزمات ويعد وجهة لمختلف شرائح المجتمع نظرا لموقعهما الممتاز.

6-12- الإستخدامات الصناعية: تتمثل في المنطقة الصناعية التي تشغل القطاع رقم 06 والذي تبلغ مساحتها 127 هكتار، التي تنشط بها وحدات يطغى عليها الطابع التجاري، وتقل بها الوحدات ذات الطابع الصناعي ونذكر منها: ثلاث مطاحن؛ مؤسسة لصناعة البلاط وتفصيل الحجارة؛ مؤسسة صناعة الأكياس البلاستيكية.

ونذكر أيضا مؤسسات ذات طابع تجاري كنقطة البيع التابعة لمؤسسة مطاحن العوينات؛ مؤسسة سونلغاز؛ وحدة توزيع المواد النسيجية؛ مركز المراقبة التقنية للسيارات؛ التعاونية الفلاحية لخدمات توزيع العتاد الفلاحي؛ مناطق النشاط التجاري والتخزين.

وإجمالا لما سبق نستنتج أن التوزيع الجغرافي للتجهيزات بالمدينة بشتى أنواعها غير متوازن بعيد كل البعد عن معايير التخطيط والتوزيع وفق ما جاء في شبكة النظرية لتجهيزات خاصة التجهيزات التعليمية إنما كان مرتبط بظروف الإقتصادية، اجتماعية، تاريخية، عقارية...إلخ كلها تأثر على الإستفادة من نوعية الخدمة المقدمة ودرجة تردد عليها بالتالي ضعف المردودية وتدني مستوى جودة الحياة فيها وإحداث فوارق مجالية.

7- شبكات الهياكل القاعدية التقنية:

تتمثل بالأساس في الشبكات القاعدية من الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي بالإضافة إلى شبكة الاتصالات والمواصلات. تعد مثل هذه التجهيزات القاعدية ضرورية جدا لحياة السكان. حيث من خلال المعاشرة اليومية للسكان نجد أن غالبية مطالبهم وشكاويهم تتمحور حول مدى توفر مثل هذه الهياكل. كما أنها تعد مؤشر واضح على درجة الرفاهية بالحي السكني فهي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

تتنوع شبكات الهياكل القاعدية بمدينة تبسة وتتمثل أساسا في ما يلي: (المصلحة التقنية لبلدية تبسة، 2019)

7-1- شبكة المياه الصالحة للشرب: تتكون مما يلي: (مديرية الجزائرية للمياه وحدة تبسة، 2019)

- تستفيد مدينة تبسة من أربعة منابع تموين للمياه الصالحة للشرب وهي كالتالي: منبع تموين عين زروق 7 آبار؛

- منبع تموين الماء الأبيض 9 آبار؛ آبار عميقة ببكارية 4 آبار؛ حقل المرجة 3 آبار؛ حقل حضري بالمحيط العمراني يضم 4 آبار.

– عدد خزانات توزيع المياه في أحياء مدينة تبسة: قدر عددهم 14 خزان، تختلف سعتهم وعدد الأحياء الممون بالخزان.

7-1-1- برنامج توزيع مياه الشروبة في الأحياء: هناك تباين من حي إلى آخر فمنها الضخ يوميا؛ مرة في اليومين وأغلبه انتشارا بين الأحياء؛ مرة بعد 3 أيام؛ مرة بعد 4 أيام.

7-1-2- مدة التموين: تختلف من حي إلى آخر فهناك 4 ساعات، وأخرى 6 ساعات، أيضا أخرى تصل إلى 8 ساعات.

7-1-3- تقييم شبكة مياه الشروب في الأحياء مجال الدراسة وتأثيرها على جودة الحياة:

الجدول رقم 13: شبكة الماء الشروب في الأحياء بمجال الدراسة.

حي	المنبع	المحطة	برنامج التوزيع	مدة التموين
التيفاست	الماء الأبيض	محطة ضخ بالماء الأبيض +بئر عميق	1/2 يوم	أقل من 6 ساعات
الزاوية	الماء الأبيض	محطة الزاوية سعتها 650 م^3	3/ 1يوم	أقل من 4 ساعات
البشير الإبراهيمي	الماء الأبيض	محطة البشير الإبراهيمي سعتها 300 م^3	1/2 يوم	أقل من 8 ساعات

المصدر: الجزائرية للمياه وحدة تبسة، 2019.

يتبين من الجدول رقم 13 أن الأحياء الثلاث منبع تموينهم مصدره الماء الأبيض، وكل حي به محطة (خزان) خاصة تختلف من حيث السعة فيما بينها، كما أنها تتباين في برنامج التوزيع ومدة التموين حيث أن حي الزاوية غير كافية كمية المياه التي يزود بها مدة 4 ساعات في يوم واحد بعد 3 أيام توقف مع ملاحظتنا للوضع المعاش في هذا الحي أن سكان يعانون من نقص كمية ونوعية المياه يصفونها بأنها مصدر للأمراض وأن التغطية بالأنابيب جزئية مما جعل الساكن يلجأ لتوصيل غير قانوني، أما حي التيفاست برنامج التوزيع ومدة التموين حسب معطيات المديرية في المستوى الجيد لكن الواقع بينا لنا أن الكمية لا تتناسب مع نمط السكن الجماعي في الحي، الحي البشير الإبراهيمي لا يعاني من أي مشاكل من حيث التموين والبرنامج .

وإجمالا لما سبق أن المياه الشروب في مدينة تبسة يتباين بين أحيائها من حيث الكم والنوع كل هذا أحدث فوارق مجالية في المدينة فأدى إلى تأثير سلبا بجودة الحياة في المدينة.

7-2- شبكة الصرف الصحي: تغطي المدينة بنسبة 99% أي كل السكنات مزودة بها لأنها باعتبارها من الأولويات التي يجب الاهتمام بها قبل كل توطين عمراني حتى نضمن حياة كريمة للمواطن في بيئته بعيدا عن الروائح الكريهة والأمراض والتلوث مع استمرار الاهتمام ومراقبة للشبكات وإعادة ترميم التالفة وجعلها كافية وفق الزيادة في الحجم السكاني.

7-3- شبكة الكهرباء وغاز المدينة: تتضمن كذلك محطات الوقود. تعتبر مثل هذه الشبكات حيوية لأي عملية تنموية، ناهيك على أهميتها البالغة في توفير الإطار المعيشي المناسب والكريم للإنسان، إذ غالبا ما تعتبر

مؤشر يدل على مدى الرفاهية ودرجة التنمية بالمنطقة. كما يصنف المسكن الذي لا يتوفر على مثل هذه الشبكات في عداد المساكن المتدهورة وغير اللائقة للسكن، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السكنات العشوائية.

بلغت نسبة التغطية بشبكة الكهرباء في بلدية تبسة سنة 2008 م حوالي 97%، وهي مرتفعة قليلا عن المعدل الوطني لنفس الفترة. تستفيد المدينة وضواحيها من محطة توليد الطاقة المتواجدة بالمنطقة الصناعية، والتي تعتمد على الغاز، مما يجعل المدينة في منأى عن الانقطاعات الكهربائية. غير أن مشكلة التوصيلات العشوائية تبقى تشكل خطرا على المحيط العام، خصوصا في مناطق تواجد السكنات العشوائية.

فيما بلغت نسبة التغطية بغاز المدينة حوالي 94.1% وهي مرتفعة جدا مقارنة بالمستوى وطني، أما عن محطات الوقود، فتحتوي البلدية على العديد من المحطات التي تعمل على توفير حاجيات السكان وغيرهم من الوقود بمختلف أنواعه، ليبقى التهريب على الحدود يخلق مشكلا كبيرا يؤدي لنقص هذه المادة الحيوية، حيث نلاحظ طوابير كبيرة للسيارات مما يسبب إشكالا كبيرا للسكان.

7-4- شبكة الاتصالات: شهدت المنطقة تراجع في التزويد بشبكة الهاتف، إذ بلغت قرابة 45%، ويعود السبب في ذلك إلى كثرة المتعاملين في الهاتف النقال وجودة خدماتهم مقارنة بالمتعامل الثابت، مما دفع بالسكان إلى تفضيل الهواتف النقالة ولم يعد التزويد بشبكة الهاتف إلا للحصول على خدمات الأنترنت التي تقتصر على فئة معينة من المجتمع، إذ لا تزال نسبة التغطية المنزلية تعرف تباطؤا مع ضعف التدفق وسوء الخدمات.

7-5- شبكة الطرق والمواصلات: تتنوع شبكة الطرق والمواصلات بالمدينة وهي مشكلة كالتالي:

7-5-1- شبكة الطرق: تعتبر شبكة الطرقات شريان الحياة بالنسبة للمجال الحضري والهيكل الأساسي له، إذ أنها تربط بين مختلف مكوناته حتى يتم الاستفادة منها. تضم هذه الشبكة مختلف أصناف الطرقات كالطرق الوطنية، حيث بالنظر إلى موقعها الحدودي الاستراتيجي فإنه يقطعها 03 طرق وطنية:

- الطريق الوطني رقم 10: الرابط بين قسنطينة وتبسة متجها نحو تونس، وهو يصنف ضمن الطرق الحضرية عند دخول المجال العمراني وهو جيد من حيث الحالة الإنشائية؛
- الطريق الوطني رقم 16: يصل بين مدينتي عنابة والوادي مرورا بتبسة مؤديا لدور فعال في وصل الجنوب بالشمال الجزائري وهو في حالة إنشائية جيدة؛
- الطريق الوطني رقم 82: يقع في المدخل الشمالي الشرقي للمدينة ويربطها بمدينة الكريف متجها نحو الحدود التونسية، وهي بحالة انشائية جيدة.

أما بخصوص الطرق الولائية، فالمدينة يعبرها طريق ولائي واحد يربط بين المدينة وبلدية بئر المقدم والشريعة. فيما يخص الطرق الحضرية فهي تنقسم إلى ثلاث أنواع رئيسية (أولية، ثانوية، ثلاثية). من بين أهم الطرق الثانوية نجد كل من:

- الطريق الرابط بين نهج واد هلال ونهج الأمير عبد القادر مشكلا نهج هواري بومدين؛
- الطريق الممتد على نهج واد هلال وهو امتداد للطريق الولائي رقم 08 وينتهي عند وسط المدينة؛

– الطريق الذي يخترق المدينة من الجهة الغربية وينتهي عند مركز المدينة وهو امتداد لطريق قسنطينة الذي ساعد على توجيه التعمير بشكل طولي؛

– الطريق الذي يخترق المدينة من الجهة الشمالية ويلتقي بالأول في وسط المدينة وهو امتداد لطريق عنابة.

7-5-2- الجسور ومفترقات الطرق: تعتبر من التقنيات التي تساهم في تحسين وتسيير الأداء الوظيفي للطرق، كما تساهم في الحد الازدحام المروري، فكونها تجمع وتفرق وتربط بين مختلف الأحياء وتسهل الولوج إلى مختلف الأحياء الحضرية. كما أنها تعتبر نقاط مرجعية ضمن العناصر المكونة للمدينة كما صنفها الجغرافي "كيفن لينش" في كتابه "الصورة الذهنية للمدينة" وأطلق عليها مصطلح "العقد" (Noeuds).

تتواجد بالمدينة العديد من المفترقات نذكر منها على سبيل المثال: مفترق ساحة النصر، مفترق سينما المغرب، مفترق الجمارك، مفترق طريق عنابة، مفترق طريق قسنطينة، مفترق رضا حوحو، مفترق طريق الولاية، مفترق جبل الجرف، مفترق باب الزياتين، مفترق الطريق الاستراتيجي. أما الجسور فتحتوي على 11 جسرا العديد منها بني بسبب مرور خط السكة الحديدية ضمن نطاق المحيط العمراني للمدينة. هذه الأخيرة ساهمت في فك العزلة بين الأحياء ناهيك على الجانب الجمالي التي أضفته على النسيج العمراني للمدينة خصوصا المشاهد العمرانية من الأعلى. أما أماكن التوقف، فتشهد المدينة نقصا في أماكن التوقف المعتمدة والرسمية مما انجر عنه خلق مساحات فوضوية غالبيتها عبارة عن حواف للشوارع والأحياء خصوصا بالمناطق وسط المدينة التي تشهد حركية كبيرة، تستغل غالبيتها بشكل عشوائي فيه من العنف ما فيه كونها تسيطر عليها عصابات من ذوي السوابق العدلية.

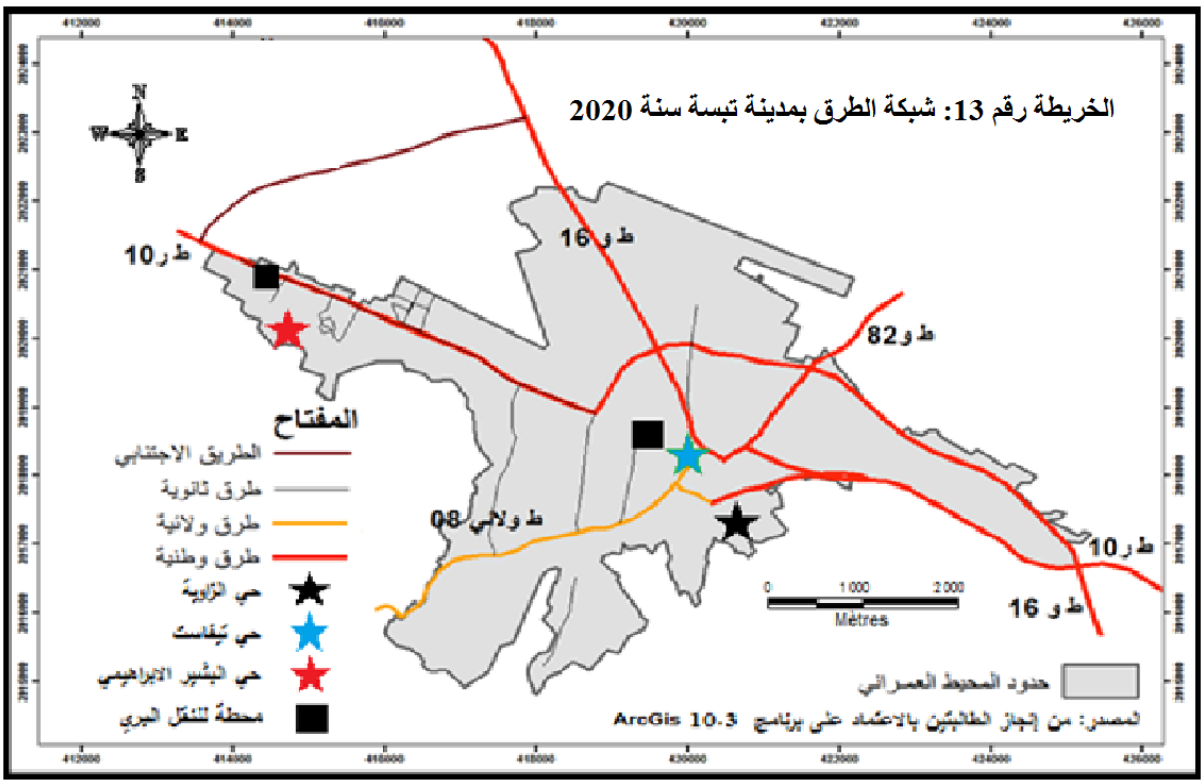

7-5-3- المواصلات: تكتسي أهمية بالغة لدى مختلف شرائح المجتمع الحضري، حيث يعتمد الكثير منهم عيها في التنقل داخل المدينة. ويلعب النقل العمومي دورا بارزا في حركية الأفراد والجماعات خصوصا لدى الفئات

الهشة. كما يفضل العديد من السكان التنقل عن طريق سيارات الأجرة لما تتميز به من سرعة وربح للوقت مع الحفاظ على خصوصياتهم، لتبقى السيارة الخاصة حلما يراود مختلف العائلات الجزائرية. غير أن الإشكال المسجل في هذا الصدد هو انعدام المواصلات ليلا كون مختلف مدننا تنام باكرا، مما يدفع بالعائلات للجوء إلى ما يصطلح عليه بـ "سيارات الفرود".

7-5-3-1- النقل الحضري:

أ- النقل الحضري بواسطة الحافلات: بلغ عدد الخطوط الحضرية بالمدينة 29 خط مستغل منها فقط 15 خط تغطيها 82 حافلة مما ساهم نوعا ما في تسهيل الحركة وتحسين النقل الحضري.

ب- النقل الحضري بواسطة السيارات: إن عدد منح تراخيص سيارات الأجرة في تزايد مستمر وقد بلغ عدد السيارات داخل الوسط الحضري 1379 سيارة سنة 2008 بعدد مقاعد 5896 مقعد.

7-5-3-2- النقل بواسطة السكة الحديدية: يتواجد بالمدينة خطين للسكة الحديدية (تبسة عنابة، تبسة قسنطينة) بطاقة استيعاب تقدر بـ 320 راكب للقطار الواحد وقد كان الغرض من إنشاء هذين الخطين هو دفع عجلة التنمية والمساهمة في تسهيل الحركة الداخلية التي من شأنها ترفع من مستويات جودة الحياة الحضرية.

بناءا على ما سبق نستنتج أن شبكة الطرق بمدينة تبسة خاصة منها الطرق الوطنية جعلها مركز عبور وتوفر وسائل النقل كما ونوعا جعل فيها حركة وتنقل سكانها بكل سهولة وتضمن استمرار الديناميكية مع مكونات الوسط الحضري وأطرافه وهذا ما يشجع على الاستقرار فيها وإعطاء حياة ذات نوعية. غير أنه يجب الإشارة إلى وجود العديد من النقاط السوداء داخل المدينة وبالخصوص على المحورين الكبيرين "طريق قسنطينة" و "طريق عنابة" حيث نسجل خلال ساعات الذروة اكتظاظا كبيرا وازدحاما خانقا يتسبب في كثير من الأحيان في وقوع حوادث مرور تؤدي إلى أضرار مادية وبشرية، يمكن تفاديها لو تم مراجعة "مخطط النقل" داخل المدينة وإيجاد حلول من خلال انتهاج دراسات علمية لفك مسالك جديدة داخل المدينة، بغية خلق مسارات سلسة وسهلة للولوج خصوصا نحو مركز المدينة حيث تتركز معظم الهياكل الخدماتية والصحية.

8- خدمات تجميع ورمي النفايات:

تعد مثل هذه الخدمات من أهم المؤشرات على جودة الحياة الحضرية، لما تلعبه من دور كبير في الحفاظ على البيئة الحضرية والحيلولة دون انتشار الأمراض والأوبئة خصوصا مع تفشي العديد منها كما تشهده الجزائر والعالم من انتشار **وباء كورونا (كوفيد 19)**، حيث لجأت العديد من الدول لانتهاج سياسة تنظيف وتعقيم الأماكن العمومية ورفع النفايات المنزلية. إن الوصول لإدارة النفايات بطريقة مثلى وفعالة يعد الوسيلة الأساسية لحماية البيئة الحضرية، ولكي يتحقق ذلك يجب معرفة كميات النفايات المنتجة وهو هام جدا لمعرفة تطورها الكمي والكيفي عبر الزمن. فحسب مديرية البيئة لولاية تبسة فإن "مدينة تبسة تنتج حوالي 57046.76 طن سنويا"، لكن هذه الكمية لا تعبر عن الكمية الحقيقية للنفايات الموجودة، لأن ما لاحظناه في مجال الدراسة أن هنالك كميات معتبرة

من هذه الأخيرة ليست مدمجة في الاحصائيات وذلك للأسباب التالية: (عزالدين براهمي ومحمد زواري، 2019، ص 99)

- وجود مفارغ وأماكن عشوائية ترمى فيها النفايات إما من طرف السكان أو بعض المؤسسات.
- قلة الحاويات وعدم تخصيص أماكن لرمي النفايات خاصة في الأحياء المعزولة أو الواقعة في أطراف المدينة.
- اعتماد نظام جمع تقليدي مما تسبب في ضياع كميات معتبرة من النفايات أثناء عملية الجمع.

ولأجل هذه الأسباب فقد حاولنا أن نقيم ونقدر كمية النفايات حسب طرحها من طرف السكان في اليوم بمعدل قدر بـ 1.1 كغ /اليوم/الفرد. وعليه وجد أن هنالك تطور ملحوظ ومعتبر بالنسبة للنفايات الحضرية المنزلية من الناحية الكمية والذي يتطلب مجهودات معتبرة من طرف السلطات العمومية للتخلص منها، حيث أن هذه الزيادة مرتبطة أساسا بالنمو السكاني والعمراني في غياب مواكبة تقنية وإدارية.

8-1- كمية النفايات المنتجة في مختلف القطاعات الحضرية للمدينة: تختلف كمية النفايات من حي لآخر في مدينة تبسة باختلاف عدد السكان وطبيعة استخدامات الأرض على مستوى الحي، وتم حساب كمية النفايات بالنسبة للأحياء السكنية بضرب عدد السكان في متوسط انتاج الفرد اليومي من النفايات.

8-2- العوامل المتحكمة في زيادة النفايات الحضرية: من خلال تطور كمية إنتاج النفايات على مدى الـ 5 سنوات الأخيرة يلاحظ تباين كمية النفايات المنتجة من قطاع لآخر. وذلك راجع للعديد من العوامل من بينها تباين المستوى المعيشي ودرجة الاستهلاك ... وغيرها، وتتمثل أهم هذه العوامل في: (جابري محمد الطيب، قدري حنان، 2016، ص 101-103)

أ- عدد السكان: تتحكم الزيادة في عدد السكان في كمية الإنتاج الفردي للنفايات بشكل عام.

ب- المستوى المعيشي: باختلاف عدد الأفراد الذين يعيشون داخل الحيز العمراني الواحد يختلف مستواهم المعيشي (اقتصاديا أو اجتماعيا) من مكان لآخر، ويتضح هذا جليا في الأحياء الشعبية واختلاف طرق عيش ساكنيها عن الأحياء الأخرى، كما تضم الأحياء الأرقى فئات من المجتمع مستواها المعيشي مرتفع تتميز بالرفاهية، إذ أن "ارتفاع مستوى الدخل يزيد من معدل انتاج النفايات عامة والمنزلية خاصة".

ج- الفترة الزمنية: يتغير إنتاج كمية النفايات المنزلية من فترة إلى أخرى وذلك بتغير العديد من العوامل كعدد السكان، المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى الظروف المناخية التي تتغير فيها أنواع الأطعمة وبدورها كمية إنتاج النفايات.

من خلال المعاينة الميدانية لاحظنا أن كمية النفايات تزيد صيفا عنها في باقي فصول السنة، لتزداد أكثر في شهر رمضان عنه في باقي شهور السنة كما هو معروف. وهذه الزيادة تؤثر بدورها وبشكل ملحوظ في سيناريوهات عمال النظافة والهيئات المسؤولة عن جمع النفايات وفي كمية وطريقة جمعها عدة وعتادا. لتطرح هذه العوامل العديد من المشاكل تمثلت في تراكم النفايات على مستوى الأحياء والمجمعات السكنية، الذي بدوره كانت نتيجة مجموعة من العوامل كالزيادة السكانية المتركزة، تخطيط الشوارع والطرقات، حيث هنالك العديد من الطرق

والأزقة الضيقة، الأمر الذي ترتب عليه إعاقة سير عمليات الجمع ونقل النفايات. ناهيك على دور العوامل الاقتصادية التي تعبر عن مدى توفر الإمكانيات المادية والتقنية وقدرتها على تلبية متطلبات إدارة فعالة لتسيير النفايات الحضرية.

8-3- توزيع الأماكن العشوائية لرمي النفايات المنزلية:

من خلال الخريطة رقم 14 توزيع أماكن رمي النفايات المنزلية أو النقاط السوداء المختارة عشوائيا يلاحظ غرق مدينة تبسة في النفايات المنزلية حيث أنها تنتشر انتشارا كبير لهذه النفايات أو أماكن رمي القمامة المنزلية عبر القطاعات العمرانية للمحيط العمراني للمدينة حيث يقدر بـ 250 نقطة سوداء بكثافة عامة تقدر بـ 8.34 نقطة سوداء/كلم 2 ولا يوجد قطاع عمراني يخلو منها سوى القطاع العمراني 06 (المنطقة الصناعية التي لا يقيم بها السكان) ويبلغ عددها أقصاه أي 62 نقطة سوداء بالقطاع 04 أما أدنى عدد فنجده بالقطاع 07 بحوالي 04 نقاط سوداء باستبعاد المنطقة الصناعية التي يمثلها القطاع 06 الذي يخلو منها من هذه النقاط للسبب المذكور أنفا، ويفسر ذلك باختلاف الكثافات السكانية وانتشار الاستخدام السكني كما هو الحال في القطاعين 02، 03 الذين يغلب عليهما السكن الفردي الفوضوي وكذلك الحال بالنسبة للقطاعين 04 و09.

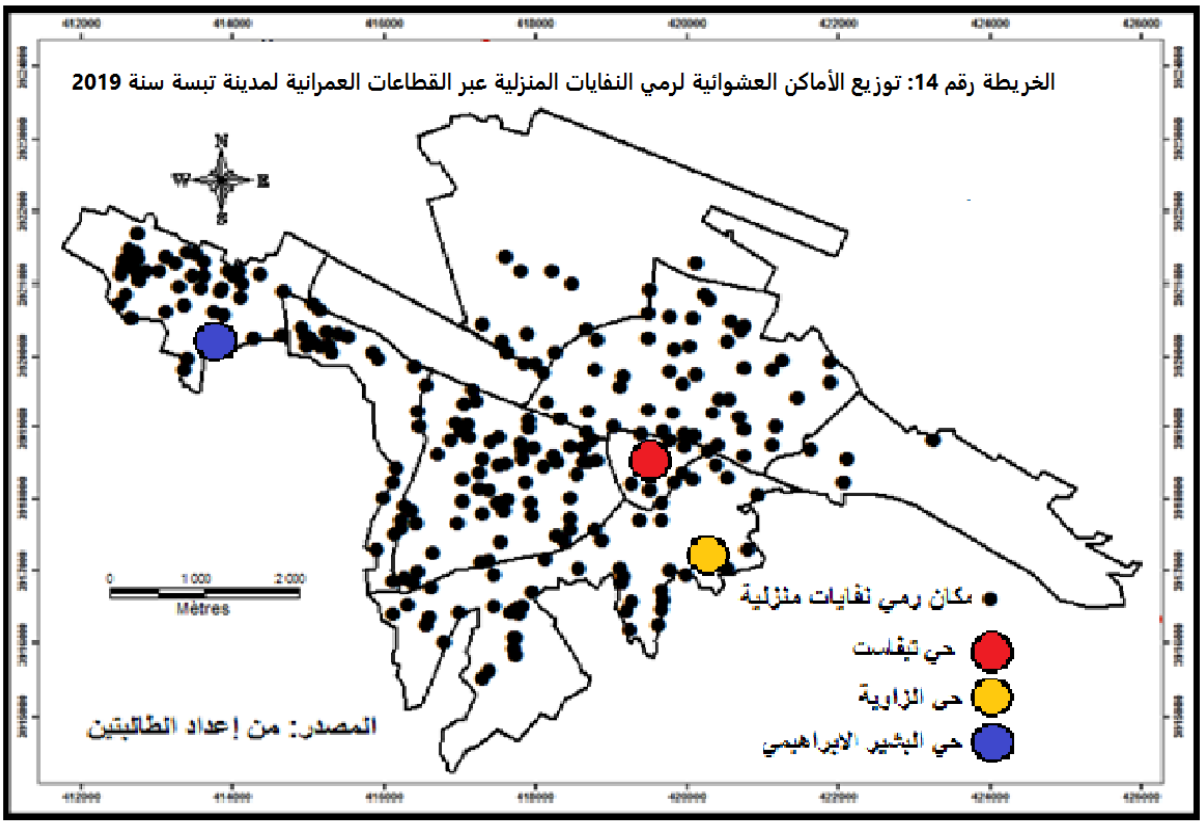

تنتشر أيضا بالأودية التي بمحاذات تجمعات السكانية في المدينة كواد زعرور (قرب الجسر الروماني وسط المدينة) وأخرى بجوار الطرق والمحاور الرئيسة تسبب في خلق مستعمرات للمكروبات والحشرات ومصدرا لغذاء قطعان الأغنام والماعز خاصة في الأحياء العشوائية، وتشويه مظهر المدينة وهو ما يؤثر على الصحة الجسمانية والنفسية للسكان بانتشار الأمراض والأوبئة التي يتعرض لها كل فئات المجتمع كما أنها تلوث الهواء بروائحها

الكريهة المنبعثة منها وحتى عندما تحرق من طرف السكان وكل هذا يؤدي إجمالا إلى تدهور القطاع البيئي الذي هو أساس تقوم عليه جودة الحياة الحضرية.

8-4- التوزيع المكاني لحاويات النفايات المنزلية:

بخصوص التوزيع المكاني لحاويات النفايات المنزلية عبر القطاعات العمرانية الذي يقدر عددها بـ 68 حاوية فمن خلال الخريطة رقم 15 يلاحظ أنها تتوزع بشكل متباين بين القطاعات العمرانية حيث أن القطاع رقم 04 يحتوي أكبر عدد من الحاويات (22 حاوية) وتنعدم في القطاع 06، بالإضافة للملاحظة الميدانية نجد بالرغم من توفر الحاويات إلا هناك نقاط سوداء لرمي النفايات تصاحب الحاويات وهذا راجع أن موقعها غير مناسب، ويمكن أيضا لسعة الحاوية غير كافية مع الحجم السكاني، وفي غالب الأحيان تتصف الحاوية بالتكسر والتشوه، ونجد التقصير في الغالب من طرف عمال النظافة كعدم احترام وقت الجمع والانضباط بوضعها في أماكنها، هذا ما يجعل النفاية تتعفن، وهنا حتى مستوى الوعي عند السكان يعطي صورة على كيفية استغلالها زمانيا ومكانيا.

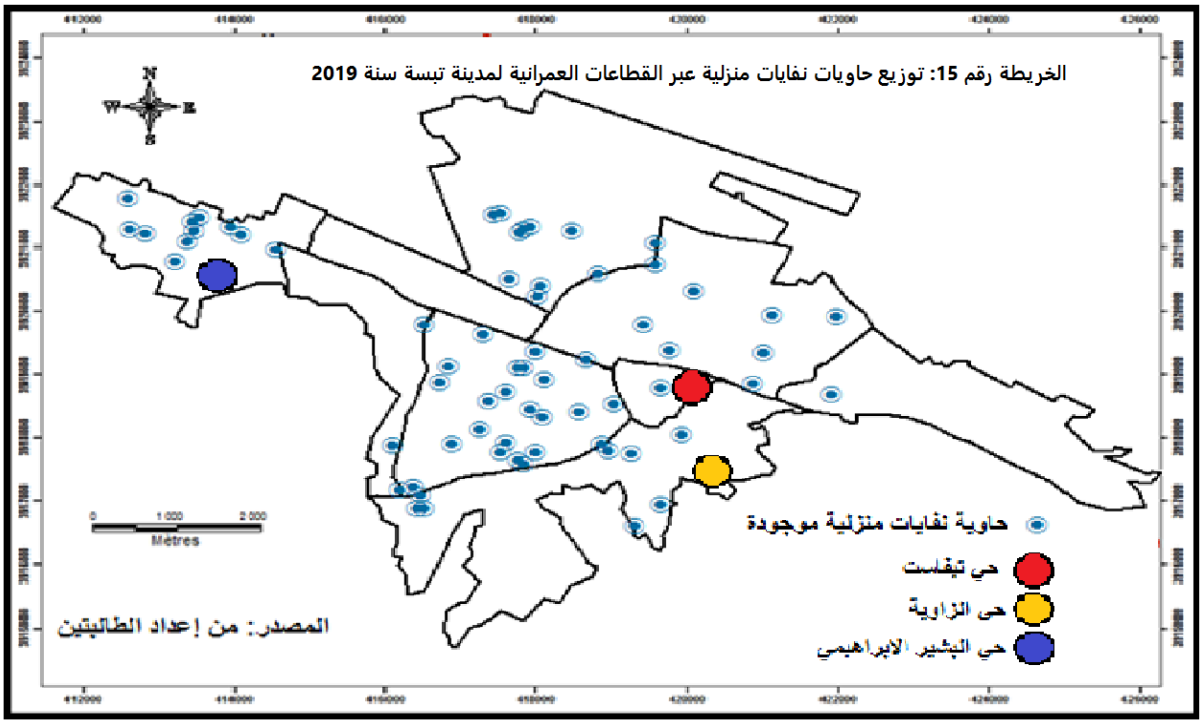

ويمكن الإشارة لتأثير تسيير النفايات المنزلية في الأحياء الثلاث (حي التيفاست، حي الزاوية، حي البشر الإبراهيمي) على جودة الحياة الحضرية من خلال الجدول رقم 14

الجدول رقم 14: عدد الحاويات والنقاط السوداء لرمي النفايات بمجال الدراسة سنة 2020

الأحياء	عدد الحاويات	عدد النقاط السوداء	وسائل الجمع	الوسائل البشرية المسخرة
حي التيفاست	06	04	شاحنة ضاغطة 5 طن	سائق+ 2 عمال نظافة
حي الزاوية	03	07	شاحنة ضاغطة 3.5 طن +جرار	2سائق+ 4 عمال نظافة
حي البشير الإبراهيمي	01	05	شاحنة ضاغطة 5 طن	سائق+ 2 عمال نظافة

المصدر: مديرية البيئة + تحقيق ميداني للطلبة

يتبين أن هناك تباين من حيث الإمكانات المتاحة لتسيير النفاية في الأحياء الثلاث حيث يتوفر:

– **حي التيفاست:** على 06 حاويات ووسائل متمثلة في شاحنة ضاغطة سعتها 5 طن معها سائق وعاملين نظافة وبتوفر هذا إلا أن الحي يعاني انتشار القمامة انتشارا عشوائيا في 04 نقاط وهذا كثير بالنظر إلى مساحته الصغيرة والإعتماد على الملاحظة الميدانية وجدنا أن الحي:

- يحتوي كثافة سكانية لا بأس بها ونحن نعلم العلاقة طردية بين عدد السكان وكمية النفاية المنزلية؛
- يتميز بموقع استراتيجي بمركز المدينة بتوفر مراكز تجارية ومرافق عمومية والأثار الرومانية ومحطة النقل الحضري كل هذا يجذب سكان المدينة وبالتالي يزيد من الرمي العشوائي لنفايات المنزلية؛
- تموقع الحاويات وحجمها الصغير وفيها حتى التالفة، وأيضا حتى مواقيت التنظيف والعتاد الغير الكافي.

– **حي الزاوية:** يتوفر الحي على 03 حاويات وشاحنو ضاغطة + جرارة بسائقين و04 عمال نظافة وبالإمكانات هذه إلا أنها تعاني من الرمي العشوائي في 07 نقاط ويرجع هذا أن الحي عشوائي ويستمر في التوسعات العشوائية بسبب الزيادات السكانية ولهذا تصيح الامكانات غير كافية، ونقص المستوى التعليمي للسكان انعكس على البيئة بالتشوه، والحي يفتقد لمعايير التخطيط مما يصعب تحرك الوسائل فيه.

– **حي البشير الإبراهيمي:** يتوفر على نقطة واحدة لجمع النفايات مبنية بالإسمنت، ساهم في إصلاحا السكان بمجهودهم الشخصي. تقوم بجمع النفايات شاحنة ضاغطة سعتها مع سائق وعاملين مع كل هذا إلا أن هناك 05 نقاط سوداء لرمي العشوائي تشوه المنظر الجمالي للحي ويرجع هذا أن السبب الرئيسي هو التقصير من طرف المصالح المعنية من خلال نقص الحاويات ودورتين جمع فقط في الأسبوع وهذا غير كافي.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أهمية مركز الردم التقني CET بمدينة تبسة الذي ساهم في الحد من مشكلة التخلص النفايات عن طريق المفرغة العشوائية التي تتربع على مساحة قرابة 10 هكتار، فالتخلص من النفايات بالطريقة العشوائية يلحق الأدنى بالجانب البيئي من خلال التأثير على نوعية الهواء، خاصة عند حرقها، وتلوث مياه السطحية والباطنية، تكاثر الحشرات والمكروبات مما يسبب انتشار الأمراض والأوبئة وبهذا تفاقمت مشكلة التلوث البيئي، أصبح المحيط لا يعطي صفة الحياة الصحية، وتقهقر جودة الحياة سكان ، أصبحت هذه المشكلة من انشغالات الدولة وأولوياتها به ولهذا استفادة مدينة تبسة بمشروع مركز الردم التقني تبسة CET بالإعتماد على قانون وقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. تكمن أهميته في كونه مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة ماليا معتمد وفق شروط إدارية وصحية، كما يمكن التخلص من الرمي في المفارغ العشوائية مما يحد من الروائح الكريهة ومستعمرات الحشرات والأمراض والأوبئة، ناهيك على تكريس البعد البيئي في الأوساط الحضرية. كما أن لها مردودا اقتصاديا من خلال رسكلة وإعادة تدوير الكرتون وزجاج والبلاستيك. ويمكن أن تصبح بعد نهاية الصلاحية مرفق عمومي للتنزه والتجول بمواصفات جمالية مريحة وجذابة.

المبحث الثالث: مدينة تبسة: دراسة عمرانية ومعمارية

تكتسي الدراسة العمرانية والمعمارية للمدينة أهمية بالغة في إبراز تطور المجال الحضري (المبني) للمدينة والعوامل المتحكمة فيه خصوصا العوامل البشرية والتاريخية، مما يضفي على النسيج العمراني للمدينة طابعا معماريا يبرز ماهيتها وهويتها.

1- تاريخ نشأة المدينة:

1-1- أصل تسمية مدينة تبسة:

تشتهر مدينة تبسة بتاريخها العريق الذي يشهد على الحياة الراقية بمعايير الجودة التي جسدها ملاكها وتمتع بها وفق الحاجة. (راشي سناء، مرجع سبق ذكره، ص 3-6). تذكر أقدم المصادر التاريخية الإغريقية أن أول لفظ أطلق على المدينة هو "إيكاتومبيل" كما عرفت بمدينة (المائة باب ومدينة الأسوار)، وهي تسمية بربرية أطلقها عليها السكان الأصليون، ولقد سماها القائد القرطاجي هركيليس "تبس" وشبهها بمدينة طيبة أو طابة الفرعونية بفضل خيراتها، ثم تطورت إلى مدينة ثم اختصرت مع الوقت وصارت تدعى "تيفاست" في العهد الروماني التي يعني اللبؤة أنثى الأسد، وظلت تعرف باسمها هذا حتى مجيء الفتح الإسلامي خلال القرن الثامن ميلادي وسميت بتبسة، وهي تسميتها الحالية.

1-2- مراحل نشأة مدينة تبسة:

تعاقبت على مدينة تبسة منذ العصور حضارات متعددة سجلت تاريخها بالمنطقة وتركت شواهدها، وكل هذا راجع إلى ثلاث عوامل مهمة جعلت الإنسان يستقر بها الموقع الاستراتيجي وفرة المياه، الأرض الخصبة. وقد عرفت مدينة تبسة وجود الإنسان والحياة منذ حوالي 12000 سنة، ومن أبرز الحضارات التي وجدت بها الحضارة العاترية والقفصية، ويمكن تقسيم الفترات التاريخية التي مرت بها كما يلي:

1-2-1- تبسة ما قبل التاريخ: هنالك العديد من الشواهد التي ثبت وجود الإنسان في العصر ما قبل التاريخ نذكر منها على سبيل المثال مقابر الدولمان والمقابر الميغالتية المتواجدة على سفوح الجبال، بالإضافة إلى وجود حجر الصوان المنحوت الذي يستعمل كرأس رمح أو آلة حادة، زيادة على وجود آثار تعود إلى حقبة العصر الحجري.

1-2-2- تبسة خلال حكم الاحتلال الروماني: وقعت المدينة تحت حكم الرومان سنة 200 قبل الميلاد بعد صراعات مع القرطاجيين ومعارك مع النوميديين من السكان الأصليين وأصبحت بذلك مستعمرة رومانية، تشكل معبرا هاما للمحاصيل القادمة من الجنوب التونسي بإتجاه الشمال الإفريقي، وشهدت ازدهارا إقتصاديا ومعماريا وعسكريا وأمنيا في عهد الإمبراطور الروماني فسباسيان الروماني من 69 حتى 79 ميلادي، وظلت المدينة في تلك المكانة المرموقة في كل من عهد الإمبراطور دوميتانيس 81 م وترأجان وهارديان وسبتيم سيفير (193- 212م)،

وفي عهد الإمبراطور أنطولين كراكلا (212 . 217م) عرفت المدينة حرك للتوسع العمراني بدءا من شق الطرقات وتشييد بوابة النصر الشهيرة ببوابة كركلا والمسرح والمعبد...إلخ، كما منح الحقوق والحريات لجميع مواطني تبسة ، لتسقط من الحكم الروماني سنة 472م.

1-2-3- تبسة تحت حكم الاحتلال الوندالي والبيزنطي: وقعت تحت حكم الوندالين في نهاية القرن الخامس ميلادي سنة 479م، فلم يضيفوا للمدينة ورقيها أي شيء يذكر ولم تشهد في عهدهم أي ازدهار، بل كان الوندالين منبهرون بمستوى التحضر الذي كانت عليه المدينة، فشهدت فترة حكمهم القصيرة عدة ثورات وفتن أدت إلى سيطرة الروم البيزنطيين عليها سنة 534م بقيادة سيليزار ومساعدة سولومون، الذي قام بإصلاح ما هدمه الوندالين ورمم كنيستها الشهيرة، وأحاطها بسور شاهق لحمايتها، كما أصلحا سورها الشاهق وأحاطه بأبراج جديدة، مازالت عليه إلى اليوم. وقد استمرت الهجمات العديدة على المدينة من قبل القبائل البربرية المجاورة انتقاما من الروم البيزنطيين سنة 533م، فكانت القاعدة الجنوبية الحصينة لحكمهم.

1-2-4- تبسة تحت حكم الفتح الإسلامي: تم فتحها من قبل القائد الإسلامي حسان بن نعمان الغساني سنة 700م بدا الحكم الإسلامي بالخلافة الأموية ثم العباسية إلى أن عين هارون الرشيد إبراهيم ابن الأغلب . حاكم على بلاد إغريقية لتخضع بعد ذلك إلى حكم المماليك بداية بدولة بني زيري ثم الرستمية ثم الصنهاجية لتقع تحت حكم الدولة الفاطمية الرافضة من سنة 442م/398هـ لتنتقل بعد ذلك إلى حكم الحماديين ثم المرابطين ثم الموحدين ثم الحفصيين إلى حين قدوم الأتراك . العثمانيين . سنة 1572م وبقيت تحت الحكم العثماني إلى دخول المستدمر الفرنسي سنة 1842 م ولم يحدث للمدينة أي تغيير فقد تم الحفاظ على التراث التاريخي وإحداث هيكلة للمدينة بالإعتماد على المساحات العامة Forum؛ و المساجد، الطرقات، الأسواق.

1-2-5- تبسة خلال فترة الاستعمار: كان الاحتلال الفعلي للمدينة سنة 1851 معلى يد الجنرال سانت أرنو رغم وقوف في وجه الاحتلال من خلال العديد من المقاومات الشعبية المستمرة وأبرز ما قدمت تبسة في الثورة التحريرية . معركة الجرف الكبرى . وهي معركة عظيمة في الثورة وواصلت مشوار الكفاح لتحير الجزائر ... إلى أن أخذت الجزائر استقلالها سنة 1962م، فقام المستعمر بتشييد الثكنة العسكرية جنوب القلعة الحالية سنة 1856م التي تحولت فيما بعد إلى مستشفى، وكذلك بناء عدة مباني خاصة بالاستعمال العسكري فأخذ العمران بالتوسع خارج السور بشكل عشوائي ينعدم فيه التخطيط ما دفع بالإدارة الفرنسية لإصدار مخطط التهيئة سنة 1931م، لتشهد في فترة 1962.1932م توسعا باتجاه محوري الطريقين الرئيسيين آنذاك (الطريق شمال . جنوب وطريق شرق . غرب) وأخذ العمران شكلا منتظما ضمن المساحة المبنية في الفترة السابقة جراء تطبيق مخطط التهيئة.

1-3-6- تبسة ما بعد الاستقلال: لازالت مدينة تبسة تقوم بدورها الحضاري كبوابة لروح الشرق ورئة للعروبة، لتحكي لنا قصة الحضارة والإنسان، كما تروي لنا آثارها وأحجارها وطلالها وقبورها ودورها وقصورها وأسوارها وأبراجها الشاهقة عقبة تلاقح الأجيال وتناغم الحضارات، رغم الإهمال الذي تشهده مثل هذه الأطلال التي غزاها الإسمنت بشكل فوضوي وتوسعت المدينة مستهلكة مجالا حضريا يمتد ويتمدد نحو الأطراف.

2- مراحل التوسع والتطور العمراني للمدينة:

تشكل الدراسة التاريخية لنشأة عمران مدينة تبسة معدل بعدا هاما في إدراك واستيعاب جودة الحياة بها، فهذه الأخيرة تتطور باستمرار وبالتناوب تبعا لمختلف الحضارات المتعاقبة والتي من شأنها أن تنتج مجالات حضرية متباينة من حيث عناصرها ومكوناتها وبنيتها، والتي لها انعكاس مباشر على تباين جودة الحياة.

من خلال الخريطة رقم 16 نلاحظ أن التوسع العمراني لمدينة تبسة مر بالعديد من المراحل التي أدت إلى الشكل الحالي للمحيط العمراني، وتتمثل فيما يلي:

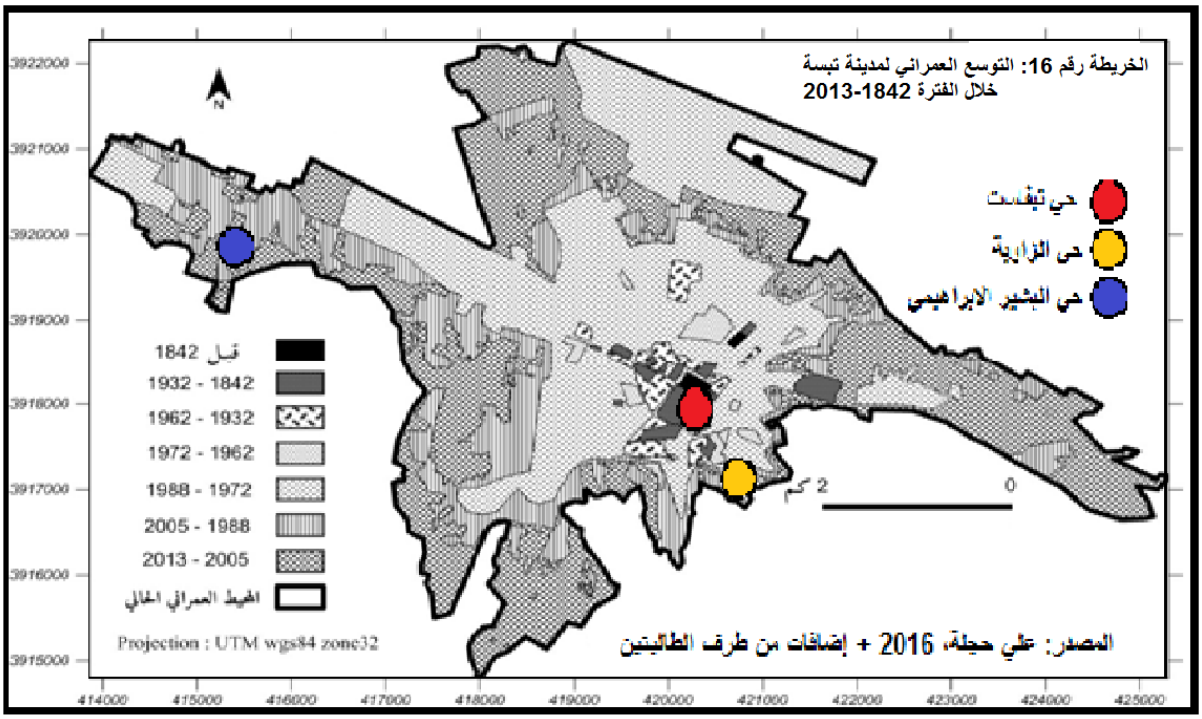

2-1- مرحلة ما قبل 1842م: كانت بداية حلقات التطور العمراني للنواة الاستعمارية ممثلة في تيفاست العهد الروماني محاطة بالسور البيزنطي ثم الأحياء العربية الإسلامية بدروب ضيقة، كمما عفت هذه المرحلة إنشاء أولى المرافق إضافة إلى المسجد التركي العتيق فعمران المدينة المميز لهذه المرحلة يرجع إلى الرومان والبيزنطيين ثم العرب المسلمين والأتراك وبلغت مساحتها آنذك 8.9 هكتار. (علي حجلة، مرجع سبق ذكره، ص107)

2-2- المرحلة الثانية (1842 . 1932م): وبسقوط المدينة تحت الاحتلال اتخذ النسيج الاستعماري الفرنسي هندسة شطرنجية مع إنشاء الثكنة العسكرية داخل السور البيزنطي إلى الناحية الجنوبية سنة 1852م، الحي العسكري والكنيسة، المستشفى خط السكة الحديدية، الحدائق العمومية والبلدية واستبدال الفرنسيون بعض المباني العربية بأخرى استعمارية. بلغ المحيط العمراني 53.35 هكتار، وبهدف التحكم في توسع عمران المدينة وتنظيمه أصدرت سلطات المستعمر مخطط لتهيئة المدينة سنة 1931م. (علي حجلة، مرجع سبق ذكره، ص 107-108)

2-3- المرحلة الثالثة (1932 . 1962م): اتجه العمران في هذه المرحلة على محورين شرق . غرب وشمال . جنوب وفق توجيهات مخطط التهيئة لسنة 1931م متخذا شكلا منظما وذلك بتكييف البناء ليشغل الفراغات

المتواجدة ضمن فضاءات المرحلة السابقة الفارغة، بلغت مساحة المحيط العمراني مع نهاية المرحلة حوالي 126.05 هكتار أي بزيادة 136% في ظرف 30 سنة. (علي حجلة، مرجع سبق ذكره، ص 108)

2-4- المرحلة الرابعة (1962-1972): لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة 39.33 هكتار أي بلغ إجمالي النسيج 165.38 هكتار. (صباح دينار، 2017/2016، ص 38)

2-5- المرحلة الخامسة (1972-1988): شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية 1974 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي بلغ عدد المساكن في هذه الفترة 8959 مسكن كما ظهرت عدة خدمات ومرافق والإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية منطقة النشاطات، أستهلك العمران مساحة 1472 هكتار بمعدل 92 هكتار. (صباح دينار، ص 38)

2-6- المرحلة السادسة (1988 - 2005م): في مراحل متقدمة شمل التوسع المجالات المحيطة بالطريق الوطني رقم 10 بالمنطقة الصناعية، ZHUN3، وأحياء السكن الجماعي وحول الطريق الوطني رقم 16 (المطار والمتجزئات السكنية) وأخيرا تفاقم التوسع العمراني نحو الشمال والغرب (أحياء فاطمة الزهراء، 325 مسكن و134 مسكن) وهذا تحت تأثير العوائق الطبوغرافية جنوبان وبالنظر إلى موضع المدينة يتجلى لنا أن هذا التوسع كان على حساب أراضي مستوية فلاحية ويلاحظ استهلاك مفرط للمجال وخاصة بعد سنة 2004 الذي امتد طوليا على محور الطريق الوطني رقم 10 المؤدي إلى قسنطينة وكذا نحو الجنوب، إذ بلغ المحيط العمراني سنة 2013م مساحة 2998 هكتار. (علي حجلة، مرجع سبق ذكره، ص 109)

2-7- المرحلة السابعة (2005- 2013): بلغت مساحته حوالي 3206.08 هكتار وببناء محطة النقل البري في الجهة الغربية من المدينة بمساحة قدرت بـ 12.96 هكتار، (سناء راشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص34) وكذلك قطبي الدكان وبولحاف الدير كل هذا التوسع أدى إلى استنزاف الأراضي خاصة الأراضي متوسطة الصلاحية. حاليا ينقسم المحيط العمراني لمدينة تبسة إلى 9 قطاعات عمرانية.

من خلال الخريطة رقم 16 نلاحظ أن مجال دراستنا بأحيائه الثلاثة يتميز بما يلي:

- حي تيفاست: رغم كونه حديث النشأة إلا أنه بني ضمن نطاق الأحياء القديمة ما قبل 1842 مما جعله يقع ضمن مجال نفوذ مركز المدينة.

- حي الزاوية: كونه حي فوضوي فمن الصعب التكهن بمراحل نشأته وتطوره غير أن المؤكد أنه توسع خلال فترتين: 1962-1972 بسبب الهجرة الريفية، ومرحلة 1988-2005 بسبب العشرية السوداء وما نتج عنها من نزوح نحو المدينة، هذا ما جعله يقع ضمن مجال نفوذ محيط مركز المدينة.

– حي البشير الابراهيمي: يعد حديث النشأة انطلاقا من سنة 1988 إلى غاية يومنا هذا، ذلك كونه يتشكل من العديد من الأحياء الفرعية على غرار التحصيص السكني والسكنات الاجتماعية التساهمية وحي 50 سكن وظيفي الخاص بأساتذة الجامعة، هذا ما جعله يقع ضمن مجال أطراف المدينة.

من كل ما سبق ذكره يمكن حصر مختلف هذه التطورات والتحولات المجالية التي عرفتها مدينة تبسة في الجدول رقم 15.

الجدول رقم 15: التطورات والتحولات المجالية لمدينة تبسة وعلاقتها بمستوى جودة الحياة.

الفترة	مقدار الزيادة في النسيج العمراني	مميزات النسيج العمراني	مستويات جودة الحياة
قبل 1851	8.9 هكتار	المدينة عبارة عن نواة محاطة بالأسوار، وأحياء عمرانية بطراز عربي إسلامي.	العمران قام على أسس دينية، اجتماعية اقتصادية، ثقافية...إلخ
1846– 1932	53.35 هكتار	*النسيج العمراني يأخذ شكل شطرنجي؛ *توطين بعض التجهيزات كالثكنة العسكرية 1852؛ *انشاء مباني بطراز الاستعمار بدل المباني العربية 1872؛ *أصدرت مخطط لتهيئة المدينة سنة 1931 بهدف التحكم في التوسع العمراني.	مجال حضري يستوفي شروط الحياة المثالية في نظر المستعمر بالمقابل التخلص من العمران الأصلي هذا يؤثر سلبا على راحة السكان الأصليين
1932– 1962	126.5 هكتار	*التوسع العمراني بإتجاه شرق غرب وغرب شمال؛ *استغلال الجيوب الفارغة؛ *العمران أخذ شكلا منتظما نتيجة مخطط التهيئة 1931	استمرار تحسن أوصاف المجال الحضري مما ساعد على رفع مستويات جودة الحياة في القطاع العمراني.
1962– 1972	بلغت 165.38 هكتار أي الزيادة بمقدار 39.38 هكتار	*توسع المدينة نحو الشمال والشرق والغرب بمحاذات الطرق الوطنية والولائية التي تخترق المدينة وفق مخططات التهيئة كال PUD وPUP؛ *التوسع بإتجاه الجنوب والجنوب الشرقي بطريقة عشوائية وظهور أحياء غير مخططة كحي الجرف والميزاب؛ * استغلال متقطع للمجال الحضري.	ارتفاع النمو السكاني أثر سلبا على جودة الحياة وأحدث فوارق مجالية (ظهور أحياء مخططة وأخرى غير مخططة)؛ *تدني في جودة المسكن خاصة مساكن الفئة النازحة.
1972– 1988	1472 هكتار	*توسع مجالي كبير نتيجة استفادها من عدة مشاريع؛ *ظهور نواة صناعية جديدة؛ *بلغ عدد المساكن 8959 مسكن (مرخص أو دون ترخيص)	*تحسين ظروف المعيشة و توفر مناصب شغل *تحسن نوعية البيئة السكنية؛ *الاهتمام بالجانب التعليمي وتحسن المرافق التعليمية ساهم في خلق نمط معيشي ذو جودة
1988– 2013	2998 هكتار	*استمرار التوسع على طولي الطرق الوطنية رقم 16و10خاصة؛ *اعتماد مخططات التحسين الحضري لسدالنقائص.	*نمط معيشي متباين مجاليا.
2013– 2019	حوالي 3206.08 هكتار	*اتصال عمران التجمعات الرئيسية(المدينة) والتجمعات الثانوية (الحمامات؛ بولحاف الدير؛ بكارية)؛ *ظهور أقطاب عمرانية كقطب الدكان وقطب بولحاف الدير).	*تحسن نوعية البيئة السكنية وترقية الفضاء الخارجي؛ *تباين في جودة الحياة من حي إلى آخر نظرا لتعدد أنماط السكن والامتداد الواسع للمدينة؛

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن استهلاك المجال الحضري بالمدينة تضاعف بشكل كبير جدا خصوصا بعد الاستقلال حيث تضاعف 25 مرة إذ كان يبلغ 126 هـ ليصل حاليا إلى 3206هـ أي بمعدل استهلاك سنوي قدر بحوالي 54هـ/السنة. كل ذلك كان نتيجة التركز السكاني بالمدينة والهجرة الوافدة إليها، مما دفع بالسلطات المحلية إلى اللجوء للتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، مع التركيز على التكثيف العمراني، مما أدى إلى بناء أحياء سكنية أشبه ما يكون بأحياء النوم (cités dortoirs).

خاتمة فصل الثاني:

من خلال الدراسة الطبيعية والبشرية لمدينة تبسة وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية، نلاحظ أن الموقع الجغرافي للمنطقة ككل والذي يتمثل في كونها منطقة عبور وهمزة وصل بين الجزائر وتونس مما جعلها جالبة للسكان والاستثمارات، وما جعل المدينة تشهد تطورا سكانيا وعمرانيا كبيرا عبر مختلف مراحل تطورها. ساهم في ذلك الخصائص الطبيعية وانبساط سطحها خاصة في الشمال الشرقي والشمال الغربي شجع على التعمير فيها دون تكاليف. هذا النمو الحضري الناتج عن الزيادة الكبيرة في السكان لم يكن عقلانيا مما أدى إلى استنزاف المجال الاحتياطي مبكرا والأراضي الزراعية، وبهذا اضمحل الطراز المعماري التاريخي بالتالي فقدان المدينة لوظيفتها الأساسية (السياحة) مما أدى إلى تراجع مستويات جودة الحياة فيها. كما نتج عن ذلك ظهور فوارق مجالية بين مختلف أحياء المدينة، من خلال التباين الملاحظ في تشكيلة التجهيزات والهياكل القاعدية، إذ بقي مركز المدينة مسيطرا على اهتمام السلطات المحلية مما خلق ضغطا كبيرا على مختلف الهياكل الخدماتية كان له تأثير واضح على جودة الحياة الحضرية لسكان هذه الأحياء على غرار "حي تيفاست"، بالمقابل بقيت العديد من الأحياء الواقعة على أطراف المدينة تفتقد للعديد من الخدمات الأساسية والتجهيزات الضرورية للسكان على غرار "حي البشير الابراهيمي". كما أن من تأثيرات هذه الوضعية ظهور أحياء عشوائية "كحي الزاوية" الذي رغم شساعة مساحته وكثرة عدد سكانه إلا أنه بقي يعاني التهميش ونقص التجهيزات والهياكل القاعدية.

تباعا لذلك فقد أضحى من الضروري إجراء دراسة ميدانية تحليلية لعينة من أحياء مدينة تبسة للوقوف ومعاينة مستوى جودة الحياة الحضرية بها، من خلال التواصل المباشر مع السكان والاستفسار عن أحوالهم المعيشية، والتقصي حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور هذه الفوارق المعيشية وعلاقتها بالفوارق المجالية.

الفصل الثالث:

الفوارق المجالية بمدينة تبسة وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية

مقدمة الفصل الثالث:

سنحاول في هذا الفصل تشخيص الحالة الفيزيائية والفوارق المجالية في الأحياء الثلاث (التيفاست، الزاوية، البشير الإبراهيمي) وهدفنا هو إعطاء صورة واضحة عن هذه الفوارق والاختلافات وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية في مدينة تبسة باستخدام أدوات البحث العلمي المناسبة والخروج بحلول لمعالجة الإختلالات المطروحة.

إذ ومن خلال الدراسة الميدانية التحليلية التي قمنا بها والتي تم من خلالها استخدام منهجية علمية بحثية ارتكزت بالأساس على ما يلي:

1- أسلوب الاستبانة (Questionnaire) والذي شمل عينة عشوائية من سكان الأحياء الثلاثة محل الدراسة.

2- المقابلة المباشرة مع مختلف الفاعلين في ميدان العمران والتعمير كالجمعيات المحلية وإطارات مختلف المديريات التنفيذية للسلطات المحلية.

3- الملاحظة الميدانية، حيث تم التنقل إلى الميدان ومعاينة حالة المرافق والتجهيزات ومقارنتها بالمعطيات المتحصل عليها من مختلف الإدارات العمومية وذلك بهدف الحصول على صورة واضحة وجلية للواقع المعيش.

بعدها تم تحليل المعطيات الإحصائية وتدوينها ضمن جداول ورسومات بيانية من شأنها مساعدتنا في تفسير وتحليل واقع الحياة الحضرية بمجال الدراسة مما يمكننا من استخراج مختلف العوامل والأسباب المتحكمة في توجيه الإطار العام للبيئة الحضرية بالمدينة، والتالي تحديد الضوابط البشرية المتحكمة في جودة الحياة الحضرية بمجال الدراسة، وذلك حتى يتسنى لنا بعدها تقديم مختلف الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها التقليل من أثر الاختلالات التي تنتج عن وجود فوارق مجالية بالمجال الحضري للمدينة.

المبحث الأول: الدراسة الميدانية التحليلية لمؤشرات جودة الحياة بمجال الدراسة

1- الدراسة الميدانية للأحياء السكنية بمجال الدراسة: (حي التيفاست، حي الزاوية، حي البشير الابراهيمي):

1-1- اختيار عينة الدراسة: لقد تم اختيار الأحياء الثلاث (حي التيفاست، حي الزاوية، حي البشير الابراهيمي) على أساس وجود فوارق مجالية بين الأحياء وهذا ما يساعنا على موضوع الدراسة بحيث أن حي التيفاست حي مركزي في وسط المدينة، أما حي الزاوية حي عشوائي، أماحي البشير الابراهيمي حي حديث النشأة يقع في أطراف المدينة، تم توزيع 44 استمارة في حي التيفاست، و49 استمارة في حي الزاوية، أما حي البشير الابراهيمي 48 استمارة. اعتمدنا على الملاحظة المنظمة خلال الخرجات اليومية إلى الأحياء الثلاث، من أجل رصد ونقد الواقع داحل مجالات الدراسة وإبراز الظواهر الاجتماعية والعمرانية الموجودة داخلها ومدى توفرها على مختلف التجهيزات والخدمات الضرورية، قمنا بعدها في المرحلة الثانية بتوزيع الاستمارات الإستبيانية على عينات البحث في الأحياء الثلاث من أجل الوصول إلى تحليل جيد للوضعية الحالية لمجالات الدراسة بحيث تضم 38 سؤال مقسمة إلى جزئين، منها 11 سؤال تتضمن بيانات أولية حول المستجوب متعلقة بمؤشر الجانب الاجتماعي، أما الجزء الثاني يضم 27 سؤال الخاصة بالمسكن وحالته وصيغته ومدى توفره على مختلف الخدمات والتجهيزات العمومية...إلخ ومؤشرات الجانب البيئي داخل الأحياء حول مساحات خضراء ونظافة الحي.

1-2- التعريف بمجال الدراسة:

أولا- حي التيفاست: يقع ضمن مخطط شغل الأراضي رقم 1، يحده شمالا مساحات عمومية ومستشفى مهنية جنوبا بولكرم إبراهيم بمحاذاة الحي الشعبي (الزاوية)، شرقا التجمع البلدي ومساحة خضراء أي بمحاذات طريق العربي التبسي وطريق نحو باب شمالا، يحوي مساكن جماعية ومرافق إلى جانب ساحة الشهداء، تبلغ مساحته 1012445.75 م^2:

- السكن الجماعي: تبلغ مساحته 39848.94 م^2، عدد المساكن فيه 161 مسكن؛
- المرافق: تبلغ مساحتها 1820.26 م^2 هي:
- قباضة الضرائب والتحصيل 70 م^2؛
- الشركة الوطنية لتأمين 70 م^2؛
- الصندوق الوطني للتوفير في طور الإنجاز 932.86 م^2؛
- الصندوق الوطني للتوفير 70 م^2؛
- مرفق مقترح 607.40 م^2؛
- البريد والمواصلات (مكتب) 70 م^2.

يحوي الجزء على مساحات لعب أطفال وخضراء خاصة بالسكان ذات مساحة 33224.74 م^2 وساحة عامة هي ساحة الشهداء تبلغ مساحتها 4802.22 م^2، مساحة الطرقات فيها 21549.59 م^2.

الصورة رقم 01: موقع حي تيفاست ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على Google earth، والمخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير لمدينة تبسة.

ثانيا– حي البشير الإبراهيمي: يقع الحي ضمن مخطط شغل الأراضي (POS) رقم 06، وفي الجهة الجنوبية الشرقية من القطاع التاسع شرق مدينة تبسة بدرجة 35.420186 شمالا و8.059091 شرقا، يحده من الناحية الشمالية حي 01 نوفمبر، شرقا حي 100 سكن وغربا ثانوية هواري بومدين، ويعتبر حدا للنسيج الحضري جنوبا أما الجنوب الشرقي جامعة العربي التبسي بـ 991 م و896 م، غربا ملعب 8 مارس وجنوبا الطريق الوطني رقم 10 بـ 782م ويبعد عن وسط المدينة 6.48 كلم. يبلغ محيط هذا الحي 1045 كلم، وتقدر مساحته الإجمالية 0.13 كلم مربع يتكون الحي من 3 أحياء فرعية حي 50 مسكن وظيفي يسكنه أساتذة الجامعة وحي 160 مسكن وحي 230 مسكن، بلغ عدد سكان الحي 2200 نسمة سنة 2018، وكثافة سكانية مقدرة بـ 45.3 ن/هـ ومعدل شغل المسكن مقدر بـ 6.40 فرد/ مسكن، ومعدل شغل الغرفة المقدر بـ 2.04 فرد/غرفة.

الصورة رقم 02: موقع حي البشير الابراهيمي ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

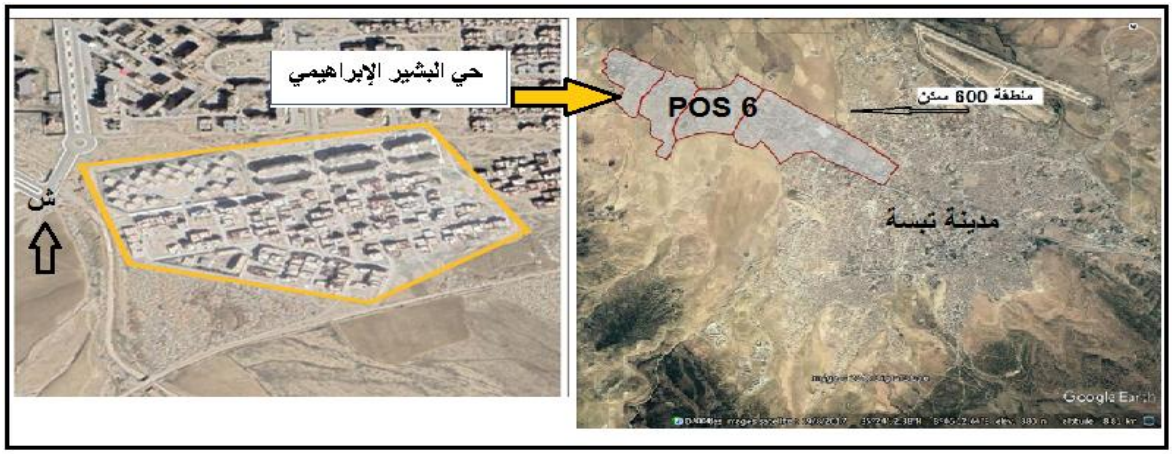

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على Google earth.

ثالثا – حي الزاوية: يقع الحي ضمن مخطط شغل الأراضي رقم 17 بحيث يقع في الجهة الجنوب الشرقي يحده من الشمال حي الأقواس الرومانية ومن الشمال طريق عفيف علي المدعو بطريق الإستراتيجي الذي يفصل الحي

عن مركز المدينة ومن الغرب حي لاكومين وحي الجزيرة بمحاذات واد زعرور وشرقا حي الأقواس الرومانية، بلغ عدد سكان الحي 8250 نسمة وعدد السكنات 1351 سكن تقريبا، 1413 أسرة حسب إحصائيات السكن والسكان 2008 وبالتحقيق الميداني لاحظنا أن الحي توسع توسعا كبيرا نحو الجنوب والجنوب الغربي بحيث أصبح يتعدى على حدود الجبل.

الصورة رقم 03: موقع حي الزاوية ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على **PDAU** تبسة.

2- تحليل نتائج الاستبيان الميداني:

2-1- تحليل المؤشرات والخصائص الاجتماعية للسكان:

2-1-1- مؤشر الجنس:

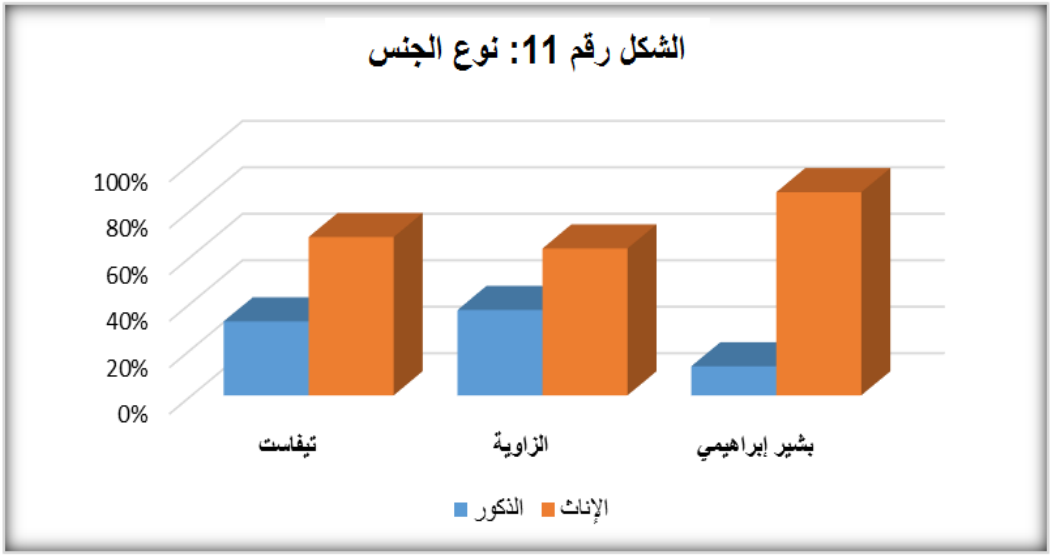

يلاحظ من خلال الشكل رقم (11)، أن نسبة الجنس الذكري في عينة الدراسة تشكل أعلى نسبة مقارنة مع الجنس الأنثوي، حيث توزعت النسب على النحو التالي:

- **حي التيفاست:** الذكور بنسبة 68% أما الإناث 32%؛

- **حي الزاوية**: أيضا الذكور بنسبة 63%، الإناث 37%؛
- **حي البشير الإبراهيمي**: الذكور نسبتهم 88% أما الإناث 12%.

يشكل انتشار نسبة الذكور بالأحياء الثلاثة مؤشرا على أهمية وضرورة توفير مختلف الخدمات والهياكل ذات الإستغلال الذكوري على غرار مساحات اللعب، الرياضة، المساحات الخضراء التي تعد ملجأ لهم في ساعات الفراغ. كما أن هذه الفئة غالبا ما تحتاج إلى اهتمام خاص بغية الحيلولة دون انحرافها، من خلال توفير هياكل التعليم والتكوين وغيرها. مع ما تلعبه منظمات المجتمع المدني من دور حساس ومهم في هذا المجال.

2-1-2- مؤشر الحالة العائلية:

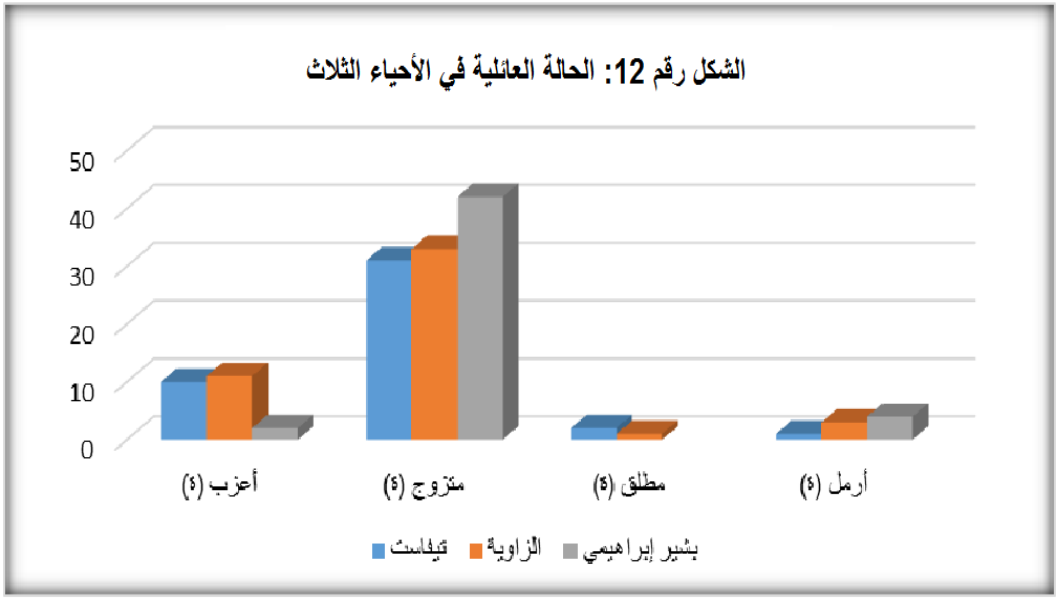

من خلال الشكل رقم (12)، نلاحظ أن فئة المتزوجين مرتفعة في الأحياء الثلاث لتصل إلى 42% في حي البشير الإبراهيمي، وبكل من حي الزاوية والتيفاست شكلت النسب 33% و31% على التوالي، أما فئة المطلقين فشكلت ما نسبته 2% في حي التيفاست، 1% في حي الزاوية وتنعدم في حي البشير الإبراهيمي. أما فئة العزاب يتقارب عددهم في حي التيفاست والزاوية وهي على التوالي 10 و11%، بينما بلغت 2% في حي البشير الإبراهيمي. أما فئة متعدد الزوجات تنعدم في العينة على مستوى الأحياء الثلاث.

إن هذه النسب تمنحنا فكرة واضحة حول طبيعة ونمط الحياة السكنية بالأحياء الثلاث، حيث أن فئة المتزوجين غالبا ما تتطلب ضرورة توفر مختلف المرافق والهياكل الضرورية لحياة السكان سواء داخل السكن أو خارجه (الحي السكني) خصوصا بالنسبة لفئة الاطفال. الملاحظ كذلك وجود نسبة ضعيفة من العزاب بحي البشير الإبراهيمي، لعل السبب يرجع بالأساس لطبيعة السكنات والتي غالبا ما تتشكل من سكنات وظيفية وأخرى استفادات فردية (قطع أرضية) وكذلك وجود عمارات تتشكل من سكنات اجتماعية تساهمية.

2-1-3- عدد الأفراد حسب السن:

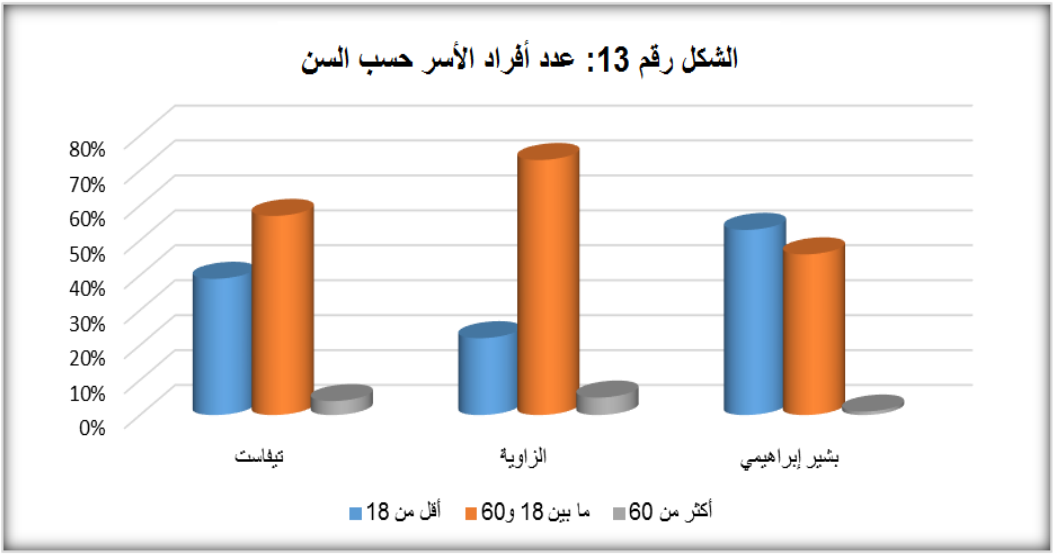

من خلال الشكل رقم (13)، نلاحظ أن مجتمع الدراسة بالأحياء الثلاثة يتوزع على الفئات العمرية التالية:

– **فئة أقل من 18**: هي الفئة المستهلكة (تحت الإعالة). تتكون في الغالب من الفئة المتمدرسة، مما يجعلها غير منتجة وغير قادرة على تحسين ظروف معيشتها بمفردها. غير أنها تعد الفئة التي يمكن تكوينها وتأطيرها حتى يعتمد عليها في المستقبل. تشكل هذه الفئة في حي البشير الإبراهيمي أكبر نسبة بحوالي 54% كون الحي حديث النشأة يقطن به سكان مازالوا في فترة الإنجاب وحتى دخلهم الجيد ووضعهم السكني ساعدهم على ذلك. أما بحي التيفاست فقدرت نسبتهم بحوالي 39%. ومقارنة بوضعهم الاجتماعي تعد هذه النسبة مرتفعة، إذا ما قارناها بطبيعة المسكن (عدد الغرف)، وعليه يمكن تفسير ذلك بلجوء هؤلاء السكان الأصليين وأبنائهم لكثرة الإنجاب بغية الرفع من حظوظهم في الاستفادة من السكن بمختلف صيغه خصوصا الإجتماعي الإيجاري.

وأخيرا حي الزاوية الذي بلغت النسبة به 22%. الملاحظ أن قلة نسبة هذه الفئة راجع بالأساس إلى الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها سكان هذا الحي، مما يدفعهم للعزوف عن الزواج وكثرة الإنجاب. ويمكن الإشارة أن هذه الفئة تتأثر فيما يخص ارتفاعها أو انخفاضها بعدة عوامل إقتصادية، إجتماعية، صحية، ثقافية...إلخ.

– **فئة من 18 إلى 60**: هي بمثابة المحرك الدافع للحركة الإقتصادية كونها تشكل السكان النشطين أو أولئك الذين هم في سن النشاط. كما أنها الفئة القادرة علي تحسين نمط المعيشة، وعليه فإن ارتفاع نسبتها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية بالمجتمع مما ينعكس إيجابا على مستوى جودة الحياة، ويتجلى ذلك أكثر بالمجتمعات التي يغلب عليها النمط الحضري. كما أن ارتفاع نسبة هذه الفئة يتطلب من السلطات توفير ما يقابلها من مناصب عمل لأن ارتفاع نسبة البطالة بينهم تؤدي إلى ظهور مختلف الآفات الاجتماعية بينهم مما يؤدي إلى تدهور البيئة الإجتماعية بشكل عام. من الشكل رقم ()، يتبين لنا أن حي الزاوية يوجد به أكبر نسبة من هذه الفئة التي تقدر بـ 73% وهذا ما يبشر، من جهة، بإمكانية تحسين الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية وارتقاء بجودة الحياة في هذا الحي، لكن من جهة ثانية هو مؤشر سلبي يوحي بانتشار البطالة في أوساط هؤلاء بالنظر إلى طبيعة الحي ونمطه السكني. أما بخصوص حي التيفاست فبلغت النسبة 57% و46% في حي البشير الإبراهيمي. تبقى هذه النسب مرتفعة هي الأخرى نسبيا، وهو مؤشر يوحي بوجود أزمة بطالة وسط السكان.

– فئة أكثر 60: تضم هذه الفئة كبار السن خصوصا من المتقاعدين. تعد فئة غير قادرة على العمل مما يصنفها من الناحية الإقتصادية ضمن خانة الفئة المعالة، فارتفاع نسبتها ينعكس سلبا على درجة الرفاهية الحضرية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يستدعي توفير العديد من الخدمات الخاصة بهذه الفئة المسنة كالخدمات الصحية والنقل والمساحات الخضراء وفضاءات الترفيه والاستجمام. نلاحظ أن حي الزاوية به أعلى نسبة من هذه الفئة تقدر بـ 6% بعدها حي التيفاست 4% وتنعدم في حي البشير الإبراهيمي.

2-1-4- عدد أفراد الأسرة المتمدرسون:

الشكل رقم 14: عدد أفراد الأسر المتمدرسين في الأحياء الثلاث

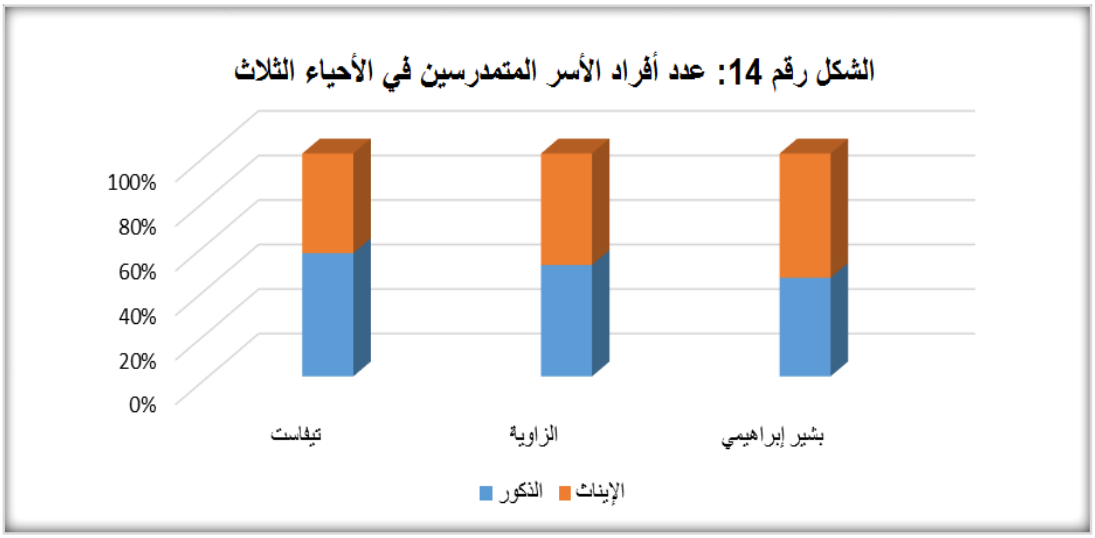

من خلال الشكل رقم (14)، نلاحظ أنه بحي التيفاست بلغت نسبة المتمدرسين الذكور ما نسبته 55%، والإناث 45%. أما حي الزاوية تتساوى فيه النسبة بين الجنسين. أما بحي البشير الإبراهيمي بلغت نسبة الإناث 66%، أما الذكور فبلغت 44%.

هذه النسب المرتفعة لفئة المتمدرسين بالأحياء الثلاث تستوجب من السلطات توفير مختلف الخدمات الاجتماعية كالمدارس والمكتبات ومساحات الترفيه وغيرها. كما تتطلب كذلك توفير فضاء منزلي رحب بغية توفير الجو الملائم للتلميذ بغية المطالعة والتحصيل العلمي.

2-1-5- المستوى التعليمي للأب والأم:

يعبر المستوى التعليمي للأب والأم على مدى وعيهم ودرايتهم بأهمية الحفاظ على نظافة البيئة ومدى تفاعلهم ومساهمتهم في الإرتقاء بجودة الحياة داخل المسكن والحي. إذ كلما كان مستواهم التعليمي مرتفعا كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستواهم المعيشي وتحسن ظروفهم المادية خصوصا إذا كانت الأم عاملة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة طلبهم على مختلف ضروريات الحياة كالإنترنت مثلا ووسائل الترفيه المختلفة. كما نخص بالذكر المستوى التعليمي للأم كونها في احتكاك دائم مع الأولاد مما يساعد في تحسين مستواهم التعليمي.

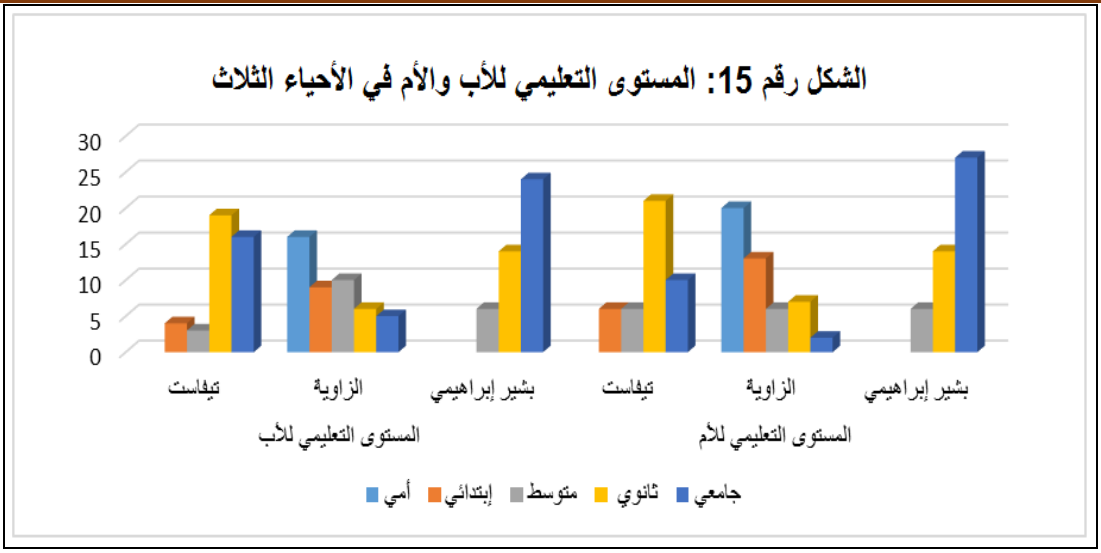

من خلال الشكل رقم (15)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية بخصوص المستوى التعليمي للأولياء:

- ضم **حي التيفاست** أعلى نسبة من نصيب المستوى التعليمي الثانوي للأب والأم قدرت على توالي 43% للأب، أما الأم 48%، غير أنه يغلب عليهم مستوى التعليم الثانوي.

- في **حي البشير الإبراهيمي** نجد أن غالبية الأولياء مستواهم جامعي، كونهم من الإطارات سواء اساتذة أو إداريين، حيث أن النسبة غالبا تفوق 50% بالنسبة للآباء وقد تصل بالنسبة للأمهات ما نسبته 56%.

- أما في **حي الزاوية** فأغلبية سكانه يغلب عليهم مستوى تعليمي متدني ما بين أميين ومستوى ابتدائي، حيث بلغت النسبة مجتمعة إلى ما يقارب 74%. ولعل تفسير ذلك راجع كون هذه الفئة من النازحين من الأرياف.

2-1-6- الحالة المهنية للأب والأم:

تعتبر الحالة المهنية مؤشر اقتصادي جد مهم يمنحنا صورة واضحة حول المستوى المعيشي للأسرة، وبالتالي يمكن من خلاله تفسير العديد من الظواهر والمظاهر الاجتماعية، التي بدورها تنعكس بشكل مباشر على جودة الحياة. فمن خلالها يمكن معرفة درجة الرفاهية التي يتمتع السكان، وكذا فهم التباين في المستوى المعيشي وغيرها من الظواهر الاخرى التي تعكس مستوى جودة الحياة داخل الحي.

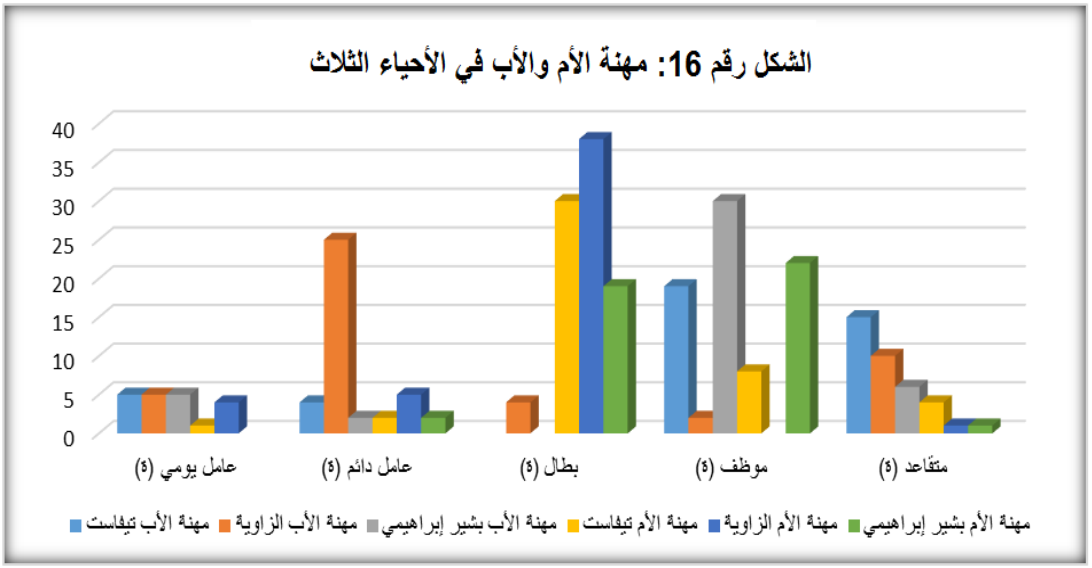

من خلال الشكل رقم (16)، الملاحظ أن أغلبية الآباء من فئة الموظفين في كل من حي التيفاست بنسبة 43% أما الأمهات فأغلبهن من البطالات بنسبة بلغت 68%. أما في حي البشير الإبراهيمي نجد أن أغلبية الآباء والأمهات موظفين بنسبة 63%. أما بخصوص حي الزاوية فغالبية الآباء من فئة العمال اليوميين بنسبة 51% أما الأمهات فنسبة البطالة في أوساطهن بلغت حدود 76%.

من خلال هذه المؤشرات الاقتصادية نسجل التباين الواضح جدا بين الأحياء الثلاث فيما يخص الحالة المهنية لأعضاء الأسرة، إذ أن نسبة البطالة منتشرة بشكل لافت للانتباه عند فئة الآباء في حي الزاوية العشوائي، في مقابل انتشارها لدى فئة الامهات في حي التيفاست. بينما نجد تحسن كبير لدى سكان حي البشير الابراهيمي. هذا ما يدفعنا للاعتقاد مسبقا بوجود تباين في نمط المعيشة وجودة الحياة الحضرية اعتمادا على هذا المؤشر.

يمكن ربط هذه النسب بالمستوى التعليمي، إذ أنه ينقص من درجة الرفاهية كما أن الفوارق بين الأحياء الثلاث في مهنة الأم والأب فيحدث أيضا فوارق في جودة الحياة ونمط المعيشي.

2-2- تحليل المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:

2-2-1- ملكية المسكن: يعتبر هذا المتغير من المتغيرات العمرانية المهمة في التدليل على جودة الحياة الحضرية على اعتبار أن المسكن يعد المطلب الأساسي لراحة الساكن أين يمارس فيه حياته الاجتماعية تبعا لرغباته وحاجياته حيث تشهد مدينة تبسة تباينا واضحا من حيث ملكية المسكن.

الشكل رقم 17: طبيعة ملكية المسكن في الأحياء الثلاث

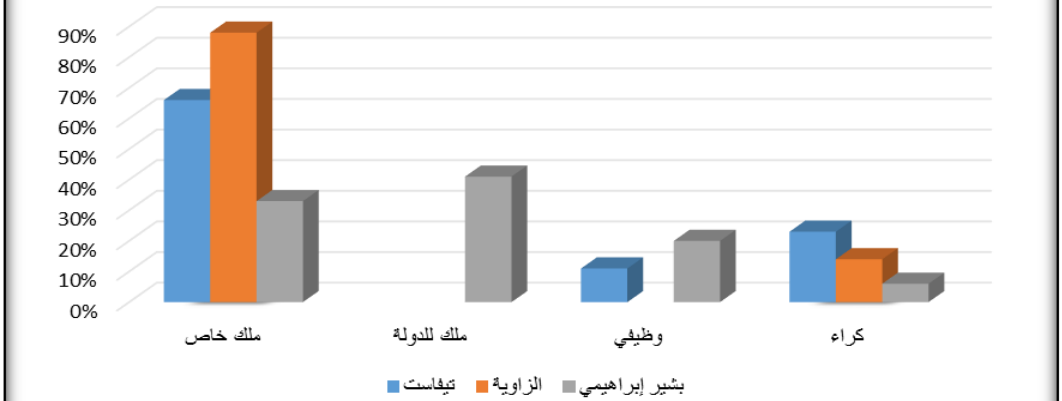

من خلال الشكل رقم (17)، نلاحظ أن غالبية السكنات بحي التيفاست هي ملك خاص بنسبة 66% وهذا عن طريق الشراء أو تنازل الآباء لأبنائهم المتزوجين. بينما شكلت السكنات المؤجرة ما نسبته 23%، وهي عادة تمثل فئة المطلقين والأرامل، أو فئة الساكنين بحثا عن القرب من مكان العمل. بينما نسبة 11% هم سكان مستفيدين من سكنات الإقامة العسكرية. هذه الوضعية تجعل من سكان الحي في أريحية نظرا لتملكهم لسكناتهم مما يدفعهم لتحسينها خصوصا من الناحية المعمارية من الداخل مما يساهم في تحسين نمط حياتهم بما يتوافق ومتغيرات ومتطلبات الحياة.

أما بخصوص حي الزاوية العشوائي، فقد شكلت ما نسبته 86% من الساكنين هم عبارة عن سكنات عشوائية غير مقيد قانونيا، غير أن نسبة كبيرة منها هي موضوع التسوية في إطار قانون 15/08. هذه الوضعية التي تبعث على القلق وتخلق لدى السكان نوع من التخوف الدائم، مما يدفعهم للعزوف عن أية عملية تحسين حضري سواء تعلق الأمر بالسكن أو الإطار العام للحي، مما يخلق مشاكل كثيرة تؤثر سلبا على البيئة الحضرية للحي عموما.

أما ما تعلق بحي البشير الإبراهيمي، فقد شكلت السكنات ملك لدولة ما نسبته 41%، و33% ملك خاص، و20% سكن وظيفي يعني أن الحي تتعدد فيه صيغ السكنات منها التحصيص الفردي والتساهمي والسكن الوظيفي. هذه الوضعية تبعث على الارتياح لدى سكان الحي غير أنها تبقى محل نظر بالنسبة للسكنات الوظيفية.

2-2-2- نمط ونوع البناية:

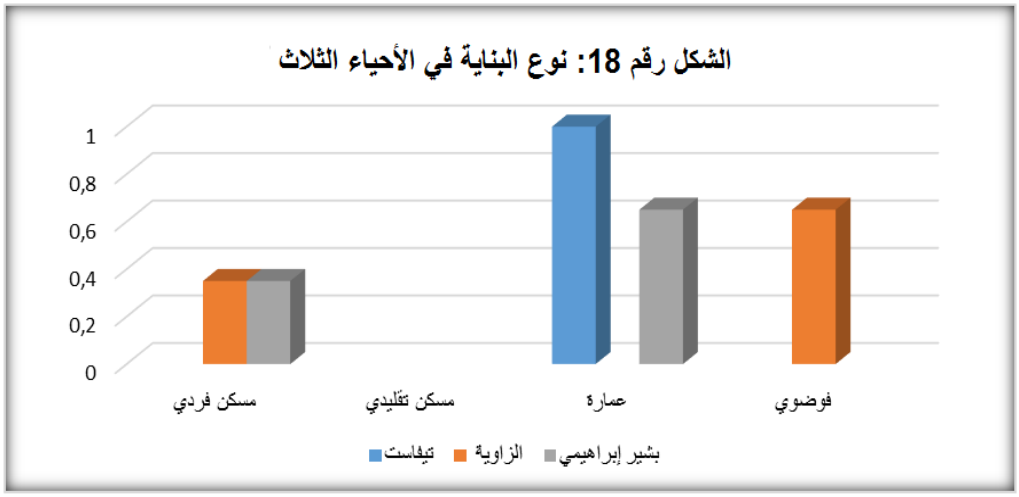

من خلال الشكل رقم (18)، نلاحظ وجود تباين واضح في أنماط البنايات المنتشرة بالأحياء السكنية محل الدراسة، إذ يمكن تسجيل النقاط التالية:

- **حي التيفاست:** يتكون من سكنات جماعية (العمارة) بنسبة 100% وهذا ما لمسناه لدى تصفحنا لمخطط شغل الأراضي (POS)، كما أن موقعه المتواجد في مركز المدينة جعل من سكناته تبنى على هذا النمط الجماعي، وهو الأسلوب المتبع خاصة في دول العالم الثالث التي مازالت متمسكة بهذا النوع من التخطيط الحضري. إن انتشار هذا النمط السكني وبخاصة في مركز المدينة، ينتج عنه كثافة سكانية كبيرة، مما يترتب عليه حدوث ضغط كبير على مختلف المرافق الخدماتية والترفيهية وغيرها، ناهيك في حالة ندرة ونقص هذه الأخيرة مما يجعل من حياة السكان اليومية يشوبها الكثير من الصعوبات التي تؤثر بشكل سلبي على الإطار العام لحياة السكان.

- **حي الزاوية:** أغلبية السكنات بهذا الحي هي فوضوية، إذ شكلت نسبة 65%. كون الحي فوضوي وشعبي يجعل من العديد من السكنات غير مكتملة الإنجاز، وهذا ما يؤدي إلى تشويه المشهد العمراني العام للحي، ناهيك على وجود العديد من المخالفات العمرانية والمعمارية والتي بدورها تؤثر على المجال الحضري العام من خلال استهلاك مساحات كبيرة تؤدي بالضرورة إلى غياب مساحات تخصص لإنجاز المرافق العمومية كالطرقات والمساحات الخضراء وغيرها، وهذا ما يؤثر سلبا على حياة السكان. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى وجود قانون خاص بالتسوية (15/08) إلا أن تأثيره بقي جد محدود رغم مرور عشرية كاملة منذ زمن تطبيقه.

– حي البشير الإبراهيمي: تتشكل سكنات هذا الحي من خليط من مختلف الأنماط السكنية، حيث نجد ما نسبته 65% عمارات، تتشكل من سكنات نصف جماعية (R+1) خاصة بالسكنات الوظيفية لأساتذة الجامعة، وعمارات (R+3) عبارة عن سكنات اجتماعية تساهمية. فيما شكلت السكنات الفردية ما نسبته 35%، وهي تعود لتحصيص سكني تم منحه كقطع أرضية على مساحة 210 م^2 للقطعة الأرضية الواحدة. الملاحظ أن السكنات المنتشرة بهذا الحي تتسم بالتنظيم مما يساهم بتسهيل نمط حياة السكان، إلا ما تعلق بالسكنات الوظيفية التي تخضع إلى قانون خاص لا يمكن التنازل عنها لصالح ساكنيها، مما يجعلهم في وضعية نفسية تتسم بعدم الإستقرار ما أثر سلبا على نمط حياتهم.

2-2-3- معدل شغل المسكن ومعدل شغل الغرفة: يعتبر المعدلان من أهم المؤشرات العمرانية التي توضح مستوى جودة الحياة في نطاق معين، وتبرز أهميتهما عندما يتعلق الأمر بعدد الأفراد الذين يشغلون المسكن والغرفة التي تنعكس على مستوى راحة الأفراد وسنعتمد في تحليل هذا المؤشران على معطيات العينة المستبينة ويمكن حساب معدلات الأشغال كما يلي:

معدل شغل المسكن(TOP)= عدد السكان / عدد المساكن؛

معدل شغل الغرفة (TOL)= عدد السكان / عدد الغرف.

الجدول رقم 16: معدل شغل المسكن في الأحياء الثلاثة لمجال الدراسة

الحي	عدد السكان	عدد المساكن	معدل شغل المسكن (فرد/مسكن)
حي التيفاست	215	44	4.9
حي الزاوية	258	49	5.3
حي البشير الابراهيمي	215	48	4.5

توضح معطيات الجدول رقم (16) أن هناك تباين متقارب في معدل شغل المسكن حيث بلغ أخفض معدل بحي البشير الإبراهيمي 4.5 فرد/مسكن، ويليه المرتبة الثانية حي التيفاست 4.9 فرد /مسكن وأخيرا حي الزاوية 5.3 / مسكن بالمقارنة مع المؤشر الوطني الذي بلغ 6 أفراد / مسكن حسب إحصاء ONS 2008 فهو جيد في الأحياء الثلاثة، ويمكن تفسير هذا التفاوت في المعدل بينهم والمرتبط بالدرجة الأولى بنمط السكن وكذا الحقبة التاريخية التي ظهر فيها الحي السكني مثال على ذلك حي الزاوية مساكنه فردية تحتوي على أكثر من أسرة وهذا ما يؤثر سلبا على نوعية الحياة فيها.

الجدول رقم 17: معدل شغل الغرفة في الأحياء الثلاثة لمجال الدراسة.

الحي	عدد السكان	عدد الغرف	معدل شغل الغرفة فرد/غرفة
حي التيفاست	215	151	1.42
حي الزاوية	258	186	1.38
حي البشير الابراهيمي	215	201	1.06

يتبين لنا من الجدول رقم (17) أن هناك أيضا تباين متقارب في معدل شغل الغرفة في الأحياء الثلاث هذا مرهون بمستوى المعيشي للأسر، ومساحة وتخطيط الجيد لسكن إلا أنه يبقى جيد بالمقارنة مع المعدل الوطني 2 فرد/ غرفة.

2-3- المرافق المتوفرة في كل مسكن:

يعتبر توفر جميع المرافق الضرورية في المسكن مؤشر يعكس مدى درجة الرفاهية إذ أن فعالية هذه الشبكات التقنية المصاحبة للسكن والمكملة له تمكن الساكن من تلبية احتياجاته اليومية داخل مسكنه على أكمل وجه.

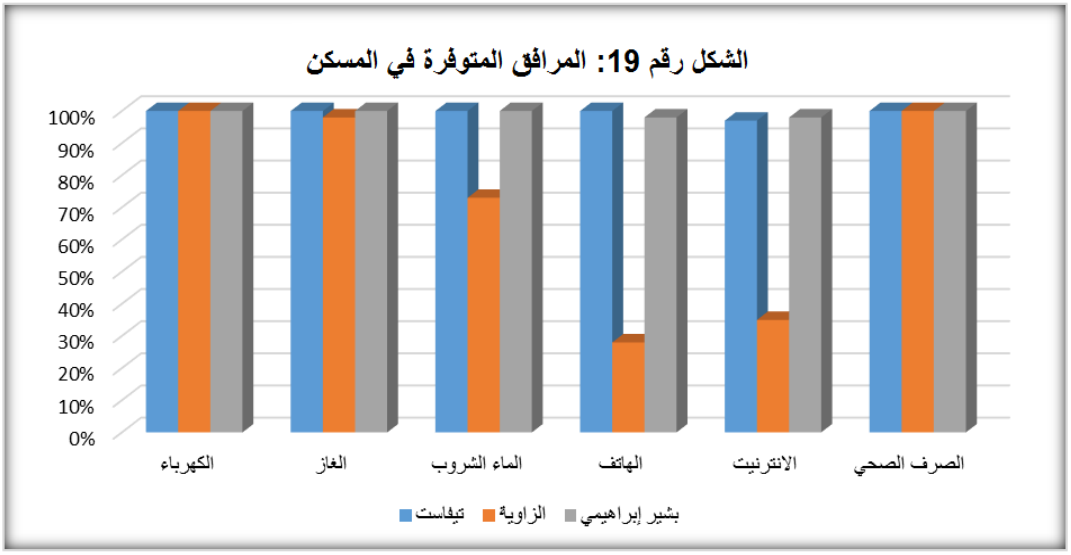

من خلال الشكل رقم (19)، نلاحظ ما يلي:

- غالبية سكنات **حي التيفاست** مزودة بمختلف الشبكات التقنية، وذلك راجع إلى موقع الحي في وسط المدينة بالقرب من مختلف الإدارات العمومية كمقر الولاية. كما أنه قديم النشأة. غير أن الملاحظ وجود العديد من النقاط التالفة والسوداء والتي تستدعي دائما تدخل المصالح التقنية بغية إصلاحا، مما يعطل مصالح السكان.
- كذلك الأمر بالنسبة **لحي البشير الإبراهيمي**، حيث يتوفر على جميع المرافق القاعدية، ذلك كونه حديث النشأة مما جعل من سكناته هي الأخرى مجهزة بمختلف الشبكات وبصفة جيدة عموما. غير أن الملاحظ عليها وجود العديد من عيوب الإنجاز، نظرا لضعف المراقبة التقنية وسرعة الإنجاز وتماطل المقاولات.
- أما بخصوص **حي الزاوية** فالملاحظ كذلك توفر المرافق القاعدية كالكهرباء والصرف الصحي غير أنها توصيلات تشوبها عيوب كثيرة كونها عشوائية. كما نجد أن نسبة غاز المدينة متوفر بنسبة 78% والهاتف 28% والأنترنت 35%. هذه النسب القليلة يمكن إرجاعها إلى كونه حي فوضوي، ذو كثافة سكانية كبيرة مما يصعب عملية توصيل مختلف الشبكات إضافة أن الدخل الأسري له علاقة في رفع وخفض نسبة الشبكات التقنية.

2-4- الأجهزة التي يملكها الساكن في المسكن:

يعد توفر العديد من الأجهزة المنزلية مؤشرا قويا على مدى رفاهية السكان، إذ أن توفرها وتنوعها كما وكيفا يؤثر بشكل مباشر في درجة جودة الحياة.

الجدول رقم 18: الأجهزة المتوفرة داخل سكنات أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الأجهزة المتوفرة في المسكن	حي التيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
مكيف	%100	%90	%87
البرابول	%100	%100	%100
ألة غسيل	%100	%75	%92
ثلاجة	%100	%98	%100
ألة طبخ	%100	%74	%96
تلفاز	%100	%100	%100
آلات الرياضة	%11	-	%2
سيارة	%65	%33	%60

من خلال الجدول رقم (18)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– **حي التيفاست:** الملاحظ أن أغلبية مساكنه تتوفر على مختلف المرافق، حيث بلغت نسبة امتلاكهم للمكيف والبرابول وآلة الغسيل والثلاجة وآلة الطبخ والتلفاز ما نسبته 100%. أما امتلاكهم للسيارة فقد بلغت النسبة 65%، فيما بلغت نسبة امتلاك آلة ممارسة الرياضة 11%، هذه الأخيرة يمكن تفسيرها بوجود نسبة معتبرة من فئة كبار السن والمتقاعدين، والذين غالبا ما تجدهم يعانون من أمراض عضوية تستدعي منهم ممارسة الرياضة المنزلية. إن هذه النسب تعبر بشكل واضح على وجود مستوى رفاهية مرتفع لدى سكان هذا الحي، وتعكس مستواهم المادي بوضوح وأن القدرة الشرائية للسكان جيدة.

– **حي البشير الإبراهيمي:** نلاحظ كذلك أن نسبة امتلاك الاجهزة داخل السكنات هي الأخرى مرتفعة خصوصا بالنسبة للمكيف الهوائي بنسبة 87%، والبرابول، الثلاجة والتلفاز بنسبة 100%، وآلة الغسيل بنسبة 92% والسيارة 60%، فيما شكلت آلة ممارسة الرياضة 2% فقط. إن توفر هذه الأجهزة المنزلية لدى أغبية سكان الحي يرجع بالأساس كونهم من فئة الموظفين الميسورى الحال، خصوصا كون الأم هي الأخرى عاملة مما يوفر دخل أسري لا بأس به ويجعل من القدرة الشرائية للأسرة مرتفعة. كما أن توفير هذه الاجهزة من شأنه تسهيل نمط الحياة خصوصا لدى الأمهات العاملات. كما أن السيارة بالنسبة لهم تعد من الأولويات كون الحي يقع بعيدا من مركز المدينة، مما يطرح إشكالية كبيرة بالنسبة للنقل والتنقل.

– **حي الزاوية:** الملاحظ بهذا الحي العشوائي توفر السكنات على مختلف الأجهزة فالمكيف بنسبة 90% والتلفاز والبرابول 100%، أما آلة الطبخ 74%، فيما تنعدم آلة ممارسة الرياضة. أما نسبة امتلاك السيارة فبلغت 33% وهذه النسب ترتبط بدخلهم الضعيف الذي يجنيه الساكن من المهن اليومية وغير المضمونة والمحدد. غير أنه تجدر الإشارة إلى وجود نوع من الرفاهية داخل المسكن نظرا لارتفاع الوعي لدى المواطن الجزائري مما يتطلب مرافقته من طرف السلطات لتحسين الإطار العام.

2-5- علاقة المرافق الخدماتية المتوفرة والطلب عليها:

2-5-1- الخدمات المدرسية: خدمة التعليم من أهم المعايير المساهمة في الارتقاء بمستوى جودة الحياة باعتبارها القاعدة الأساسية التي يحدث على مستواها الغرس الفكري للجيل المستقبلي حيث يعمل على تكوين الإطارات والكفاءات التي تحمل على عاتقها مهمة النهوض بالمجتمع إلى حياة أفضل.

الجدول رقم 19: درجة أهمية الهياكل التعليمية بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الحي السكني	التيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
المدرسة (نسبة توفرها)	%100	%100	%100
درجة أهميتها لدى السكان	%66	%71	%81

يلاحظ أن الأحياء الثلاث تتوفر على مدارس (طور ابتدائي) بنسبة 100% لكن نجد الاختلاف في النسبة التي تبين لنا مدى أهمية هذا المرفق، في حي التيفاست 66% هذا يعني أن المدرسة لم تكن وفق رغبة الساكن حيث نرى في الواقع أن الأبناء هم يتمدرسون في ابتدائية التهذيب وشامخ ميلود نلاحظ من حيث مسافة الأمان جيدة لكن الإشكالية تكمن في الاكتضاض داخل الأقسام نتيجة توافد التلاميذ من الأحياء المجاورة، هذا ما ينعكس سلبا على طاقة الاستيعاب لدى التلميذ ويؤثر على جودة الخدمات التعليمية. أما حي البشير الإبراهيمي به ابتدائية واحدة مما زاد التردد عليها فانعكس على نوعية الخدمة، إضافة لانتشار ظاهرة السرقة والخطف وبعد المدرسة عن الأبناء الصغار هذا ما يعبر عنه بنسبة 81%،في حي الزاوية يتوفر على مدرستان ابتدائية حسان بن نعمان وسعيد سعدي لكن هذا لم يرضي الساكن وتأكدنا من هذا من خلال تأكيدهم على نسبة اهمية المرفق هي 71% ويمكن إرجاع ذلك إلى أن تموقع التجهيز لم يكن في مكان غير مناسب للفئة المستفادة كونه حي عشوائي لاوجود لمخطط شغل أراضي لجأ في إنجازه على الملاحظة الميدانية (موقعهما كان في آخر الحي) بالرغم من أن معدل شغل القسم جيد بالمقارنة مع المعيار الوطني، إلا أن وضعية الحي أثرت على التلميذ. كما أن الأساتذة الذين يقيمون خارج الحي يشتكون من انعدام الأمن والنقل الحضري. كل هذا يؤثر سلبا على جودة الحياة في الحي ويشجع على التسرب المدرسي.

2-5-2- الخدمات الصحية: تعد من أهم هياكل البنية الأساسية التي يستوجب توفرها لما لها من أهمية بالغة في إشباع الحاجيات الصحية للسكان فهي تعني صحة الساكن المعبرة عن مستوى جودة الحياة التي يتمتع بها الساكن داخل المجال الحضري الذي يعيش فيه.

الجدول رقم 20: درجة أهمية الهياكل الصحية بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الحي السكني	التيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
قاعة العلاج	%91	%100	لا توجد
درجة أهميتها لدى السكان	%68	%65	%83

يلاحظ من الجدول رقم (20) أعلاه أن أغلبية العينة في حي التيفاست يؤكدون بنسبة 91% بأنهم يستفيدون من حي البلدية لقرب المسافة لأنه من الأحياء المجاورة لحيهم، هذا ما يجعلهم يعتبرونه ضمن المرافق الموجودة في حيهم، أما حي الزاوية تتوفر على قاعة علاج، حي البشير الإبراهيمي لا تتوفر على قاعة علاج وهذا راجع لعدم

وصول حد معين من عدد السكان ليتم إنشاء لهم قاعة علاج، وأكدت عينة التيفاست نسبة 68% على أهمية هذا المرفق كونه نتيجة التردد الكبير على قاعة العلاج التابعين لها لاشتراك عدة أحياء يستفيدون من خدمتها، أما حي الزاوية يؤكدون 65% على أهمية المرفق، كون القاعة المتوفرة في حيهم لم توفر الخدمة وفق الرغبة وذلك لنقص الأطباء ونقص المواد التابعة للقطاع كما أنه لا يخضع لشروط النظافة الصحية وهذا ينعكس على درجة الرفاهية.

2-5-3- الهياكل الأمنية: أصبحت الهياكل الأمنية من التجهيزات المهمة التي يحتاج إليها الساكن حتى يضمن بها الشعور بالأمن والأمان والطمأنينة وراحة النفسية، خصوصا بعد الذي عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء.

الجدول رقم 21: درجة أهمية الهياكل الأمنية بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الحي السكني	تيفاست	الزاوية	البشير إبراهيمي
توفر مقرات الأمن	%93	لا يوجد	لا يوجد
درجة أهميتها لدى السكان	%68	%92	%90

تبين من الجدول رقم(21) أن حي التيفاست يحتوي على مقر أمن وذلك بنسبة 93% ونظرا لأوضاع الحي التي تأكد أن خدمة الأمن الحضري فيها نوع ما تقصير جعلهم يؤكدون على هذا المرفق بنسبة 68% أما حي الزاوية ينعدم المرفق فيه جعل أن أغلبية السكان يطالبون بتوفيره بنسبة 92% هذا بسبب المشاكل والجرائم والآفات الاجتماعية التي يعيشها السكان في هذا الحي. أما حي بشير إبراهيمي فينعدم فيه الأمن لكن السكان أكدوا أنهم بحاجة ماسة إليه بنسبة 90% خوفا على أسرهم وبيوتهم من السرقة خاصة عند مغادرة الأب والأم المنزل إلى مقر العمل.

2-5-4- المساحات الخضراء: عبارة عن أماكن للراحة الترفيه عن النفس وكذا التوازن الفيزيائي والسيكولوجي للأفراد فتعتبر سند قوي لهيكلة النسيج الحضري.

الجدول رقم 22: درجة أهمية المساحات الخضراء بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الحي السكني	تيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
المساحات الخضراء	%86	لا يوجد	لا يوجد
درجة أهميتها	%66	%55	%40

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حي التيفاست يتوفر على مساحات خضراء 86%، ولكن بملاحظتها ميدانيا نجدها مستغلة أي وجود تملك غير شرعي لها من طرف السكان وحتى مصالح الجماعات المحلية في الآونة الأخيرة تم تقليص هذه المساحات على حساب توسيع وتهيئة الطرق. فيما تنعدم هذه المساحات الخضراء في كل من حي الزاوية والبشر الإبراهيمي. لكن نجد أن نسبة سكان الأحياء الثلاثة (حي التيفاست: 66%، حي الزاوية: 55%، حي البشير الإبراهيمي: 40%) يؤكدون على احتياجهم إلى مساحات خضراء مهيأة وكافية لتلبية إحتياجات السكان وهذا للترفيه كونها عناصر لائقة ونوعية وتعد من العناصر الأساسية لتحقيق وتحسين الإطار المعيشي ومنه رفع المستوى جودة الحياة داخل المجتمع.

2-5-5- الخدمات البريدية: تعد من الخدمات المهمة خصوصا لدى فئة الموظفين والمتقاعدين، كونها لها علاقة مباشرة بمداخيلهم الشهرية وتوفر الأموال بسهولة ويسر، إذ كثيرا ما تشكل ندرة الأموال مشكلة كبيرة للسكان. ناهيك على دوره في تقديم مختلف الخدمات المتعلقة بتسهيل تسديد مختلف الفواتير، والمراسلات وغيرها.

الجدول رقم 23: الخدمات البريدية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الحي السكني	التيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
مقر البريد	%95	لا يوجد	لا يوجد
درجة أهميتها لدى السكان	%39	%32	%60

يلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن حي التيفاست يوجد به مقر بريد وهذا ما أكدته لنا أغلبية العينة بنسبة 95% وعموما أغلبية السكان راضين على هذا المرفق، وأن هناك ضغط كبير خلال الأيام عند سحب أموال المتقاعدين والعمال الفئة أكبر سنا وهذا بجعل من مركز البريد الخدمة التي يقدمها غير كافية نظرا للتركز عليها عدد كبير من الأحياء المجاورة كونها بمركز المدينة وقريبة من أماكن تسوق لهذا تأكيد المرفق بنسبة 39% وينعدم هذا المرفق في الزاوية والبشير الإبراهيمي لهذا تأكيد على وجود هذا المرفق في حي الزاوية بنسبة 32% وخاصة في حي البشير الإبراهيمي بنسبة 60%.

2-5-6- الخدمات التجارية: تعتبر الوظيفة التجارية من الوظائف القاعدية والتي تلعب دورا مهما في ديناميكية المجال الحضري وتعكس صورة المجتمع الذي فيه، إذ أن احتياجات السكان تختلف ما بين حاجيات يومية وأخرى أسبوعية وثالثة شهرية، ناهيك على بعض الأغراض السنوية. وعليه فتوفر مختلف الهياكل التجارية مرتبط أساسا بدرجة وشدة هذه الاحتياجات.

الجدول رقم 24: الخدمات التجارية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة بمدينة تبسة

الحي السكني	التيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
توفر المتاجر	%100	%76	%100
درجة أهميتها لدى السكان	%36	%51	%50

نلاحظ أن الأحياء الثلاث تحتوي على مختلف المتاجر، لكن بنسب مختلفة. في حين أن حي التيفاست يوجد به 100% وحي البشير الإبراهيمي أيضا يحتوي على نسبة 100%، وهذا راجع أن أنهما من الأحياء القانونية التي يسهل الحصول على الترخيص الذي يسمح بمزاولة النشاط التجاري على عكس حي الزاوية الذي هو حي غير قانوني نجد به نسبة المتاجر قليلة تقدر بنسبة 76% بالمقارنة بالمجالين السابقين وهذا تأكده لنا أغلبية السكان بنسبة 51% بالمقارنة مع الأحياء الأخرى.

بشكل عام لم يشكل توفر الخدمات التجارية أهمية كبرى لدى سكان الأحياء الثلاث، ربما كونها متوفرة بشكل كاف خصوصا أن حي التيفاست والزاوية يقعان بالقرب من مركز المدينة التاريخي (السور البيزنطي)، والذي يشهد حركية تجارية كبيرة. غير أن حي البشير الإبراهيمي يقع بعيدا عن مركز المدينة وبالتالي فهو يفتقر للعديد من المتجر المتخصصة في الكثير من المنتوجات كالملابس وقطع غيار السيارات والخضر والفواكه وغيرها، غير أن كون الكثير

من سكان هذا الحي هم من الموظفين في الإدارات بوسط المدينة وكونهم يمتلكون وسائل نقل خاصة (السيارات)، هذا ما جعل من عملية تنقلهم واقتنائهم لحاجياتهم من وسط المدينة.

2-5-7- مواقف حراسة السيارات: هي أماكن قانونية مخصصة لركن السيارة بشرط تكون آمنة، كما قد تكون غير قانونية من ابتكار السكان أنفسهم من خلال تخصيص حارس خاص على عاتقهم، خصوصا في المناطق التي تشهد حركية ضعيفة وبعيدة عن أعين مصالح الأمن.

الجدول رقم 25: مواقف ركن وحراسة السيارات وأهميتها بالنسبة للسكان بمجال الدراسة

الحي السكني	التيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
موقف السيارات	%31	%14	%27
درجة أهميتها لدى السكان	%100	%37	%27

من خلال الجدول رقم (25)، نلاحظ نقص كبير في عدد المواقف الخاصة بحراسة السيارات في جميع أحياء مجال الدراسة، هذا ما خلق ظاهرة انتشار المواقف غير الشرعية وما يترتب عليها من تكاليف مالية إضافية للسكان، ناهيك على انتشار ظواهر الابتزاز من طرف المنحرفين الذين يفضلون امتهان هذه المهنة. هذا ما جعل من درجة أهميتها كبيرة لدى السكان خصوصا حي التيفاست لوقوعه وسط المدينة وكونه يشهد حركية كبيرة، كما أن غالبية سكانه ممن يمتلكون سيارات، إذ شكلت نسبة اهتمامهم 100%. أما حي الزاوية والبشير الإبراهيمي فالملاحظ أن درجة الامية ضعيفة، كون سكان الزاوية ممن يمتلكون سيارات نسبتهم قليلة، أما حي البشير الابراهيمي فسكانه متضامنين فيما بينهم من خلال تعيين حارس ليلي سواء بالنسبة للسكنات التساهمية، أو الحي الوظيفي لأساتذة الجامعة هذا الأخير المحاط بسور وسياج خاص مع وجود حارس أثناء الفترة الليلية.

2-5-8- مساحات لعب الأطفال: هي تلك الأماكن أو الفضاءات المخصصة للتسلية والراحة، إذ تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق التوعية والرقي الاجتماعي من خلال تبادل الاتصال بين أفراد المجتمع كبارا وصغارا، كما أنها تعد متنفسا حقيقيا للأطفال خصوصا إذا كانت متواجدة ضمن الأحياء السكنية. غير أنه كثيرا ما يحدث خلط لدى السكان بين المساحات الخضراء والفراغات العمرانية المتواجدة ضمن الاحياء السكنية، إذ يعتبرونها مساحات لعب رغم عدم توفرها على معايير معينة كالتهيئة والألعاب وغيرها.

الجدول رقم 26: مساحات لعب الأطفال وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	التيفاست	الزاوية	البشير الإبراهيمي
مساحات لعب الأطفال	%86	لا يوجد	لا يوجد
درجة أهميتها للسكان	%48	%47	%77

من خلال الجدول رقم (26)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- **حي التيفاست:** عبر 86% من السكان بأن الحي يتوفر على مساحات لعب للأطفال.. في مقابل ذلك فقد

عبر 48% فقط منهم بأن هذا المرفق يشكل بالنسبة لهم أهمية بالغة. يرجع ذلك بالأساس لكون سكان الحي من الفئات العمرية كبيرة السن، وكذلك وجود نسبة كبيرة منهم من غير سكان الحي الأصليين، بمعنى مستأجرين (الكراء). غير أن الملاحظ ميدانيا وجود حديقة عمومية في حالة متدهورة. هذا المرفق يشهد اكتظاظا كبيرا من طرف الأحياء المجاورة التي تفتقد لهكذا مرافق، ولهذا أصبح غير كافي وغير مريح لا يتوفر على الشروط الضرورية.

– حي الزاوية: ينعدم بهذا الحي وجود مساحات لعب للأطفال وهي أمر طبيعي ومنطقي بالنسبة لحي غالبية سكناته فوضوية. لكن رغم ذلك فقد عبر 47% فقط من سكان الحي عن أهمية تواجد مثل هذا المرفق بالنسبة لهم، وذلك يرجع بالأساس لوجود نقص كبير في العديد من المرافق الحيوية الأخرى. ناهيك على عدم وجود مساحات شاغرة يمكنها احتواء مثل هذه المرافق في حالة وجود رغبة لدى السلطات لإنجازها.

– حي البشير الإبراهيمي: تنعدم به كذلك وجود مساحات مخصصة للعب الأطفال، هذا ما جعل 77% من السكان يعبرون عن مدى أهمية مثل هكذا مرافق لأبنائهم. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات المحلية استجابة لطلباتهم حيث تم الشروع في إنجاز حديقة عمومية مرفقة بمساحة للعب الأطفال بمحاذاة الحي السكني الوظيفي لأساتذة الجامعة (50 سكن وظيفي)، حيث أن الأشغال قاربت على الانتهاء. لكن الملاحظ أنها مخصصة كذلك لسكان حي أول نوفمبر (علي مهني)، مما يجعلها تحت الضغط لوجود كثافة سكانية كبيرة.

2-5-9- الخدمات المسجدية: شكل ولا يزال المسجد عبر التاريخ أهمية بالغة لدى المسلمين، ناهيك على اعتباره من العناصر المهمة في التخطيط الحضري للمدن الإسلامية. هذا المرفق الذي يعد بمثابة الدليل الإسلامي والركيزة الأساسية للمجتمع في شتى المجالات الإجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية منها.

الجدول رقم 27: الخدمات المسجدية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	تيفاست	الزاوية	بشير إبراهيمي
المسجد	%100	%100	لا يوجد
درجة أهميته	%48	%51	%52

من خلال من الجدول رقم (27)، نلاحظ توفر المساجد بشكل كاف بكل من حي التيفاست وحي الزاوية. لكن نسبة تأكيد المرفق هذا يدل على نوعية الخدمة المقدمة من هذا التجهيز فمثلا مسجد الشيخ العربي التبسي مسجد كبير في التيفاست لكنه أغلبية السكان يشتكون من التردد الكبير على المسجد من الأحياء المجاورة وهذه الفئة قدرت بنسبة 48% أما حي الزاوية بالرغم من توفره إلا أن جزء من العينة أكدت أن هذا المرفق ضروري وهذا ما يقاس بنوع الخدمة فيه وكذا صغر مساحته أصبح غير كافي للمصلين خاصة يوم الجمعة، أما تعليم أبنائهم الصغار والشيوخ الكبار فلا يقدم لهم خدمة في المستوى لهذا هم يؤكدون على إعادة النظر في نمط تسييره.

أما بالنسبة لحي البشير الإبراهيمي فتنعدم به مثل هكذا مرافق حيث يعد مسجد الرحمان (طريق قسنطينة) أقرب مسجد بالنسبة لهم وهو يبعد في المتوسط حوالي 1 كلم عن السكان الحي. في حين يبقى مشروع مسجد الفردوس بحي أول نوفمبر (علي مهني) في طور الإنجاز (نسبة تقدم الأشغال حوالي 30% فقط)، في مقابل ذلك

تم وضع حجر الأساس لإنجاز مسجد بالحي، حيث تم فقط اختيار الأرضية وتأسيس اللجنة الدينية. الملاحظ أن 52% من السكان فقط عبروا عن مدى أهمية هذا المرفق بالنسبة لهم، ذلك راجع ربما لكون غالبيتهم من الموظفين الذين يعملون طيلة اليوم في وسط المدينة، ناهيك على توفر غالبيتهم على السيارة مما يجعل من إشكالية تنقلهم لأداء الصلوات أمرا ثانويا.

2-6- تقييم المؤشرات المتعلقة ببعض الخدمات الأساسية:

2-6-1- خدمات الصرف الصحي: تعتبر أحد أهم الهياكل الواجب توفرها في أي تجمع عمراني، ذلك لتسهيل عملية التخلص من المياه المستعملة أو القذرة المنزلية منها أو مياه الأمطار. كما أن اهترائها وتدهورها يؤدي بشكل مباشر إلى تدهور البيئة الحضرية وانتشار مختلف الأمراض والروائح الكريهة، التي من شأنها التأثير على حياة السكان.

الجدول رقم 28: خدمات الصرف الصحي وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الصرف الصحي	%100	%100	%100
درجة أهميتها	%48	%37	%85

من خلال الجدول رقم (28)، نلاحظ أن الأحياء الثلاث تتوفر على قنوات صرف المياه القذرة ومياه الأمطار، إلا حي الزاوية يوجد به قنوات الصرف المياه القذرة وغياب بالوعات مياه الأمطار لكن بسبب عامل الارتفاع طبوغرافيا يتم صرف ذلك بسهولة. نظرا لأهمية هذا الشبكات نجدها بنسب متفاوت عبر عليها السكان كالتالي:

- حي التيفاست: عبر 48% من المواطنين على أن قنوات صرف مياه الأمطار لا تخضع للنظافة من القمامات والأتربة من طرف مصالح البلدية، أما قنوات الصرف الصحي فال إشكال فيها، لأنه تم إعادة إصلاحها مؤخرا.

- حي البشير الإبراهيمي: عبر ما نسبته 85% من سكان الحي على سوء هذه الشبكة، بدليل انتشار الحشرات والروائح الكريهة بسبب امتداد شبكات الصرف الصحي للعمارات (السكنات التساهمية) مما أدى بأغلب السكان لاستعمال مسالك خارجية عند انسداد بالوعات مياه الأمطار. الإشكال أن الحي حديث النشأة مما يطرح إشكالية عيوب الإنجاز، وضعف الرقابة التقنية القبلية والبعدية.

- حي الزاوية: نلاحظ أن 37% فقط من السكان قد عبروا عن أهمية هذا المرفق بالنسبة لهم، ذلك كون الحي يفتقر للعديد من المرافق الضرورية والتي تكتسي أهمية بالغة في حياة السكان. كما أكد السكان أن هذه الشبكة أصبحت غير كافية لهذا العدد من السكان إضافة إلى أن هذه الشبكات القديمة أصبحت هشة.

2-6-2- خدمات الماء الشروب: يعتبر الماء الشروب ضروري للإنسان لما يلعبه من دور أساسي لنشاطاته نظرا لاستعمالاته العديدة والمختلفة في جميع الميادين. كما أن نوعية ماء الحنفية له أهمية بالغة بالنسبة للسكان.

الجدول رقم 29: خدمات مياه الشرب وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الماء الشروب	%91	%73	%100
أهميتها	%50	%69	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (29)، أن أغلبية ساكني حي التيفاست يستفيدون الماء الشروب وهذا بنسبة 91% وحي البشير الإبراهيمي 100% وحي الزاوية 73%. يكمن التفاوت لجملة من الأسباب تخص كل حي مثلا حي التيفاست هو حي به سكنات جماعية لهذا يصعب وصول الماء إلى الطوابق في الأعلى خاصة لهذا نجدهم يؤكدون على ضرورة توفره في الحي بنسبة 50% أما حي الزاوية نجد نسبة تزويده بالماء الشروب تقدر بـ 73% ومن الأسباب التي جعلت النسبة هكذا أن هناك سكنات لا يتوفر بها مياه شروب لعدم توصيل الشبكات، وأن كمية المياه غير كافية أيضا للحي كاملا، كما أن غالبية الشبكات انتهت صلاحيتها مما يطرح إشكالية كثرة التسربات، اختلاط مياه الشرب مع المياه القذرة وانتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH).

كما أشارت الفئة التي تستفيد من الماء بطريقة منتظمة إلا أنه ماء غير صحي ذو طعم مالح، وبه شوائب وأتربة، غالبا ما يتم استعماله لأغراض منزلية كالغسيل فقط، اما التزود بالماء الشروب فيتم من خلال شراء المياه المعدنية، أو من بائعي الماء المتجولين، وأحيانا كثيرة جلبه من المنابع الطبيعية المنتشرة بالمنطقة خصوصا منبع "يوكوس" بمنطقة الحمامات، هذا ما يؤدي إلى تكاليف مالية إضافية على الأسر وتزيد من متاعبهم اليومية.

2-6-3- الإنارة العمومية: لها فائدة وأهمية كبيرة إذ تؤدي إلى الإحساس بالأمان والطمأنينة، والتقليل من حالات السرقة، مع تسهيل حركة السكان ليلا تحت الأنظار. ناهيك على منظرها الجمالي.

الجدول رقم 30: خدمات الإنارة العمومية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الانارة العمومية	%97	%43	%100
درجة أهميتها	%55	%61	%85

من خلال الجدول رقم (30)، نلاحظ أن حي البشير الإبراهيمي يتوفر على إنارة العمومية بنسبة 100% ناهيك على ذلك أنهم يؤكدون لنا على أهمية هذا الأخير بنسبة 85% كون هذا الحي يقع على أطراف المدينة بعيدا عن أعين مصالح الأمن. أما في حي التيفاست فشكلت النسبة 97% وذلك بسبب وجود أعطاب في هذه الشبكة مع عدم اهتمام بعض السكان عند إتلاف المصابيح. أما في حي الزاوية فنجد أن الإنارة العمومية فيه بلغت نسبتها 43%، إذ تبقى نسبة ضعيفة كون الحي فوضوي مما يصعب عملية مد وإنشاء مثل هذه المرافق. كما أن الملاحظ بهذا الحي أن السكان أخذوا على عاتقهم توفير الإنارة العمومية أمام مساكنهم من خلال المصابيح.

2-6-4- التهيئة الخارجية: تعد ذات أهمية بالغة، كونها تضم شبكة الطرق والأرصفة والساحات العامة، والتي تساهم في تسهيل حركة السكان وهيكلة المجال خاصة الحضري وتجعل الحركة فيه سهلة خاصة بالنسبة لوسائل النقل المختلفة أو الراجلين والمشات.

الجدول 31: التهيئة الخارجية بالأحياء مجال الدراسة ودرجة أهميتها لدى السكان

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
التهيئة الخارجية	%100	%8	%85
درجة أهميتها	%16	%82	%40

من خلال الجدول رقم (31)، نلاحظ أن حي تيفاست مهيأ تهيئة خارجية بنسبة 100% كون الحي يقع في مركز المدينة، وهو يلقى دائما الاهتمام من طرف السلطات المحلية لإعطاء صورة جميلة عن المدينة. أما حي البشير الإبراهيمي فيتوفر على تهيئة الخارجية بنسبة 85% كون الحي حديث النشأة والتخطيط ولا تزال به بعض الأشغال خصوصا في القسم المخصص كتحصيص سكني فردي. أما بخصوص حي الزاوية فنجد أن النسبة ضعيفة جدا لم تتعدى 8%، مما يعطي صورة واضحة حول تدهور الإطار العام للتهيئة الخارجية في الحي. ربما يعود سبب ذلك كونه ي فوضوي تنعدم به إمكانية تطبيق معايير التخطيط الحضري، ناهيك على غياب دور المصالح التقنية والمجتمع المدني. هذا ما جعل درجة أهمية هذا المرفق كبيرة عبر عنها السكان بنسبة 82% لأنهم بأمس الحاجة للتهيئة وأنه إذا إستمرار الوضع هكذا سيضع الحي في عزلة.

2-6-5- خدمات النظافة وجمع القمامة: تعد هي الاخرى من الخدمات المهمة في الحفاظ على البيئة الحضرية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان.

الشكل رقم 20: جمع القمامة في الأحياء الثلاث

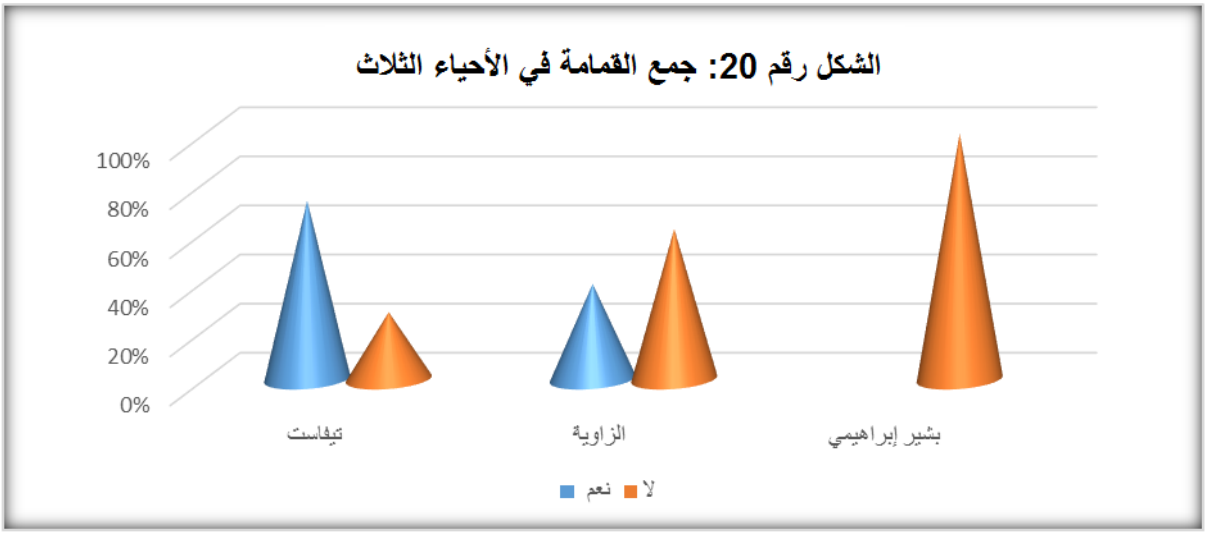

من خلال الشكل رقم (20)، يلاحظ أن:

– كل سكان **حي البشير الإبراهيمي** أشاروا إلى عدم الإستفادة من خدمة جمع القمامة بانتظام بنسبة 100% ولكن يعتمدون على مكان متفق عليه من طرف السكان تجمع فيه النفاية بعدها يتم نقلها من طرف عمال النظافة.

– أما **حي التيفاست** تمثلت النسبة بـ 73% من السكان يستفيدون بجمع القمامة بانتظام ونقص هذه النسبة يعود إلى النمط السكن الجماعي حيث يصعب التنبه بوصول عمال النظافة (الرؤية) وأيضا وقتهم يصادف وقت العمال الساكنين.

– أما **حي الزاوية** فشكلت أغلبية العينة بنسبة 61% بأن جمع القمامة لا تتم في الحي وهذا ما يفسره بسوء التخطيط أي ضيق الطرق والشوارع لهذا يصعب تحرك المركبة في الحي بسهولة، وبالتالي عدم تغطية الحي بهذه الخدمة. وأيضا بسبب الكثافة السكانية المرتفعة مما انعكس على كمية النفايات المرتفعة، ناهيك على قلة شاحنات جمع القمامة.

الشكل رقم 21: تقييم النظافة في الأحياء الثلاث

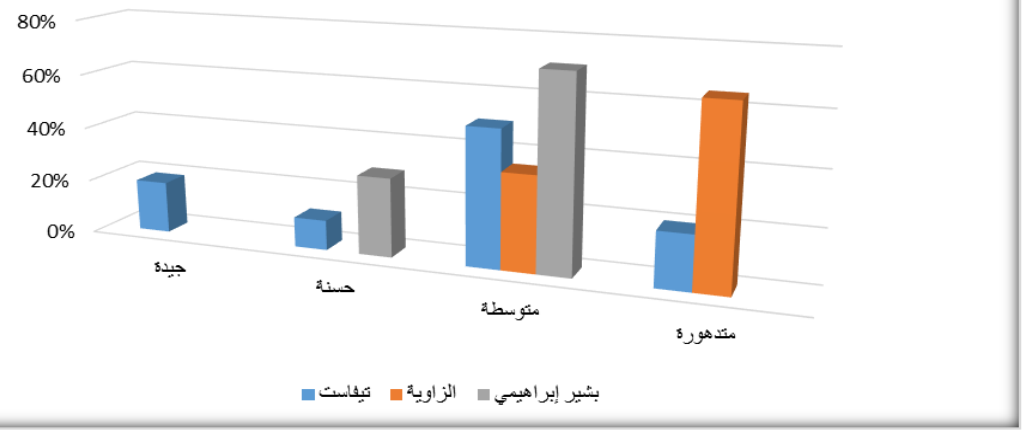

أما بخصوص تقييم خدمات النظافة فقد اتضح لنا لدى استفسارهم ما يلي (الشكل رقم 21):

– **حي التيفاست**: عبر 50% من سكان الحي أن الخدمات المتعلقة بالنظافة حالتها متوسطة. يرجع ذلك لطبيعة والموقع الجغرافي للحي، حيث يعتبر منفذ وممر لعدد كبير من الناس من خارج الحي، كونه يتواجد بالقرب من العديد من المرافق العمومية كالمستشفى الخاص بالأمومة والطفولة، كما أن بالقرب منه محطة للنقل خاصة بحافلات النقل الحضري. كما أن طبيعة سكان الحي الذين ترتفع لديهم نسبة الكراء، تجعل من عملية تضامنهم لتنظيف الحي ضعيفة. ناهيك على تواجد العديد من سكنات الحي مستغلة من طرف أطباء كعيادات خاصة، مما يجعل من استخدامها يكون نهارا فقط ودون التنسيق مع باقي سكان الحي.

– **حي البشير الإبراهيمي**: عبر 71% من السكان أن حالة النظافة بالحي متوسطة. يمكن غير أن الملاحظ ميدانيا أنها تختلف بين أجزاء الحي الثلاثة، إذ نجدها جيدة بالحي السكني الوظيفي لأساتذة الجامعة، وذلك راجع إلى مستوى التعليمي الجيد للسكان، بينما تضعف درجتها بباقي النواحي. كما تجدر الإشارة إلى أن الحي لم

يستفد من مختلف الحملات التطوعية للتنظيف والتي باشرتها السلطات المحلية (البلدية) باشراك المواطنين والتي غالبا ما كان يعلن عليها أيام الجمعة بالمساجد، على أن تجسد يوم السبت بسواعد سكان الاحياء ومشاركة البلدية بوسائل التنظيف والنقل.

– **حي الزاوية:** عبر ما نسبته 65% من عينة الدراسة إلى أن النظافة بالحي في حالة متدهورة، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى أنه حي عشوائي يقطن به فئة غير متعلمة، بالإضافة لغياب دور الفاعلين من المجتمع المدني.

2-6-6- الخدمات الأمنية: يعتبر توفر الأمن ذو أهمية بالغة وهو من العوامل الأساسية التي تراعى لأجل ضمان الاستقرار، إذ غالبا ما تنتهج الكثير من الدول المقاربة الأمنية بغية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما أن رأس المال جبان ويفضل التوجه نحو المناطق الأكثر استقرارا. كما أن غياب الأمن يؤدي إلى ظهور الكثير من المظاهر العمرانية المشوهة للمشهد العمراني للمدينة وللبنايات على حد سواء.

الشكل رقم 22: تقييم الأمن في الأحياء الثلاث لمجال الدراسة

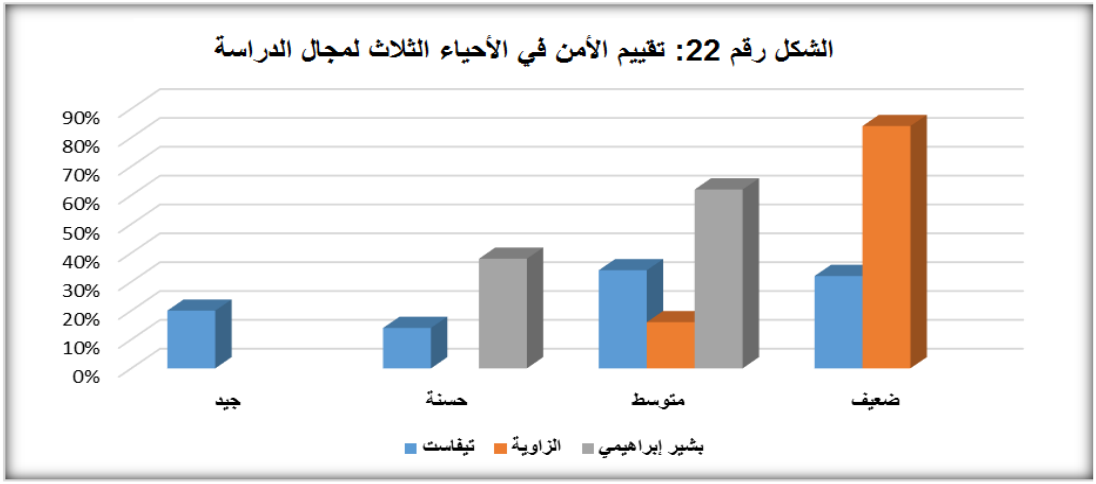

من خلال التحقيق الميداني حول تقييم الأمن بالأحياء الثلاث لمجال الدراسة لاحظنا مايلي (الجدول رقم22):

– **حي التيفاست:** عبر 34% من المستجوبين أن حالة الأمن متوسطة، رغم كون الحي يقع وسط المدينة بالقرب من مختلف المصالح الإدارية والأمنية بالمدينة. يمكن تفسير ذلك بوجود نقص في التغطية الأمنية ولما لا نقول تقصير دور الأمن في مكافحة الآفات الاجتماعية، حيث أنهم عبروا عن حييهم بأنه مركز لالتقاء مروجي المخدرات واللصوص وأنهم لا يشعرون بالأمان وخير دليل على ذلك عند توزيع الإستمارة لا يفتحون الباب بسهولة.

– **حي البشير الإبراهيمي:** عبر ما نسبته 62% من العينة أن الحالة الأمنية متوسطة بحيهم، إذ يمكن إرجاع ذلك إلى أن الحي يقع في أطراف المدينة بعيدا عن أنظار مصالح الأمن الحضري، مما يجعله عرضة للسرقة بشكل خاص، حيث لاحظنا لجوء السكان إلى اتخاذ العديد من التدابير الأمنية بشكل مفرط كوضع شبابيك حديدية على نوافذهم، شملت في كثير من الأحيان حتى الطوابق العليا بالعمارات (الطابق الاخير مثلا)، هذا ما أدى إلى تشويه المنظر العام للمباني.

– **حي الزاوية:** بلغت نسبة المعبرين من العينة بأن الحالة الأمنية بالحي ضعيفة 84%، وهذا ما يعكس ارتفاع الجريمة والسرقة والآفات الاجتماعية في الحي كونه حي فوضوي. كما أشارت أيضا مصالح الأمن الحضري التابع

لحي الزاوية أن هناك انفصال وضعف في التواصل مع السكان للقيام بمهامهم وإحساسهم بالراحة وذلك راجع أنهم مجموعات متقاربة لا يمكنهم الوقوف ضد أهاليهم وهذا يؤثر على جودة الحياة سلبا.

2-7- تحليل أسلوب ونمط الحياة الحضرية:

2-7-1- كيفية اقتناء الحاجيات زمانيا: يعتبر دراسة هذا المؤشر من الأهمية بما كان، إذ يعبر على الطريقة المتبعة من طرف السكان في اقتناء حاجياتهم الضرورية وذلك في المجال الزمني، مما يمنحنا صورة واضحة حول كيفية تعاطيهم مع ظروف الحياة الخاصة بهم وفقا لما يمتلكونه من إمكانيات مادية، وكذلك يعبر عن درجة توفر مختلف السلع والحاجيات كما وكيفا. كما يمكن من خلاله تصور النمط المعيشي للسكان خصوصا فيما يتعلق بالتقسيم الزمني للحياة الأسرية، وتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة الواحدة، مما يضفي عليها الشعور بالتضامن والاستقرار.

الشكل رقم 23: كيفية إقتناء الحاجيات زمانيا بالأحياء مجال الدراسة

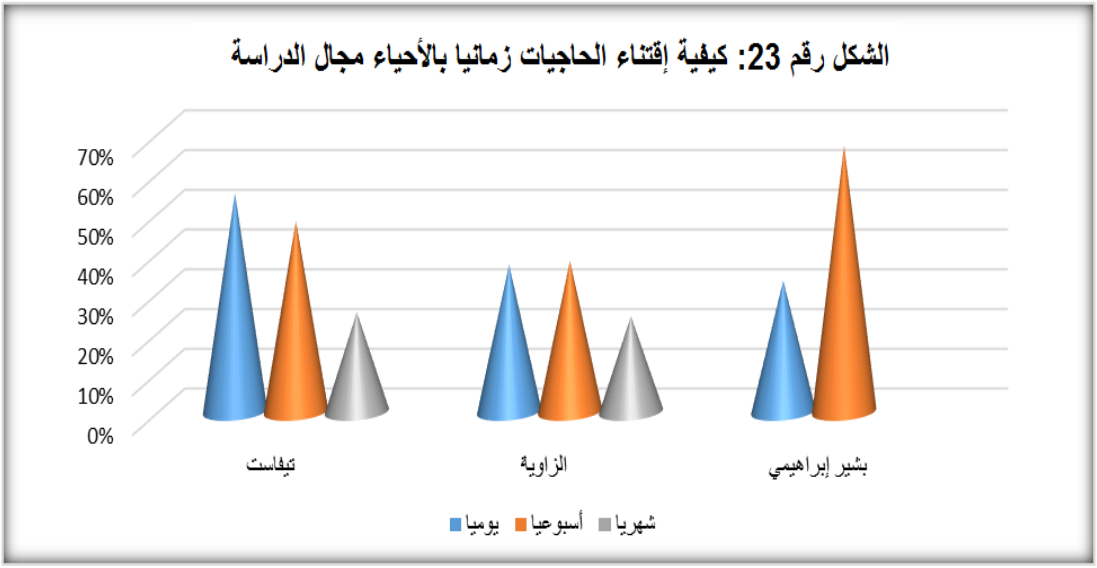

يلاحظ من خلال الشكل رقم (23)، ما يلي:

- **حي التيفاست:** يفضل ما نسبته 55% من سكانه اقتناء حاجياتهم بصفة يومية، ذلك كون الحي يقع وسط المدينة بالقرب من مختلف المساحات التجارية. لكن رغم ذلك لاحظنا وجود نسبة معتبرة منهم تفضل اقتناء حاجياتها أسبوعيا. يرجع ذلك لارتباطاتهم المهنية، كون العديد منهم موظفين وخصوصا النساء منهم.
- **حي الزاوية:** الملاحظ وجود تقارب كبير بين عدد السكان الذين يفضلون اقتناء حاجياتهم بشكل يومي ونظرائهم الذين يفضلون ذلك أسبوعيا، حيث جاءت النسب على التوالي 37% و38%. يمكن تفسير ذلك كون غالبية السكان هم من محدودي الدخل. حيث يفضل السكان ذوو الدخل اليومي اقتناء حاجياتهم يوميا وفقا لمداخيلهم. أما بقية السكان ممن يمتهنون حرفا أو أن مداخيلهم ضعيفة، فيفضلون اقتناء حاجياتهم أسبوعيا، من خلال التوجه للأسواق الأسبوعية التي عادة ما تكون الأسعار بها منخفضة وفي متناولهم.
- **حي البشير الإبراهيمي:** الملاحظ أن سكان هذا الحي يفضلون اقتناء حاجياتهم بشكل أسبوعي، هذا ما عبير عنه67% منهم. يعود ذلك إلى كون غالبيتهم من الموظفين، الذين ليس لهم وقت فراغ. كما أن العديد منهم

يفضل التوجه في عطلة نهاية الأسبوع للتنزه مع أفراد أسرته، سواء داخل المدينة أو بالمناطق المجاورة، مستغلين ذلك في التبضع واقتناء حاجياتهم، مع اشراك ربة البيت (الزوجة العاملة) في اختيار نوعية المواد والسلع.

2-7-2- كيفية اقتناء الحاجيات مكانيا: يعتبر دراسة هذا المؤشر ذو أهمية بالغة في بناء تصور واضح حول مدى توفر التجهيزات التجارية بالأحياء بمجال الدراسة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يمنحنا فكرة جلية حول مدى ارتباط ذلك بالحركة التجارية، والمنافسة بين مختلف الفاعلين بغية جلب الزبائن وتحقيق الأرباح، مما يكون له تأثير واضح على الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة للزبائن.

الشكل رقم 24: أماكن إقتناء الحاجيات بالأحياء مجال الدراسة

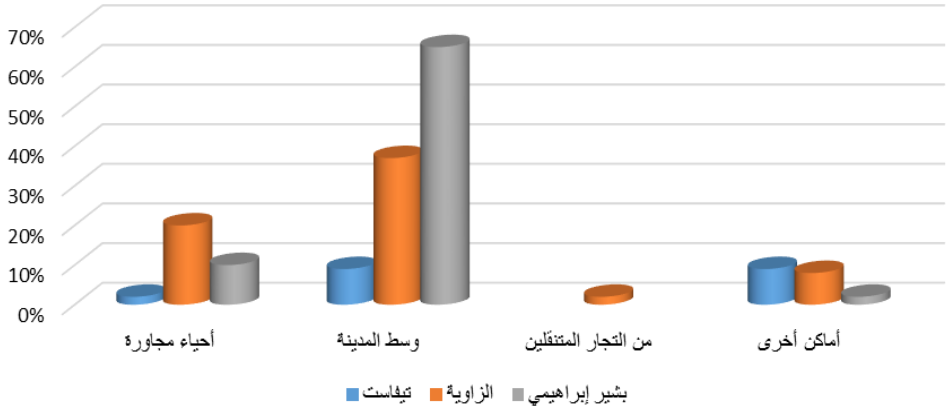

نلاحظ من خلال الشكل رقم (24)، ما يلي:

- **حي التيفاست:** عبر ما نسبته 80% من سكان الحي، أنهم يعتمدون على اقتناء حاجياتهم من دكاكين الحي، أو من متاجر وسط المدينة، أين تنتشر المساحات التجارية بكثافة ولمختلف أنواع السلع. وهذا راجع لأن وسط المدينة يعد فضاء قانوني من حيث الترخيص لمزاولة النشاط التجاري مما يشجع تنوع وتمركز أكثر الاستخدامات ذات الطابع التجاري، مع ووجود أسعار تنافسية ومعقولة.

- **حي الزاوية:** حي عشوائي يصعب فيه توفر المتاجر بصورة كافية من حيث الكم والنوع، وذلك بسبب صعوبة الحصول على التراخيص لمزاولة النشاط التجاري. أيضا ليس في مقدورهم ماديا فتح محلات، ناهيك على قربهم من مركز المدينة، هذا ما 37% منهم يفضلون اقتناء حاجياتهم منه، مع ما يوفره هذا الأخير من أسعار تنافسية في متناولهم مقارنة بمداخيلهم المحدودة.

- **حي البشير الإبراهيمي:** الملاحظ أن 65% من قاطني الحي يفضلون اقتناء حاجياتهم من المساحات التجارية المتواجدة بمركز المدينة، ضمن رحلة أسبوعية. كما أن الأسعار التنافسية وتوفر السلع بالكم والنوعية اللازمة، يجعل من هذه الفضاءات هي المفضلة لهذه الفئة من السكان، بالنظر لمستواهم المادي والثقافي، كون غالبيتهم من الإطارات والموظفين العموميين.

2-7-3- كيفية النقل والتنقل: يعتبر النقل الحضري من المتطلبات الأساسية لكل تجمع الحضري، إذ يقوم بربط مختلف أحياء المدينة ببعضها البعض، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه من تسهيلات لممارسة الحياة. ويعد تنوع وسيلة النقل الحضري مؤشرا يعبر عن مدى سهولة الحركة ومرونتها بالمدينة. كما يعد انتشار وسائل النقل الخاصة مؤشرا مهما يمكن من خلاله تصور مستوى جودة الحياة الحضرية لدى السكان.

الشكل رقم 25: وسيلة النقل المستعملة لدى سكان أحياء منطقة الدراسة

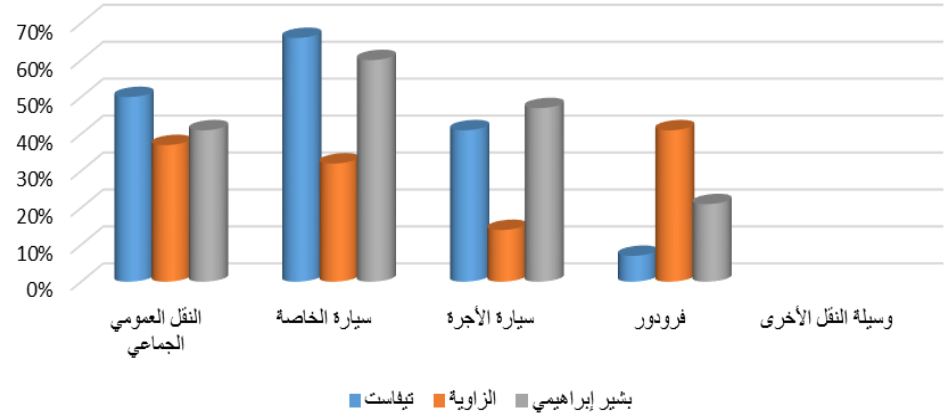

من خلال الشكل رقم (25)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- حي التيفاست: الملاحظ أن نسبة انتشار استعمال وسائل النقل الخاصة (السيارة) حيث شكلت ما نسبته 66%. كما عبر العديد من سكان الحي عن تفضيلهم استعمال أيضا وسائل النقل الجماعي، كون الحي به محطة النقل الحضري سواء جماعي أو أجرة. يمكن تفسير ذلك بكونهم، من جهة يمتلك العديد منهم السيارة، وكذلك موقع الحي وسط المدينة على مسافات وأبعاد متقاربة من مختلف أحياء المدينة، جعل من السكان يفضلون التنقل باستعمال وسائل النقل الجماعي، لما توفره من أريحية، خصوصا وأن المدينة تعرف ازدحاما مروريا يجعل من استعمال السيارة الخاصة من الصعوبة بما كان.

- حي البشير الإبراهيمي: تعد نسبة استعمال السيارة الخاصة الأكثر انتشارا إذ بلغت 60%. كما شكل الاعتماد على سيارات الأجرة نسبة معتبرة، خصوصا عند التنقلات الفردية أو عن طريق الطلب. يمكن تفسير ذلك كون غالبية السكان يمتلكون سيارات خاصة نظرا لارتفاع مستواهم المعيشي. كما أن موقع الحي في أطراف المدينة، يحتم على سكانه البحث عن وسائل النقل السريعة والسهلة لقضاء أشغالهم واقتناء متطلباتهم الحياتية.

- حي الزاوية: نجد أن أغلبية السكان يستعملون سيارات الفرودور (سيارة تحت الطلب) بنسبة 41%، ذلك كون الحي ينعدم فيه النقل الجماعي أو سيارات الأجرة. ولكن عند استعمال هاتين الوسيلتين الأخيرتين إلى آخر محطة، يعتمدون على المشي بالأقدام قرابة 95% من بعد محطة النقل الحضري وسط المدينة لمواصلة مشوارهم كما هناك فئة أخرى من العينة تقدر بـ 5% يستعملون الدراجة النارية للنقل في أرجاء الحي.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن العديد من سكان الأحياء الثلاثة، عبروا بشكل صريح لدى مقابلتهم واستجوابهم، أنهم يعتمدون بشكل كلي في تنقلاتهم ليلا على سيارات الفرودور (سواء تحت الطلب أو تلك المتواجدة في محطات النقل). هذا ما يطرح إشكالية توفر خدمات النقل الرسمي ليلا، وهي الإشكالية المطروحة بالنسبة لباقي الخدمات والمرافق العمومية، كون مدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية تنام ليلا، دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان، خصوصا وأن المدينة تعد منطقة عبور بامتياز نحو المناطق الحدودية مع تونس، أو باتجاه المدن الكبرى شرق البلاد على غرار قسنطينة وعنابة وحتى العاصمة على محور الطريق السيار شرق– غرب.

2–7–4– دور المجتمع المدني (لجنة الحي كنموذجا): يعتبر دور المجتمع المدني أساسي في الارتقاء بالإطار العام للحياة، ويتأكد ذلك في بشكل أكبر في المجتمعات المتحضرة بالمدن، وخلال الأزمات التي تمر بها البلدان، كما هو الحال مؤخرا في أزمة انتشار وباء كورونا (**كوفيد 19**) وانتهاج الدولة للحجر المنزلي، حيث كان لهذه الجمعيات واللجان دورا كبيرا في مختلف العمليات كإحصاء العائلات المعوزة، توزيع المساعدات، التوعية وغيرها. كما يمكنها أن تشكل جسرا قانونيا مهما بين السكان والجماعات المحلية، إذ أنها يمكن أن تلعب دورا جوهريا من خلال استشارتها في مختلف الخطط التنموية ضمن ما يعرف بالحوكمة الحضرية، وذلك تبعا للمقاربة التشاركية التي انتهجتها مختلف دول العالم للتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الشكل رقم 26: دور المجتمع المدني (لجنة الحي) في أحياء مجال الدراسة

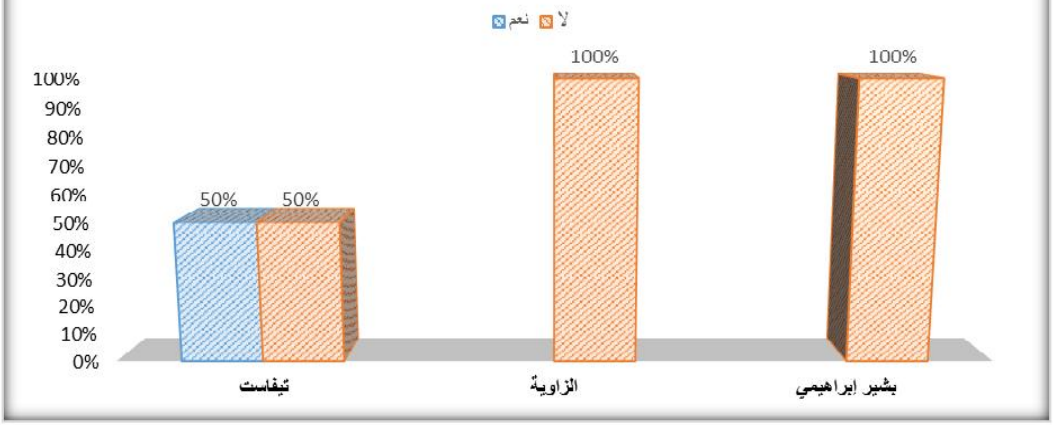

من خلال الشكل رقم (26)، نلاحظ غياب تام لتواجد لجنة الحي في كل من أحياء الزاوية وحي البشير الإبراهيمي. كون الأول حي فوضوي يحتاج سكانه إلى تنظيم أنفسهم قانونيا قبل أي إجراء آخر، في حين أن حي البشير الابراهيمي، فكونه جديد النشأة هذا ما يجعل العلاقات بين سكانه مخلخلة تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تبنى بينهم الثقة والتضامن. بالمقابل فإن 50% من سكان حي تيفاست عبروا عن وجود لجنة الحي، غير أن دورها يقتصر على المناسبات والمواعيد ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية في غياب تام لدورها البيئي أو التربوي.

2–7–5– العلاقات الإجتماعية للسكان (علاقة الجوار كنموذجا): الانسان بطبعه اجتماعي النزعة، إذ غالبا ما يميل للعيش والتعايش مع الآخرين ضمن إطار اجتماعي عام تحكمه مختلف العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية، التي يمكنها تحل محل القوانين، مما يضفي عليها نوعا من القوة التي تمكنها من لعب دور بارز في تنظيم

الحياة العامة للسكان والارتقاء بها بما يخدم الصالح العام. تبعا لذلك فإن علاقة الجوار بين سكان الحي، تعد مؤشرا مهما يساهم بشكل كبير في تنمية وترقية الإطار المعيشي للسكان.

الشكل رقم 27: طبيعة العلاقة بين الجيران في أحياء مجال الدراسة

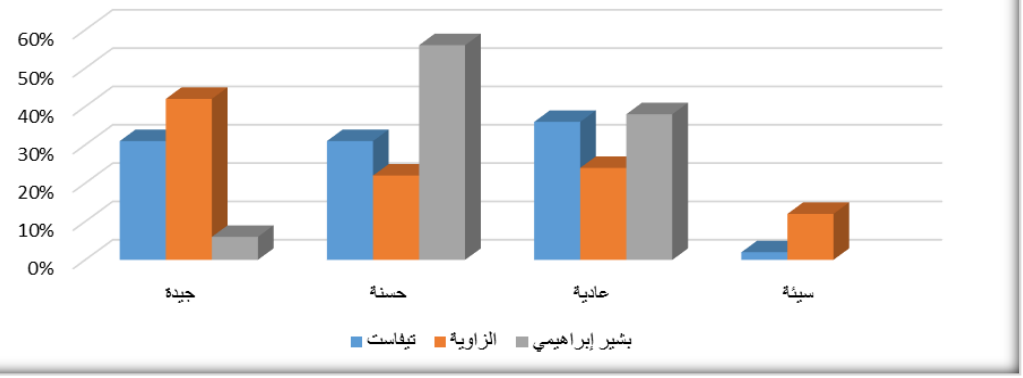

من خلال الشكل رقم (27)، نلاحظ ما يلي:

– **حي الزاوية:** وجود علاقة جيدة بين الجيران في الحي، هذا ما عبر عنه ذلك 43% من السكان. يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما يعود لكون طبيعة الحي فوضوي، بحيث نجد علاقة قرابة بين الكثير من السكان، كما أن الكثير منهم أصولهم واحدة كونهم من المهاجرين من نفس المناطق الريفية. ويمكن أيضا إرجاعه إلى الأوضاع والظروف المشتركة بين السكان جعلت منهم وحدة لا تتجزأ.

– **حي التيفاست:** كانت النسب بهذا الحي متقاربة جدا ما بين علاقات عادية بنسبة 36%، وأخرى حسنة إلى جيدة (تقريبا 30 بالمئة). يرجع ذلك لطبيعة الحي كونه قديم النشأة حيث حافظ سكانه القدامى على علاقاتهم الحسنة، غير أن مغادرة الكثير منهم للحي وظاهرة الكراء جعلت من الوافدين الجدد تربطهم علاقات عادية مع السكان الأصليين أو فيما بينهم. ويمكن إرجاع ذلك إلى هجرة السكان الأصليين وحل محلهم سكان الأطراف وهذا ما جعل عدم التوافق في السلوكيات والذهنيات معهم.

– **حي البشير الابراهيمي:** عبر 56% من السكان بأن العلاقة حسنة بشكل عام رغم أن الحي جديد النشأة. يرجع سبب ذلك كون سكان الحي غالبيتهم من موظفي القطاع العام (الوظيف العمومي)، والذين تربطهم سابقا علاقات العمل. كما يلعب المستوى الثقافي والمادي المتقارب بينهم دورا كبيرا في جعل العلاقات الاجتماعية حسنة. كما لوحظ أن سكان الحي التساهمي وكذلك التحصيص السكني الفردي من أصول جغرافية واحدة (أغلبهم من وسط المدينة).

2-7-6- مكان قضاء وقت الفراغ لدى السكان: إن توفر الأحياء السكنية على مختلف المرافق الترفيهية يعد مؤشرا هام على نوعية وطبيعة نمط الحياة السائدة خصوصا لدى فئات معينة من المجتمع كالأطفال وكبار السن، وعليه فإن الأفراد والجماعات تلجأ إلى قضاء أوقات فراغها بما يتناسب وميولاتها وإمكانيتها المادية وطاقاتها الذهنية. هذا ما يجعل من تنظيم المجال الزمني للفرد والاسرة يخضع كذلك للتنظيم المجالي بالحي أو المدينة.

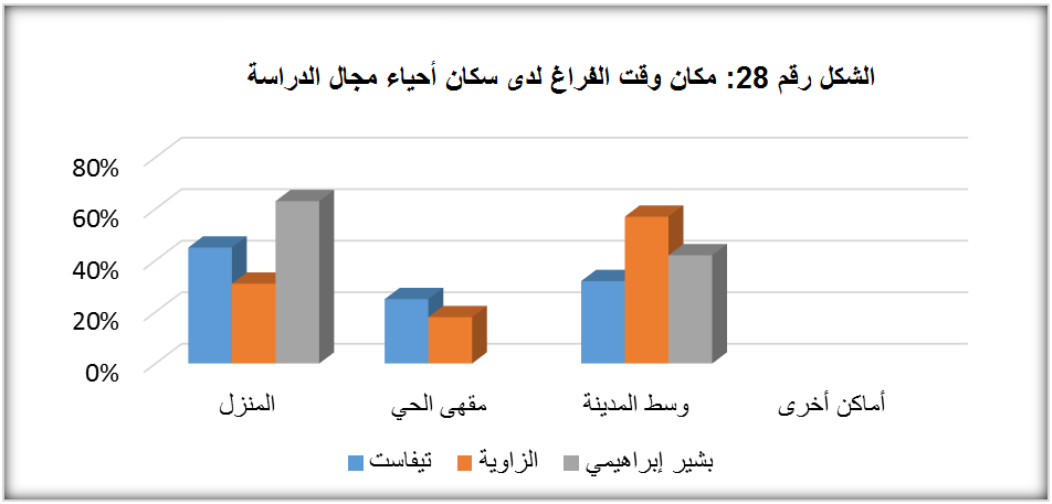

من خلال قراءة الشكل رقم 28 أسفله، نلاحظ أن أغلبية سكان حي التيفاست والبشير الإبراهيمي يقضون أوقات فراغهم بالحي فكانت نسبة حي التيفاست 45% وحي البشير الإبراهيمي 63%، حي التيفاست راجع أن البيئة غير مناسبة لقضاء وقت الفراغ لأن بها مشاهد غير لائقة ومشاكل إجرامية. أما حي البشير الإبراهيمي ذلك راجع إلى نقص وقت الفراغ السكان كونهم مرتبطين طول الأسبوع بالعمل واستغلال نهايته في قضاء الحاجيات ولهذا يبقون وقت الفراغ مع العائلة في المنزل وأيضا النقص الفادح في المرافق العمومية كالمقاهي، مساحات الخضراء والحدائق العمومية...إلخ، أما حي الزاوية 57%من العينة يقضون أوقات فراغهم في وسط المدينة لقرب المسافة وأيضا خصائص هذا الأخير(وسط المدينة) جعلت منه مركز جذب (يتوفر على مرافق عمومية) يعني أن قضاء وقت الفراغ مرتبط بمكان الشعور بالراحة، وهذا الأخير له علاقة متينة بجودة الحياة.

2-7-7- كيفية قضاء الأطفال لأوقات فراغهم: تمكن أهمية مكان قضاء الأولاد وقت فراغهم كونها فضاءات مخصصة للأطفال تهدف إلى اللعب والتسلية. كما أن توفر مثل هذه المرافق من شأنه تنمية القدرات الذهنية والجسدية لدى الأجيال الناشئة، مما يضفي على الحياة الأسرية نوعا من الطمأنينة والبهجة.

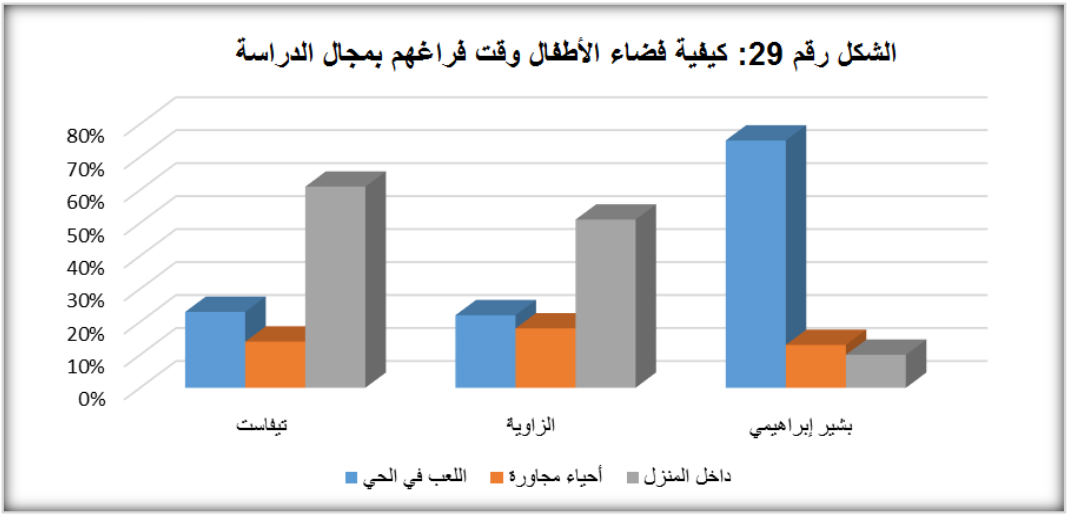

من خلال الشكل رقم (29)، يلاحظ أن أغلبية الأطفال بحي التيفاست يقضون أوقات فراغهم داخل المنزل بنسبة 61% وهذا راجع إلى أن البيئة غير مناسبة للعب بالرغم من توفر مرافق التسلية التي تسودها مشاهد مخلة بالحياء مما يجعلهم في خوف على أبناءهم لأنها تمس تربيتهم بالسوء. أما حي البشير الإبراهيمي فنجد أن نسبة 51% يقضون أبناؤهم وقت فراغهم في المنزل كون البيئة تفتقر إلى مرافق التسلية والترفيه. أما بحي الزاوية فإن 75% منهم يقضون أوقات فراغهم في الحي بالرغم من غياب المرافق مما يدفعهم للعب في الطرقات وأماكن رمي القمامة وهذا ما يهدد حياتهم.

2-7-8- مدى تحقيق السكان للاكتفاء الذاتي: يلجأ الإنسان في غالب الأحيان إلى تحسين ظروف المعيشة والارتقاء بنمط حياته، عندما يحقق اكتفاءه الذاتي من الضروريات الأساسية للحياة، وعليه تجد أفراد الأسر الفقيرة يتكاتفون ويتعاونون فيما بينهم لتحسين مداخيلهم المادية، مع التقليص قدر المستطاع من الكماليات. كما قد تلجأ الأم أو ربة البيت للخروج للعمل بغية مساعدة الأب في توفير لقمة العيش، أو لتوفير مداخيل إضافية يمكن استغلالها في تحسين ظروفهم المعيشية. وجدير بالذكر أن مفهوم الاكتفاء الذاتي يختلف من فرد إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى وحتى من مجتمع لآخر. لكن في الغالب أن المفهوم السائد هو مدى توفير الاحتياجات الأساسية للعائلة طيلة الشهر دون اللجوء للاقتراض أو الاستدانة.

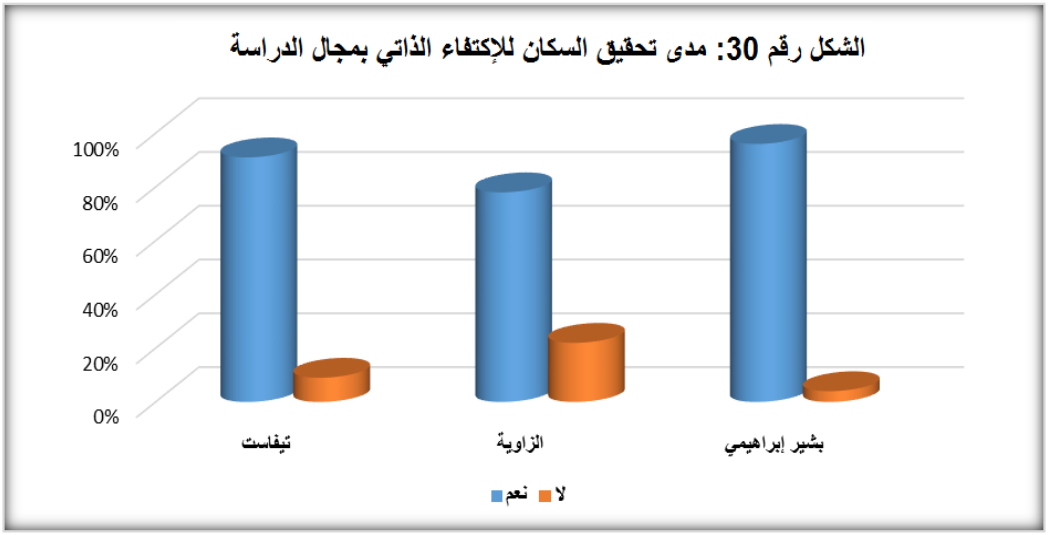

من خلال نتائج الدراسة الميدانية المبينة في الشكل رقم (30)، نلاحظ أن سكان كل من حي البشير الإبراهيمي وحي تيفاست يحققون اكتفاءهم الذاتي بنسب عالية وصلت إلى وجود 96% و91% على التوالي. يمكن تفسير ذلك بالمهنة حيث أغلبية سكان هذين الحيين من فئة الموظفين (إطارات بالإدارة، شرطة، أساتذة جامعيين...)، كما أن العديد منهم مزدوجي الدخل (الأم عاملة). هذا ما يفسر ارتفاع المستوى المعيشي لدى الأسر القاطنة بهذه الأحياء من خلال التجهيزات المنزلية المتوفرة بالمسكن خصوصا السيارة الخاصة وبعض التجهيزات الكهرومنزلية. ناهيك على أن العديد منهم يلجأ إلى الاستجمام في العطل السياحية خارج المدينة

(بالمناطق الساحلية للوطن، تونس...) خصوصا خلال فصل الصيف كون المنطقة تنتمي إلى النطاق المناخي الشبه الجاف.

أما حي الزاوية فقد عبر ما نسبته 78% من السكان فقط أنهم يحققون الاكتفاء الذاتي. يرجع ذلك بالأساس إلى طبيعة المهنة كون الكثير منهم من محدودي الدخل. هذا ما يحرم هذه الأسر من السياحة الداخلية أو الخارجية، في ظل نقص مناطق الترفيه بالمدينة أو غلاء الأسعار بالنسبة لكثير من الأسر، كمثال على ذلك يكلف الأسرة الواحدة (4 أفراد) الدخول إلى المنتجع العائلي (Golden Park) ما يفوق 2000 دج مع القليل من المشروبات والألعاب للأطفال.

2-8- دراسة درجة رضى السكان على مستوى خدمات المصالح التقنية:

يعبر هذا المؤشر على مدى رضى السكان عن الخدمات التي تقدمها مختلف المصالح التقنية للسلطات المحلية، وخاصة في ظل الاحتكار السائد لهذه الخدمات من طرف شركات عمومية على غرار سونلغاز، الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير وغيرها.

الشكل رقم 31: مدى رضا السكان على مستوى خدمات المصالح العمومية بمجال الدراسة

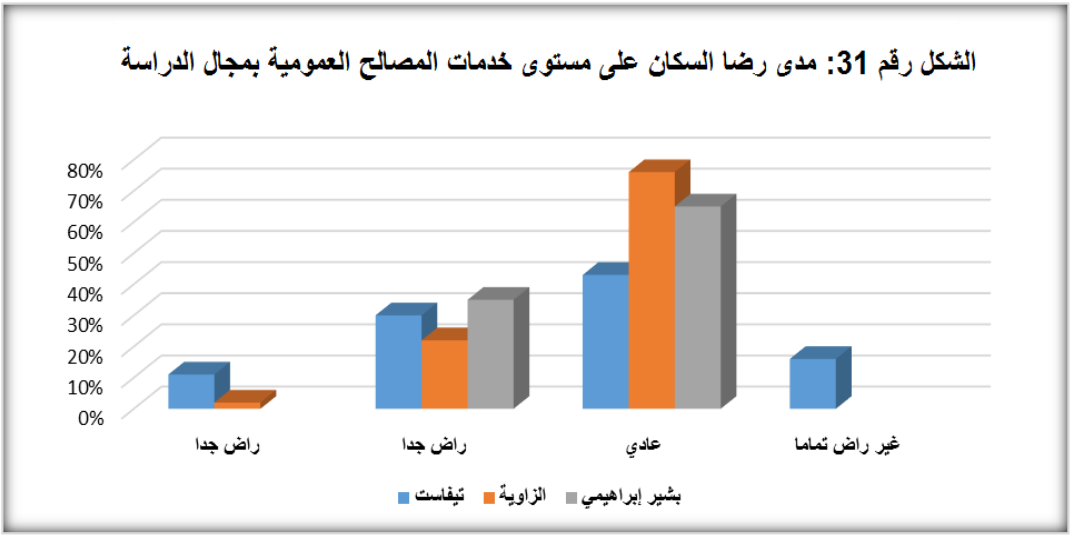

من خلال الشكل رقم (31)، يتبين أن الفئة الأكبر من حي التيفاست أشارت أن درجة مستوى الخدمات المصالح التقنية عادية 43% وسكان حي البشير الإبراهيمي أيضا من الدرجة عادية بنسبة 65% وحي الزاوية سكانهم غير راضية بنسبة 76% ويكمن هذا الفرق في تقصير المقاربة التشاركية من خلال استشارة ومشاركة الساكن مما يجعل المجهودات المصالح لا تلبي إحتياجات المواطن حسب رغبته وطموحه ومتطلباته.

2-8-1- تقييم السكان لوضعية السكن في الحي: يمنحنا دراسة هذا المؤشر صورة واضحة حول مدر رضى السكان عن السكن بالحي بشكل عام، مما يجعل من الاستقرار به أو إمكانية مغادرته، وحتى إحداث تغييرات على السكن، خصوصا إذا كان معدل شغله مرتفع. كما يعتبر نمط السكن وطبيعته القانونية عاملا أساسيا في هذا المجال.

الشكل رقم 32: تقييم وضعية السكن في الأحياء الثلاث

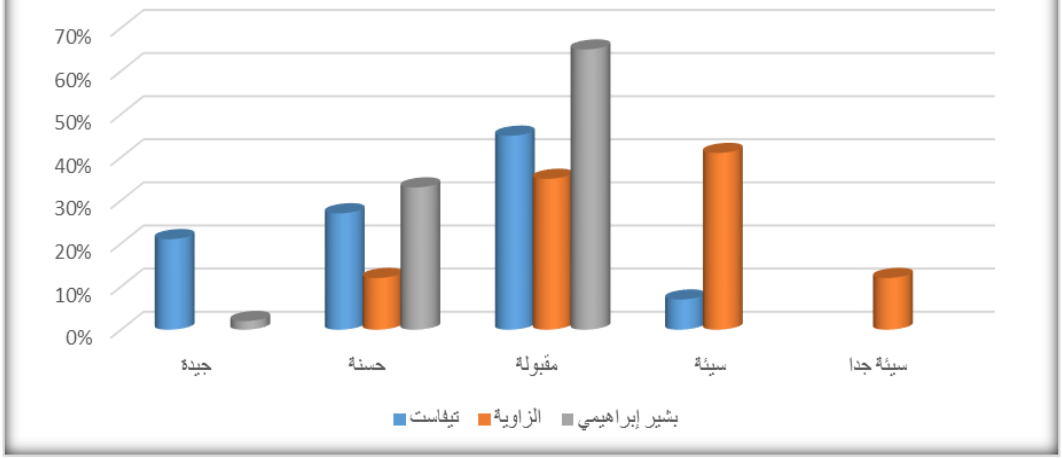

يلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان حي التيفاست أقروا أن الوضعية ما بين حسنة وجيدة (حوالي 40 بالمئة)، بينما كانت مقبولة بنسبة 45%. يرجع ذلك لطبيعة السكن إذ غالبيتهم يحوزون على عقود الملكية، بالإضافة إلى موقعه بالقرب من وسط المدينة. اما سكان حي البشير الإبراهيمي، فقد عبر 65% منهم أن الوضعية مقبولة، يرجع ذلك بالأساس إلى كون الحي حديث النشأة ويفتقر للعديد من المرافق الخدماتية، كما ان موقعه بعيدا عن وسط المدينة يشكل عاملا مهما في هذا الصدد. أما بخصوص سكان حي الزاوية، فقد أشار 50% منهم أن الوضعية من سيئة إلى سيئة جدا. في حين عبر 10% فقط أنها حسنة. هذه النسب هي منطقية جدا بالنظر لطبيعة السكنات بالحي الفوضوية، والذي يفتقر كذلك للبنى التحتية والمرافق الخدماتية.

2-8-2- تقييم حالة المسكن بالحي وإمكانية تغييره: يعبر هذا المؤشر على مدى رضا السكان عن المسكن الذي يقطنون فيه من خلال طبيعته القانونية، محتوياته من المرافق والهياكل وكذلك مساحته التي لها علاقة مباشرة بدرجة التزاحم في الغرفة والمسكن. كل هذه العوامل من شأنها الدفع بالأسرة إلى إحداث تغييرات على النمط المعماري للسكن مما يجعلها تحت طائلة مخالفة القانون كما هو مشاهد في العديد من السكنات الجماعية بالعمارات (تحويل F2 إلى F3 مثلا أو تحويل الشرفات وضمها إلى الفضاء الداخلي للمسكن). كل ذلك ينتج عنه تشويه للمشهد العمراني للواجهات السكنية ويؤثر على الهوية العمرانية والمعمارية للمدينة.

الشكل رقم 33: رأي السكان في إمكانية تغيير المسكن في أحياء مجال الدراسة

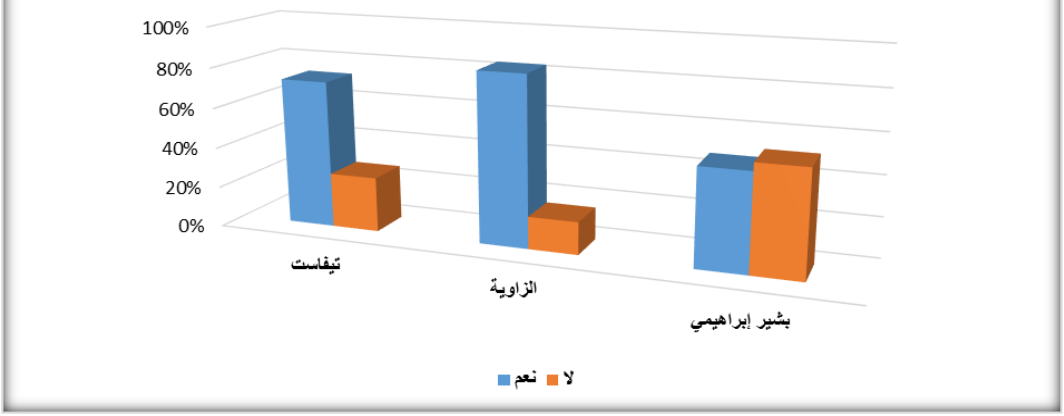

يلاحظ أن أغلبية سكان حي التيفاست يرغبون في تغيير المسكن بنسبة 73% وهذا راجع إلى عدم وجود ما يشجع البقاء في الحي سواء كانت أسباب المزرية للسكن من الضيق، أو الرغبة في التنازل للمسكن للأبناء المقبلين على الزواج وتفضيل الإقامة في سكن فردي في أطراف المدينة، خاصة بعد سن التقاعد. ناهيك على وجود فئة منهم ممن يقعون تحت طائلة الكراء المرتفع. كما كبر الأسرة وامتدادها أيضا يدفع بالعديد منهم للبحث عن السكن الواسع. كما عبر العديد منهم عن وجود ظروف لا تشجع في نظرهم على البقاء كالضجيج (التلوث السمعي)، الفوضى والضغط وجود مشاهد غير لائقة (التلوث البصري)، وأيضا تفضيل السكن الفردي بعيدا عن مشاكل الجيران بعدما هاجرت الأسر الأصلية (صعوبة الاندماج والانسجام الاجتماعي). أما حي البشير الإبراهيمي نجد أن أغلبية العينة لا يرغبون في تغيير المسكن، ويرجع ذلك أن مساكنهم قريبة من مكان العمل. أو أنهم يحوزون علة الملكية (تحصيص فردي بمساحة 210 م^2 للمسكن). كما أن السكنات التساهمية حديثة النشأة في ظل تواجد عدد قليل من أفراد الأسرة (الأسرة النووية). كما أن القاطنين منهم بالسكنات الوظيفية مرتبطون بها مهنيا، وكونها واسعة وتتوفر على مختلف الخدمات والمرافق هذا ما جعل النسبة إجمالا تصل حد 52% من سكان الحي لا يرغبون في تغييرها. أما حي الزاوية فقد عبر ما نسبته 84% عن رغبتهم في تغيير المسكن وهذا يرتبط أساسا بالحالة المزرية للحي بالدرجة الأولى، مع كون الطبيعة القانونية للسكن غير واضحة المعالم كونها سكنات فوضوية، لم يتم تسويتها بعد، مع تماطل السلطات المحلية في تطبيق قانون التسوية 08/15 رغم مرور عشرية كاملة منذ انطلاق العمل به، غير أن نسبة السكنات التي تم تسويتها بقيت ضعيفة، مع ما ينتج عن هذه العملية من تبعات وتكاليف مالية باهظة تثقل كاهل السكان الذين هم في حد ذاتهم يجدون إشكالا في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأسرهم.

2-8-4- رأي السكان في إمكانية تحسين وضعية نمط المعيشة بالحي: حاولنا من خلال هذا المؤشر اختبار السكان في نظرتهم إلى حيهم، ومدى وجود إمكانية لتحسين الوضعية إجمالا سواء من خلال ما يتوفر عليه الحي من إمكانيات، أو من خلال رغبة السكان في المساهمة والمشاركة في ذلك.

الشكل رقم 34: رأي السكان في إمكانية تحسين وضعية المعيشة بالحي

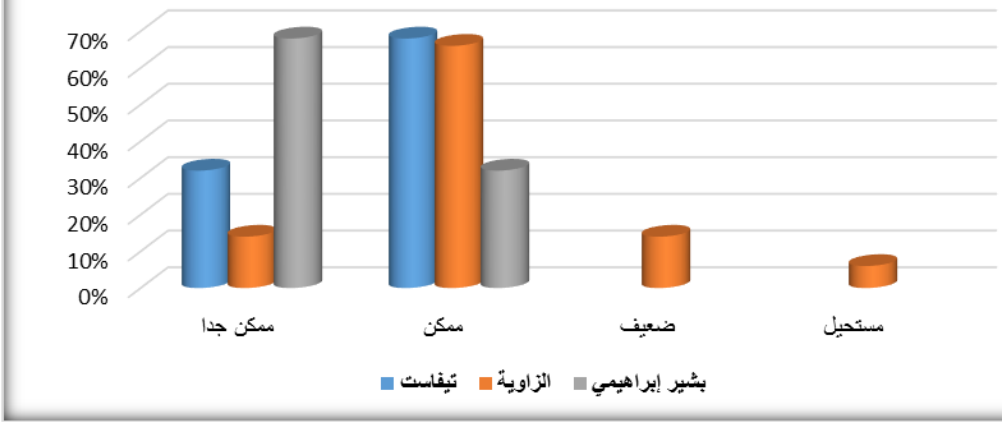

من خلال الشكل رقم (34)، نلاحظ أن نسبة التفاؤل كبيرة جدا لدى سكان الأحياء الثلاث، حيث عبر أزيد من 60% منهم عن وجود إمكانية لتحسين وضعية الحي. وعليه يمكن الحكم إجمالا أن التفاؤل جيد في الأحياء الثلاث هذا يعني أنه ليس من المستحيل تحسين نمط المعيشة للساكن حسب رغبته ومتطلباته، وهذا ما يجعل الإستقرار جيد ويرفع هذا من جودة الحياة في المحيط بعيدا على تأثيرات الفوارق المجالية ويبقى الساكن له طموح بتغير حياته إلى ما هو أحسن بشرط أن يجد استجابة من طرف السلطات المحلية التي يقع على عاتقها التنظيم والتوجيه. ومما يدل على ذلك هو الاستجابة الكبيرة التي لاحظناها لدى السكان من خلال حملات التنظيف أو التعقيم التي باشرتها السلطات المحلية في كثير من المرات من خلال النداءات عبر المساجد، أو في ظل الجائحة الاخيرة التي ألمت بنا إثر فيروس كورونا (كوفيد 19).

2-8-5- تقييم مدى رضا السكان بنمط المعيشة في الحي: من خلال هذا المؤشر حاولنا استخلاص مدى رضا السكان عن المعيشة إجمالا في الحي في ظل جميع العناصر التي تم التطرق لها سابقا، بما في ذلك العوامل الداخلية المتعلق بالسكن، أو الخارجية المتضمنة الحي وما يحتويه من هياكل ومرافق، مع اشراك مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالسكان في حد ذاتهم. وهذا بغية أخذ نظرة عامة وشاملة عن مستوى جودة الحياة بالحي. لكن رغم ذلك يبقى من الصعب معرفة مدى رضا السكان عن نمط معيشتهم بالاعتماد فقط على بعض المؤشرات المدروسة، لأن مثل هذه الأحاسيس تبقى نسبية، وتتغير تبعا للزمن والظروف العائلية للأسرة.

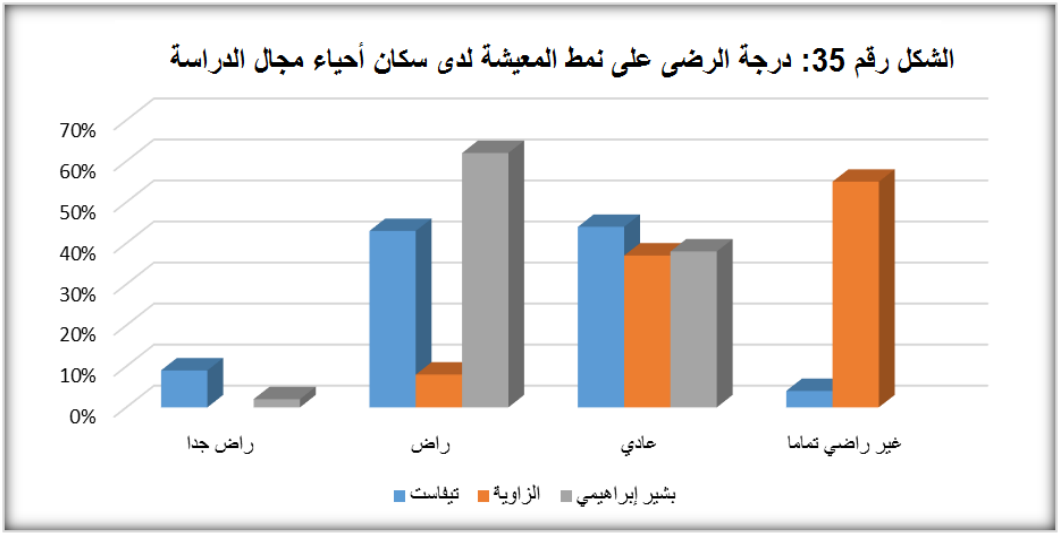

الشكل رقم 35: درجة الرضى على نمط المعيشة لدى سكان أحياء مجال الدراسة

من خلال الشكل رقم (35)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- حي التيفاست: عبر أزيد من 40% من سكان الحي أنهم راضون عن نمط المعيشة بالحي، في حين عبرت نفس النسبة تقريبا عن إحساسها العادي في هذا الصدد، هذا ما يجعل الحكم العام يميل نحو النمط الحسن، أو بالأحرى وجود نوع من الرضى بشكل عام، خصوصا وأن حوالي 10% منهم عبروا عن رضاهم بشكل جيد. هذا ما يدفعنا للقول بأن الحي بالنظر لموقعه وما يحتويه من مرافق وتجهيزات يعد مجالا حضريا مناسبا للسكن.

- حي الزاوية: عبر حوالي 55% من السكان بأنهم غير راضين تماما عن نمط المعيشة بالحي، بينما عبر أزيد من 30% منهم أن إحساسهم عادي. هذا ما يدفعنا للقول بأن الإحساس العام السائد بالحي هو عدم الرضا عن

نمط المعيشة، إذ غالبا ما يعبر الكثير عن عدم الرضا باللامبالاة وتترجم بالقول "عادي" (Normal). هذا الإحساس هو الغالب لدى السكان والذي ترجم كم من مرة من خلال احتجاجات السكان عن عدم رضاهم عن الوضع العام بالحي.

– **حي البشير الإبراهيمي**: عبر 62% من سكان الحي عن رضاهم بالنمط المعيشي بشكل عام، بينما عبر حوالي 35% منهم بأن الأمر عادي. هذا الإحساس الاخير الذي يمكن تصنيفه في خانة الرضا الممزوج بنوع من اللامبالاة بالوضع القائم. كما عبر نسبة ولو ضئيلة (أقل من 5%) عن رضاهم الجيد عن الوضع القائم بالحي. يعتبر هذا الإحساس منطقي لدى هذه الفئة بالنظر لحداثة نشأة الحي، وكذلك بالنظر لمستواهم المادي والثقافي، الذي يغطي على العديد من النقائص التي تتمثل في بعض المرافق والتجهيزات كالخدمات الصحية، الدينية والبريدية وغيرها.

المبحث الثاني: تقييم الفوارق المجالية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية بمجال الدراسة

خلال هذا المبحث سنحاول استخراج مختلف الملاحظات والاختلالات المسجلة بخصوص مختلف المتغيرات العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية وأثرها على جودة الحياة، ثم بعدها سنحاول تقديم مختلف الاقتراحات التي من شانها التقليل من أثر الفوارق المجالية على جودة الحياة بمجال الدراسة.

1- المتغيرات وأثرها على جودة الحياة بمجال الدراسة:

من خلال المعاينة الميدانية وتحليل نتائج الاستمارة الاستبيانية الخاصة بمؤشرات جودة الحياة توصلنا لما يلي:

1-1- المتغيرات العمرانية لجودة الحياة في مدينة تبسة:

من خلال دراستنا للمتغيرات العمرانية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بأحياء مجال الدراسة، لاحظنا ما يلي:

- توزيع متباين واضحا فيما بينها من حيث المتغيرات العمرانية، عكسته الظروف التي نشأت فيها الأحياء السكنية وخصائصها العمرانية والتحولات المجالية التي طرأت عليها والتي سوف تؤثر سلبا على مستويات جودة الحياة في كل حي عن غيره، والوضعية التي يشهدها والظروف التي يعيشها ساكنيه؛
- التوزيع الغير المتوازن للأنماط السكنية الذي يشكل مؤشرا صريحا يسمح بإعطاء صبغة معينة للحي وتأثيرها للحي في مستوى نوعية الحياة به؛
- مشهد عمراني غير مريح وغير قانوني يتصف بالفوضى نتيجة المخالفات العمرانية؛
- التباين في ملائمة السكن والبيئة السكنية؛
- التفاوت في مستويات التهيئة والصيانة للمساكن وخاصة لشبكة الطرق ومستلزماته؛
- التباين في وفرة فضاءات الراحة ولعب الأطفال وحتى إن وجدت تفتقد إلى ما يلبي حاجة المستفيدين؛
- ضيق السكن وعدم تناسبه مع الأفراد؛
- غياب عملية ترميم لبعض البنايات سواء كانت جماعية أو فردية.

1-2- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لجودة الحياة:

- تباين في تركز وتكدس الكبير للأحجام السكانية مما يؤدي إلى استقرار في مسكن أكثر من أسرة مما يؤسر سلبا على نوعية الحياة الحضرية بالمدينة؛
- سجلت المدينة ارتفاع في فئة السكان القادرين على العمل ودفع الحركة الإقتصادية وهو ما يساهم في ارتفاع درجة الرفاه الحضري؛
- التباين في العلاقات الاجتماعية بين السكان وهم ما يفسر الاختلاف في مستوى جودة المحيط السكني؛
- الاختلاف في نسبة امتلاك" السيارة ومرافق المسكن والدخل الفردي للأسرة مما يؤدي إلى فروق في مستوى جودة الحياة.

1-3- المتغيرات البيئية لجودة الحياة:

- التوزيع الغير العادل للمساحات الخضراء وهذا بسبب الظروف التي ظهرت فيها الأحياء والأوضاع؛
- فقدان المساحات الخضراء لوظيفتها التي صممت لأجلها؛
- التقلص المستمر لهذه المساحات بسبب استغلالها لغير هذا الغرض؛
- الرمي المتبعثر والعشوائي للنفايات ونقص عدد الحاويات والتغطية الغير المتوازنة العمال والعتاد.

1-4- متغيرات البنية الأساسية والخدمات لجودة الحياة:

- الفرق بين الأحياء في درجة التغطية بالخدمات الأساسية ومدى إشباعها لاحتياجات السكان والتي من شأنها التأثير في نوعية الخدمة التي يتلاقاها السكان على مستوى التجهيزات المتواجدة بالأحياء خاصة في الأحياء العشوائية؛
- التباين في خدمة النقل الحضري والوسائل مما يؤدي للعزلة فهذا ما يحدث فوارق مجالية من حيث درجة الحياة الحضرية؛
- توفر وتغطية المدينة بشبكات التقنية كهرباء، غاز، صرف صحي، عموما تغطية شاملة وجيدة وبها تحقق الحاجة والرغبة؛

2- الاقتراحات والتوصيات

من خلال المعاينة الميدانية لمنطقة الدراسة والإعتماد على نتائج تحليل الاستمارة الاستبيانية قمنا بتحديد أهم النقائص والمشاكل التي تعاني منها مدينة تبسة وعليه تعرفنا على مستوى جودة الحياة بداخله ذلك تبعا لمؤشرات الجانب البيئي والعمراني والاقتصادي والاجتماعي تبين لنا هناك فوارق في مستوى جودة الحياة فيها نتيجة عدة عوامل وأسباب، ومن أجل الإرتقاء وتجويد البيئة الحضرية وتحقيق التوازن في مستوى المعيشي بينهم وضع حلول مناسبة لمختلف النقائص والوصول لتحقيق جودة حياة حضرية تلبي مختلف متطلبات واحتياجات السكان كما ونوعا لضمان حياة كريمة للسكان تذكر فيما يلي:

2-1- الجانب الاجتماعي:

- الحد من معدلات الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة للسكان مع التركيز على احتياجات الفئات منخفضة الدخل؛
- توفير مستويات مرتفعة لجميع المواطنين والإهتمام بقضايا الفقر والمهمشين والمرأة خاصة المطلقة والأرملة؛
- تحقيق تنمية شاملة بالاستشارة ومشاركة فئات المجتمع التي ترتكز على الديمقراطية واحترام حقوقهم؛
- تحقيق حدة توطين التوزيع الطبقي للمجتمع الذي يجمع مجتمعات أحادية غير متوازنة بين المجتمعات الأغنياء والفقراء؛
- تحقيق التواصل الاجتماعي عن طريق إنشاء أماكن للالتقاء لتقوية الروابط الاجتماعية؛
- توزيع السكنات حسب عدد الأفراد الأسرة؛

- مراعاة وحدة الجيرة والانتماء؛
- ملائمة تصميم الحي خاصة الفضاء العمومي لاحتياجات كافة الفئات خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- إقامة مخطط غير عشوائي ذو نسق عمراني وتركيب وظيفي متنوع ومتكامل بحجم مناسب يتوافق مع الرؤية القومية؛
- القيام بحملات التوعوية للسكان عن طريق الإذاعة الجرائد...؛ لأجل رفع مستوى الوعي لدى الساكن تجاه بيئته من خلال المحافظة عليها وتحسينها؛
- إنشاء لجنة من اجل التسيير الجيد والحفاظ على الحي.

2-2- الجانب الإقتصادي:

- إنشاء محلات حرف أو تجارة بسيطة في حي يستفاد منها الفئة ذات مستوى تعليمي ضعيف (الأمي والمتوسط مثلا) لأجل ضمن لهم مهنة؛
- فصل شبكة مياه الأمطار عن الصرف الصحي وإقامة محطات لتجميع مياه الأمطار على مستوى المدينة مرورا بالأحياء السكنية وإقامة أيضا محطات لتصفية المياه الصرف الصحي؛
- تحويل النفايات المنزلية ذات مردود اقتصادي بالإعتماد على مكون الكرتون والبلاستيك والزجاج والمادة العضوية.

2-3- جانب العمراني:

2-3-1- التدخل على مستوى الإطار المبني:

2-3-1-1- السكنات الفردية:

- إلزامية إتمام اشغال إنجاز المباني وفقا لمعايير الإنشاء؛
- فرض شكل معماري للواجهات للتناسق في الألوان لإعطاء منظر عمراني متجانس؛
- إعطاء سكنات جماعية للفئة ذات سكن الهش وخاصة السكنات المتواجدة في أماكن الارتفاق والحرص على المجال الأخير بالمراقبة المستمرة حتى لا يشغل مرة أخرى؛
- المراقبة الدائمة للمجال الحضري ووضع تدابير ردعية في ميدان عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير وتحديد حدود البناء وقواعد التعمير وجعلها مطابقة لما جاء في أدوات التعمير (PDAU وPOS)؛
- تفعيل قانون 15/08 لتسوية البنايات الفوضوية؛
- التحكم في الكثافات العمرانية والبنائية ونوعية الاستعمال والأنشطة من خلال اشتراطات تخطيطية محددة؛
- تحقيق التوزيع العادل لفرص التنمية بين الأحياء في المدينة للحد من التفاوتات وظاهرة الإستقطاب الحضري وتحقيق التكامل والتوازن العمراني في إطار منظومة عمرانية مستدامة؛

- تكوين كيان عمراني يحاكي الحداثة العمرانية.

2-3-1-2- السكنات الجماعية:

- إزالة مختلف التدخلات التي قام بها السكان على مستوى العمارات كالواقي الحديدي والستار والحاجب وضمان المراقبة المستمرة من طرف شرطة البيئة والعمران والجمعات المحلية؛
- طلاء واجهات العمارة بلون موحد ومنسجم ذو نوعية رفيعة والالتزام باقتناء اللون مناسب الذي منظر حضري متناسق من أجل التجنب التلوث البصري؛
- إصلاح الإنارة العمارة وتهيئة مداخل العمارات؛
- التقييم العمارات مدة الإهتلاك.

2-3-2- التدخل على مستوى الإطار غير المبني:

2-3-2-1- التدخل على مستوى التهيئة الخارجية:

- تعبيد الطرق الرئيسية أو الثانوية أو الثلاثية بنوع جيد من الزفت وتجنب النوعية الرديئة؛
- مراقبة الأشغال ومتابعتها وجعلها في وقت محدد؛
- وضع أعمدة إنارة ذات شكل حضري؛
- إعداد وتهيئة الأرصفة وفق المعايير المطلوبة من أجل إعطاء منظر جمالي وإعادة تبليطها ببلاط يتماشى مع خصوصية التجمع من جهة ومواكبة العصر من جهة أخرى وطلائها بطريقة منتظمة؛
- تشجير بعض الأرصفة ومحافظة مجال الرؤية القانوني؛
- وضع سلات وحاويات المهملات؛

2-3-2-2- التدخل على مستوى مواقف السيارات:

- إنشاء مواقف جديدة وفق إحتياجات واستعمالات المجال الحضري؛
- إعادة تهيئة المواقف القديمة وتوسيعها؛
- تدعيم مواقف السيارات بغرس الأشجار لتوفير الظل والراحة وإعطاء منظر حضري جميل وتجهيزها بالإنارة وسلة المهملات.

2-3-2-3- التدخل على مستوى فضاءات الراحة ولعب الأطفال:

- إنشاء فضاءات حضرية جمعية ذو خصائص عالية الجودة بحيث يشعر كل من الآباء والأبناء بالراحة؛
- إنشاء أماكن للعب الأطفال ذات جودة رفيعة ومجهزة بمختلف الألعاب التي تعمل على تنمية قدراتهم الفكرية الجسدية؛
- توفير الأمن والحماية في أماكن لعب الأطفال؛
- توفير مساحات ترفيه والراحة لفئة الشباب والكهول حسب متطلباتهم.

2-4- الجانب البيئي:

2-4-1- التدخل على مستوى المساحات الخضراء:

- إنشاء مساحات خضراء منسجمة لتقليل من مساحات الفوضوية والتلقائية المشوهة للمنظر الحضري؛
- غرس الأشجار من الأحسن أن تكون دائمة الاخضرار والازهار على مستوى التجمع وصيانتها؛
- تشكيل مساحات بالعشب الطبيعي والسقي المستمر لها من أجل توسيع الرؤية البصرية الخضراء داخل الكتلة العمرانية.

2-4-2- التدخل على مستوى النفايات الحضرية الصلبة:

- وضع حاويات قمامة في أماكن مناسبة وأن تكون كافية لاستيعاب الفضلات المرمية من طرف السكان؛ وجب الإلتزام كل من السكان بمكان واوقات رمي القمامة ورفعها من العمال؛
- تعويض الحاويات القديمة بأخرى جديدة ذات مظهر لائق وكافية لكمية القمامة.

2-4-3- التدخل على مستوى الشبكات التقنية:

2-4-3-1- شبكة المياه الصالحة للشرب:

- المواظبة على تقديم المياه بانتظام وأن تكون الكمية كافية وفق حاجة السكان؛
- الإصلاح والصيانة وإعادة الشبكات التي تحتاج ذلك لتفادي شرب المياه الملوثة؛
- الاستمرار في معاينة المياه معاينة طبية لتفادي الأمراض الناجمة عن المياه غير الصحية.

2-4-3-2- شبكة الصرف الصحي:

- إعادة النظر على قطر القنوات لتفادي الانسداد وجعها تراعي الزيادة السكانية حتى تبقى كافية؛
- تحديد شبكة الصرف الصحي المتهالكة؛
- تصليح وتنظيم القنوات والبالوعات المسدودة وإعطائها نظافة مستمرة.

2-5- جانب البنيات الأساسية والخدمات:

- تحقيق تغطية المناسبة بالتجهيزات والمرافق العمومية والسعي لتحسين نوعية الخدمة المقدمة وفق الحاجة والمتطلبات؛
- ضمان التغطية الشاملة بخدمة النقل الحضري وجعلها مواكبة مع التطور التكنولوجي؛
- تنظيم وضمان تغطية المدينة بشبكات التقنية كهرباء، غاز، صرف صحي وفق السكان.

بعد التحليل ودراسة الإشكالية المتعلقة بالموضوع تم التوصل للعديد من المشاكل وعلى أساسها بنيت مجموعة من الإقتراحات قسمت إلى أنواع هذا التدخل يمكن تطبيقها أو تنفيذها كما يلي:

➢ **التجديد الحضري:**

- إقامة سكنات فردي ملائمة لحياة كريمة إنشاء مراكز أمن حضري من أجل توفير الأمن حضري داخل الحي، أو إعادة النظر في تقسيم المقطعات الأمنية حتى يتم ضمان التغطية الكافية؛

- إنشاء مساحات خضراء ومساحات لعب ومساحات عمومية؛
- صيانة وهيكلة شبكة الطرق والمواصلات وفق المعايير؛
- ترخيص بفتح محلات تجارية لقضاء الحاجيات اليومية؛
- إنجاز تجهيزات قاعدية كالمسجد والمدرسة وجعلها تتناسب مع الكم السكاني وبنوعية جد عالية.

➢ **التحسين الحضري:**

- تحسين واجهات العمارة مع إلزامية أن يكون الطلاء يتناسب مع الجانب النفسي؛
- تزويد الفضاءات الخارجية بالتأثيث الحضري؛

الاهتمام بالمساحات الخضراء والمشهد الجمالي وتطوير المرافق العمومية ومساحات اللعب الأطفال وفق معايير الجودة.

خاتمة الفصل الثالث:

بعد تقييمنا لمدى تأثير الفوارق المجالية على مستويات جودة الحياة في مدينة تبسة بالإعتماد على متغيراتها، المتمثلة في المتغيرات العمرانية، البيئية، الإجتماعية – الإقتصادية، ومتغيرات البنية الأساسية والخدمات، حيث حملت هذه المتغيرات في طياتها وضمن مؤشراتها الأوضاع التي يعيشها السكان والتباينات الواضحة في مستوى جودة الحياة في المدينة، وأعطت رؤية واضحة وشاملة لواقعها في المحيط العمراني.

من أجل الإرتقاء بجودة الحياة ومحو الفوارق المجالية قدمنا مجموعة من التوجيهات والإقتراحات على ضوء التحليل بحيث حاولنا أن تكون هذه الإقتراحات قريبة للواقع أو قابلة للتجسيد تتماشى مع طبيعة المدينة تراعي الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية البيئية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد شهدت مدينة تبسة عبر مراحل تطورها من خلال تاريخها الضارب في العمق ومختلف الحضارات والأمم التي مرت عليها، العديد من التحولات على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، إذ أن موقعها الجغرافي ومقدراتها الطبيعية كانت ولا تزال موردا لا ينضب، وعاملا مهما في جعلها منطقة جالبة للسكان والاستثمارات بامتياز مما أهلها لأن تكون موطن استقرار للحياة البشرية. كل ذلك ساهم في جعل المدينة تصنف من بين المدن الجزائرية الكبرى ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية على الحدود الجزائرية التونسية، كمنطقة عبور وتبادل يمكنها أن تساهم في تطوير العلاقات الثنائية بين مختلف البلدان بالمغرب العربي.

في ظل هذه المعطيات العامة كانت المدينة محطة للاستقرار البشري مما جعلها تشهد نموا ديموغرافيا وحضريا كبيرا نتج عنه توسع وتنوع في نسيجها العمراني، مما خلق العديد من الأحياء السكنية المتنوعة والمتفاوتة من حيث تركيبتها العمرانية والمعمارية، إذ ومن خلال دراستنا الميدانية تبين أن المدينة تنقسم إلى ثلاث مناطق حضرية متداخلة، تمثلت فيما يلي:

– **"مركز المدينة"**: الذي يضم النواة التاريخية التي انطلق منا التوسع الحالي للنسيج العمراني، حيث تميزت هذه المنطقة بتوفرها على مختلف المرافق الحضرية والتجهيزات العمومية، غير أنها تشهد ضغطا كبيرا نظرا للتوافد الكبير للسكان إليها خصوصا لأغراض تجارية، هذا ما جعل سكان أحياء هذه المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لحي "تيفاست" رغم رضاهم على الجانب الخدماتي، إلا أنهم يبدون امتعاضهم من العديد من السلوكيات المشينة التي أثرت على إطارهم المعيشي.

– **"محيط مركز المدينة"**: يضم العديد من الأحياء التي بنيت خلال فترة الاستعمار الفرنسي وأخرى غداة الاستقلال، غير أن الملاحظ عليها أنها عرفت توسعا عشوائيا لا تزال تداعياته على السكان إلى يومنا هذا على غرار حي "الزاوية" الذي يعاني سكانه من العديد من المشاكل كغياب التهيئة الخارجية بالحي، و فوضى التجهيزات القاعدية كالماء الشروب و الكهرباء، مع غياب النقل الحضري وانتشار القمامة وغياب الإنارة العمومية وغيرها، كل ذلك أثر سلبا على البيئة الحضرية بالحي، مما كان له تأثير واضح على إطارهم المعيشي الذي وصفوه بالسيء على العموم.

– **"أطراف المدينة"**: يضم الاحياء السكنية التي بنيت خلال الفترة اللاحقة لما بعد الاستغلال، حيث توسعت على محورين أساسيين وهاما "طريق عنابة" و "طريق قسنطينة" على حساب الأراضي الزراعية رغم ضعف خصوبتها، وكمثال على ذلك "حي البشير الابراهيمي" الذي يفتقر للعديد من المرافق الخدماتية كالنقل العمومي، المساحات الخضراء، ومختلف الخدمات الصحية والتعليمية رغم حداثة نشأته. كل ذلك كان تأثير واضح في نمط

المعيشة المتبع من طرف سكان هذا الحي رغم أن مستواهم المعيشي من متوسط إلى مرتفع كون غالبيتهم من الموظفين الحكوميين ومزدوجي الدخل، ناهيك على فئة التجار والحرفيين.

أمام هذا الواقع المعيشي ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها مع سكان الاحياء السالفة الذكر كعينات للدراسة، تبين لنا أن الفوارق المجالية بين الأحياء الثلاثة كان لها تأثير محدود في التقليل أو الرفع من مستوى الإطار المعيشي للسكان رغم ان الكثير منهم عبروا عن أهمية توفر مختلف الخدمات والتجهيزات القاعدية. كما أن الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للسكان ماديا كلما خفت حدة التأثير السلبي لنقص بعض الخدمات الضرورية على غرار النقل العمومي والهياكل الصحية والتجارية.

في مقابل ذلك فقد لاحظنا أن المنطقة السكنية كلما كانت قريبة من منطقة ما يسمى "وسط المدينة" الذي يشكل المركز التجاري والخدماتي، كلما اتسمت الحياة فيه بنوع من الجودة الحضرية نظرا لاهتمام السلطات المحلية غالبا بهكذا مناطق. غير أن ذلك من شانه أن يجلب لسكان هذه الأحياء نوعا من الازعاج كتدهور المساحات الخضراء جراء استغلالها المفرط من طرف الوافدين لوسط المدينة، مع انتشار مناطق رمي القمامة بشكل عشوائي ناهيك على انتشار مواقف السيارات غير الرسمية وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية، كما قد يؤدي ذلك لارتفاع تكاليف المعيشة كغياب العقار وندرته وغلائه نظرا لوجود كثافة للطلب على مختلف السلع والخدمات.

أمام هذه الوضعية وبناء على هذه النتائج البحثية، أضحى التدخل العاجل والعقلاني ضرورة وحتمية للتقليل من حدة الفوارق وتحقيق التوازن المجالي بين أحياء المدينة بالتنمية الشاملة التي يجب أن تمس كافة النطاقات الحضرية وجعل من جودة الحياة مفهوما يتميز بالمرونة والحركية حتى تتلاءم مع تصور السكان وذلك من خلال جملة من الإجراءات والاقتراحات التي نوجزها فيما يلي:

1- الأخذ بعين الاعتبار مختلف نتائج عمليات تقييم جودة الحياة بالحي قبل الشروع في عمليات التدخل المقترحة حتى لا تكون عفوية وغير ومكيفة.

2- التخطيط الجيد في إطار استراتيجية متكاملة لحياة أفضل وترقية مستويات حياة السكان.

3- ترقية الروابط بين الدولة أو الجماعات المحلية والمواطن (المجتمع المدني) للتعامل مع المجال الحضري بالأدوات اللازمة مع المتطلبات لتفادي الوقوع في المشاكل التي تؤثر سلبا على جهود التنمية المحلية.

4- تحسين الإطار الحضري وجعل عناصره (شبكة طرق، وتجهيزات العمومية، والشبكات التقنية) ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عال من الكفاءة الخدماتية والجودة التقنية لأجل تحقيق الحياة النوعية التي تستجيب لتطلعات المواطنين.

5- دعم الاهتمام بالجانب النوعي لتحسين حياة السكان والارتقاء بمستوى رفاهيتهم وتوعيتهم للحفاظ على المحيط والإنجازات.

6- تبني سياسات فعالة لتحسين وتطوير الإطار الحضري في المدن الجزائرية عامة ومدينة تبسة خاصة، وإعادة الاعتبار للأحياء الشعبية القديمة ذات البعد التاريخي.

7- تسوية المناطق العشوائية من خلال تفعيل العمل بالقوانين السارية المفعول على غرار قانون تسوية البنايات ومطابقتها 15-08 ومختلف النصوص التنظيمية المفسرة والمتممة له.

8- تهيئة الفضاءات العمومية بشكل يضمن استمرارية المدينة بكل ما تحتويه للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام.

9- انتهاج مقاربة تشاركية تضمن التمثيل الحقيق للسكان ضمن الهيئات المسيرة للمدينة، مع إشراك الفاعلين في حقل التنمية المحلية خصوصا الهيئات العلمية كالجامعة.

10- التركيز على التنمية البشرية وترقية قيم المواطنة واحترام الفضاء العمومي بما يساهم في الارتقاء بالبيئة الحضرية ويحقق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

أمام هذه التحديات التي تشهدها مدننا اليوم، فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى الاعتماد على الدراسات الأكاديمية غير النظرية، بل تلك التي تعتمد على الدراسات الميدانية مع الاستعانة بمختلف النظم و التطبيقات العلمية في تحليل الواقع و استشراف المستقبل، دون إغفال الجانب الاجتماعي والاقتصادي و السياسي، إذ أن المجال الحضري اليوم أضحى حلبة يتصارع فيها جميع القوى الفردية والجماعية مما أضفى على مدننا مشهدا عمرانيا ومعماريا أفقدها هويتها وجعل منها فضاء يفتقد للحركية والديناميكية، فضاء مستهلكا لا ينتج ولا يصلح إلا للنوم باكرا.

قائمة المراجع

والملاحق

قائمة المراجع

الكتب:

1. بوجمعة خلق الله، (2005). ***كتاب العمران والمدينة***، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
2. جمال حمدان، (دون سنة نشر). ***جغرافية المدن***، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2002)، ***مشكلات المدينة: دراسة في علم الإجتماع الحضري***، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر
4. سمير ذياب سبيتان، (2011). ***الجغرافيا البشرية***، الجنادرية، عمان، الأردن.
5. صبري فارس هيئي، (2010). ***جغرافية المدن***، دار الصفاء، عمان، الأردن.
6. عبد الفتاح محمد وهيبة، (2011). ***جغرافيا العمران***، دار النهضة العربية، لبنان.
7. عبد الله عطوي، (2003). ***جغرافية المدن***، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، لبنان.
8. عبد المنعم شوقي، (1981). ***مجتمع المدينة: علم الاجتماع الحضري***، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، لبنان.
9. علي سالم شواورة، (2012). ***جغرافية المدن***، دار المسيرة، الأردن.
10. هناء محمد الجوهري، (2009). ***علم الاجتماع الحضري***، دار المسيرة، الأردن.
11. هناء محمد جوهري، (2003). ***المتغيرات الإجتماعية الثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري***، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الأطروحات والمذكرات:

1. حسين بولمعيز بن ساعد، (2019). ***"ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص، أساليب المعالجة وارتباط ذلك بحجم ووظيفة المدينة – مدينتي سكيكدة والحروش نموذجا – شمال شرق الجزائر"***، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار– عنابة، أطروحة دكتوراه.
2. باية بوزغارية، (2016). ***"توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة: مدينة بسكرة أنموجا"***، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، أطروحة دكتوراه.
3. مريم شيخي، (2014). ***"طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة: دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات"***، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، مذكرة ماجستير.
4. مريم حسام، (2017). ***"حق الانسان في جودة الحياة"***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة –01، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق.

5. غلام مريم، (2016). ***"دراسة جودة الحياة بالتجمعات الحياة الحضرية الثانوية لبلدية النقل دراسة حالة: التجمع الثانوي رامول عبد العزيز"*** ، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن المهيدي –أم البواقي، مذكرة ماستر.

6. جعجو محفوظ، (2015). ***"تقييم جودة الحياة في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى: حالة مدينة سطيف"*** ، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، مذكرة ماجستير.

7. دحدوح صلاح الدين، مهلل عبد الحكيم، (2017). ***"جودة الحياة الحضرية في الاحياء السكنية: دراسة دالة حي العربي بن مهيدي–أم البواقي"*** ، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، جامعة العربي بن المهيدي –أم البواقي، مذكرة ماستر.

8. علاش فوزي، (2018). ***"تقييم جودة الحياة بالتوسعات الجديدة حالة حي قوتي محمد قادر: بالقطب العمراني "ماكوماداس" بمدينة أم البواقي"*** ، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن المهيدي–أم البواقي، مذكرة ماستر.

9. العلوي جميلة، (2007). ***"واقع الاحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف: حي طنجة نموذجا"*** ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة.

10. جموعي رزقي، (2016). ***"آليات دمج البعد البيئي في تحسين الحضري للأحياء السكنية: دراسة حالة حي فاطمة الزهراء –تبسة"*** ، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة العربي تبسي –تبسة، مذكرة ماستر.

11. خلف الله سارة، (2018). ***" تهيئة حي سكني في أرضية: دراسة حالة مدينة برج بوعريريج"*** ، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، مذكرة ماستر.

12. رحامنية سعيدة، (2008). ***"وضعية الخدمات الصحية في الاحياء السكنية: دراسة مقارنة بين الاحياء المخططة وغير المخططة في مدينة قسنطينة نموذج حي بو الصوف وحي البير"*** ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري – قسنطينة، مذكرة ماجستير.

13. راشي سناء، راشي سهام، معيوف بثينة، الإستخدمات السياحية في مدينة تبسة واقع وآفاق

14. علي حجلة، (2016). ***"التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في المدينة تبسة"*** ، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم.

15. صباح دينار، (2017). ***"تهيئة وتفعيل المنطقة الصناعية بمدينة تبسة"*** ، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي"، مذكرة ماستر.

16. جابري محمد الطيب، قدري حنان، (2016). ***"إدارة النفايات الحضرية الصلبة المنزلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في مدينة تبسة: دراسة حالة حي فاطمة الزهراء"*** ، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، جامعة العربي بن مهدي – أم البواقي، مذكرة ماستر.

17.عزالدين براهمي، محمد زواري. (2019). ***"البنايات العشوائية ومطابقتها طبقا للقانون 15/08 الواقع والتحديات بعد عشرية من التطبيق: مدينة تبسة نموذجا"*** ، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة العربي التبسي – تبسة، مذكرة ماستر.

الجرائد:

1. ***الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية***، قانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، العدد 15.
2. **جريدة البيان**، 13 جانفي 2019، www.albayan.ae .

المجلات:

1. أيمن محمد مصطفى يوسف، (دون تاريخ نشر). ***"قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة"*** .
2. صباح سليماني، شوقي قاسمي، (دون تاريخ نشر). ***"التناول السوسيو أنثروبولوجي لمشكلة العشوائيات الحضرية– الاستراتيجية السكانية نموذجا"*** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة المسيلة، العدد 5.
3. عبد الكريم بلبل، سمير يونس، (2018، جوان). ***"ظاهرة المناطق الحضرية الهامشية في المدن الجزائرية"*** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Benghazi Amina, (2016), "**Environnement et qualité de vie en milieu urbaine : cas du Pos2 Tébessa**", Faculté des scienses et de la technologie, mémoire de master.
2. Brahim DJEBNOUNE, (2019), "**Qualité de vie urbaine et la gestion territoriale dans une ville intérieure : cas de la ville de khenchela (est Algérien)**", Faculté des sciences de la terre, Université Badji Mokhtar-Annaba, thèse doctorat en sciences.
3. Christine TOBELEM-ZANIN, (1995), "**la qualité de vie dans les villes françaises**", collection nouvelles données en géographie, ISSN 1160-1027publicationdeURl'université de Rouen.
4. Roger Klaine, (2014), "**Qualité de la vie et centre-ville**", éditions des paraiges.

المواقع الإلكترونية:

1. **www.joradp.dz**
2. **www.ons.dz**
3. **www.albayan.ae**

الملاحق

1- الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان الإلكتروني حول جودة الحياة بالجزائر

informations socio-démographique

Vous-étes:

- ◯ 1.Masculain
- ◯ 2.Féminin

Votre age:

- ◯ 1.mins de 18 ans
- ◯ 2.de 18 à 30
- ◯ 3.de 31 à 45 ans
- ◯ 4.de 46 à 65 ans
- ◯ 5.plus de 65

votre niveau d'instruction:

- ◯ 1.Primaire
- ◯ 2.CEM
- ◯ 3.Sécondaire
- ◯ 4.Universitaire
- ◯ 5.Etude superieure

Votre wilaya

Statut d'occupation du logement:

- ◯ 1.logement prppiétaire
- ◯ 2.logement de l'état
- ◯ 3.logement de fonction
- ◯ 4.logement locataire

Dans votre lieu d'habitation, possédez-vous:

- ☐ 1.Télévision
- ☐ 2.Cuisinière
- ☐ 3.Climatiseur
- ☐ 4.Lave-vaisselle
- ☐ 5.Machine à laver
- ☐ 6.Ordinateur
- ☐ 7.réfrigérateur
- ☐ 8.Machine de sport
- ☐ 9.Voiture

Dans votre quartier, possédez-vous:

- ☐ 01.Ecole
- ☐ 02.Mosquée
- ☐ 03.sécurité urbaine
- ☐ 04.Librairie
- ☐ 05.Minuisier
- ☐ 06.Forgeron
- ☐ 07.salle de soins
- ☐ 08.boutiques
- ☐ 09.Poste
- ☐ 10.Parking
- ☐ 11.Jardin et aires de jeuxpours enfants

Quel equipement voyez-vous e plus important:

- ☐ 1.Ecole
- ☐ 2.Mosquée
- ☐ 3.Sécurité urbaine
- ☐ 4.Librairie
- ☐ 5.Minuisier
- ☐ 6.Forgeron
- ☐ 7.Salle de soins
- ☐ 8.Poste
- ☐ 9.Jardin et aires de jeux

Vous Sentez-vous à l'aise dans votre ville:

- ◯ 1.Oui
- ◯ 2.Non

Si la réponse précédente était "NON", quels facteurs ont affécté votre confort:

- ☐ 1.Etat de logement
- ☐ 2.Etat de quartier
- ☐ 3.Equipements et services
- ☐ 4.Relations socials
- ☐ 5.autres.....

Merçi pour votre réponse

2- استمارة الاستبيان الميداني :

2- الملحق رقم 02:

جامعة العربي التبسي

كلية: علوم الطبيعة و الحياة و العلوم الدقيقة

قسم: علوم الأرض و الكون

استمارة أسئلة بحث لنيل شهادة الماستر – تهيئة حضرية – بعنوان

الفوارق المجالية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة

من إعداد الطلبة :

- جديوي سامية
- حلفاية رفيقة

تحت إشراف الدكتور

حسين بولمعيز

هاتف:06.64.64.68.18

Email : hbuniv12@yahoo.com

ملاحظة: معلومات هذه الاستمارة لا تستعمل إلا لأغراض علمية

السنة الجامعية 2019-2020

.....

.....

ضع علامة x في الخانة المناسبة ☐

- البيانات الشخصية:

- السن:.....
- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- مكان الميلاد:.....
- الحالة العائلية : أعزب☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐عدد الزوجات ☐
- عدد أفراد الأسرة: ☐ – الإناث ☐ – الذكور ☐
- أفراد الأسرة حسب السن: أقل من 18 سنة ☐ من 18 إلى 60 سنة ☐ أكثر من 60 سنة ☐
- عدد أفراد الأسرة المتمدرسون : ☐الذكور ☐الإناث ☐
- المستوى التعليمي للأب : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐جامعي ☐
- المستوى التعليمي للأم: أمي☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐جامعي ☐
- الحالة المهنية للأب : عامل دائم☐ عامل يومي ☐ بطال ☐ موظف ☐متقاعد ☐

– الحالة المهنية للام : عامل دائم ☐ عامل يومي ☐ بطال ☐ موظف ☐ قاعد ☐

- معلومات حول المسكن و الحي :

1– ما هي طبيعة المسكن الذي تقيمون فيه ؟

– سكن ملك خاص ☐ – سكن ملك الدولة ☐ – سكن وظيفي ☐ سكن مؤجر (كراء) ☐

2– ما نوع البناية التي تقيمون فيها حاليا ؟ – مسكن فردي ☐ – مسكن تقليدي ☐ – عمارة ☐ – فوضوي ☐

3– كم هو عدد الغرف في المسكن الحالي ؟ ☐

4– هل المسكن يتوفر على المرافق التالية ؟ – الكهرباء ☐ – الغاز ☐ – الماء الشروب ☐ – الهاتف ☐

– الانترنت ☐ – الصرف الصحي ☐

6– ما هي الاجهزة التي تملكها بالمنزل ؟ – مكيف ☐ – البرابول ☐ – آلة الغسيل ☐ – ثلاجة ☐ – آلة طبخ ☐

– تلفاز ☐ – آلات ممارسة الرياضة ☐ – سيارة ☐

7– هل يتوفر الحي على المرافق الخدماتية التالية : – مدرسة ☐ – قاعة علاج ☐ – مقر أمن ☐ – مساحة خضراء ☐

مقر بريد ☐ – متاجر ☐ – موقف السيارات ☐ – مساحات لعب للأطفال ☐ – مسجد ☐ – الماء الشروب ☐

– الصرف الصحي ☐ – الإنارة العمومية ☐ التهيئة الخارجية ☐

8– ماهي المرافق التي تراها أكثر أهمية : – مدرسة ☐ – قاعة علاج ☐ – مقر أمن ☐ مساحة خضراء ☐ – مقر بريد ☐

– متاجر ☐ – موقف السيارات ☐ – مساحات لعب للأطفال ☐ – مسجد ☐ – الماء الشروب ☐

– الصرف الصحي ☐ – الإنارة العمومية ☐ – التهيئة الخارجية ☐

9– هل يستفيد الحي من خدمات جمع القمامة بانتظام ؟ نعم ☐ لا ☐

10– هل تقتني احتياجاتك اليومية من الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

11– إذا كان الجواب على السؤال 9 بلا ، من أين تقتني احتياجاتك إذا ؟

– أحياء مجاورة ☐ – من وسط المدينة ☐ – من التجار المتنقلين ☐ أماكن أخرى ☐

12– كيف تقوم باقتناء حاجياتك الضرورية ؟ – يوميا ☐ – أسبوعيا ☐ – شهريا ☐

13– هل تحقق أسرتك الإكتفاء الذاتي ؟ نعم ☐ لا ☐

14– ما هي وسيلة النقل التي تستعملها عند تنقلاتك ؟ – النقل العمومي الجماعي ☐ – سيارة خاصة ☐

– سيارة الأجرة ☐ – سيارة تحت الطلب (فرودور) ☐ – وسيلة أخرى:.....

15– هل أنت راض على مستوى الخدمات العمومية المقدمة من طرف المصالح الإدارية للدولة بالحي ؟

– راض جدا ☐ – راض ☐ – عادي ☐ – غير راض تماما ☐

16- ما هو تقييمك لمستوى النظافة العامة بالحي ؟ - جيدة ☐- حسنة ☐ - متوسطة ☐متدهورة ☐

17- ما هو تقييمك لمدى توفر الأمن بالحي ؟ - جيد ☐ - حسن ☐ - متوسط ☐- ضعيف ☐

18- ما هو تقييمك لعلاقاتك بجيرانك في الحي ؟ - جيدة ☐- حسنة ☐ - عادية ☐سيئة ☐

19- أين تقضي أوقات فراغك ؟ - المنزل☐ - مقهى الحي ☐- وسط المدينة ☐ أخرى: .....

20- أين يقضي أولادك أوقات فراغهم ؟ - اللعب في الحي☐ - أحياء مجاورة ☐- داخل المنزل ☐

21- هل يحتوي الحي على لجنة الحي أو جمعية تسهر على متطلباته ؟ نعم ☐ لا ☐

22- هل ترغب في تغيير مكان السكن ؟ - نعم ☐ - لا ☐

23- إذا كانت الإجابة السابقة ب: نعم ، ما هي الدوافع و الأسباب ؟

- الحالة المزرية للحي☐ - الحالة المزرية للسكن ☐ - تكاليف الحياة الصعبة ☐

أسباب أخرى: .....

24- ما هو تقييمك لوضعية السكن في الحي ؟

- جيدة ☐ - حسنة ☐ - مقبولة ☐- سيئة ☐ - سيئة جدا ☐

25- هل أنت راض على نمط المعيشة في هذا الحي ؟

- راض جدا ☐ - راض ☐ - عادي ☐ - غير راض تماما ☐

26- هل يمكن تحسين وضعية نمط المعيشة بالحي ؟

- ممكن جدا ☐ - ممكن ☐ - ضعيفة ☐ - مستحيل ☐

27- ما هي إقتراحاتك لتحسين وضعية نمط المعيشة بالحي ؟

.....

3- الملحق رقم 03: نتائج إستمارة الإستبيان

المتغير		التكرار			النسب المئوية		
		تيفاست	الزاوية	بشير إبراهيمي	تيفاست	الزاوية	بشير إبراهيمي
الجنس	الأنثى	14	18	6	%32	%37	%12
	الذكر	30	31	42	%68	%63	%88
الحالة العائلية	أعزب	10	11	2	%23	%22	%4
	متزوج (ة)	31	33	42	%70	%67	%86

	مطلق (ة)	2	1	-	%5	%2	-
	أرمل (ة)	1	3	4	%2	%6	%8
	متعدد الزوجات	-	-	-	-	-	-
عدد أفراد الأسرة	ذكور	115	145	93	%53	%56	%43
	إيناث	100	113	122	%47	%44	%57
	المجموع	215	258	215	%100	%100	%100
حسب السن	أقل من 18	85	58	115	%39	%22	%53
	ما بين 18 و60	123	188	98	%57	%73	%46
	أكثر من 60	7	12	2	%4	%5	%1
عدد أفراد الأسرة المتمدرسين	الذكور	47	36	39	%55	%50	%44
	الإيناث	38	36	49	%45	%50	%56
	المجموع	85	72	88	%100	%100	%100
المستوى التعليمي للأب	أمي	-	16	-	-	%33	-
	إبتدائي	4	9	-	%9	%18	-
	متوسط	3	10	6	%7	%20	%13
	ثانوي	19	6	14	%43	%13	%29
	جامعي	16	5	24	%36	%10	%50
المستوى التعليمي للأم	أمي	-	20	-	-	%41	-
	إبتدائي	6	13	-	%14	%27	-
	متوسط	6	6	6	%14	%12	%13
	ثانوي	21	7	14	%48	%14	%31
	جامعي	10	2	27	%22	%4	%56
مهنة الأب	عامل دائم	5	5	5	%11	%10	%10
	عامل يومي	4	25	2	%9	%51	%4
	بطال	-	4	-	-	%8	-

	موظف	19	2	30	%43	%4	%63
	متقاعد	15	10	6	%34	%20	%13
مهنة الأم	عاملة دائمة	1	4	-	%2	%8	-
	عاملة يومية	2	5	2	%5	%10	%4
	بطالة	30	38	19	%68	%76	%40
	موظفة	8	-	22	%18	-	%46
	متقاعدة	4	1	1	%9	%2	%2

المتغير	الفئات	التكرار			النسب المئوية		
		تيفاست	الزاوية	بشير ابراهيمي	تيفاست	الزاوية	بشير ابراهيمي
طبيعة المسكن	ملك خاص	29	42	16	%66	%86	%33
	ملك للدولة	-	-	18	-	-	%41
	وظيفي	5	-	10	%11	-	%20
	كراء	10	7	3	%23	%14	%6
نوع البناية	مسكن فردي	-	17	17	-	%35	%35
	مسكن تقليدي	-	-	-	-	-	-
المرافق المتوفرة في المسكن	الكهرباء	44	49	48	%100	%100	%100
	الغاز	44	48	48	%100	%98	%100
	الماء الشروب	44	36	48	%100	%73	%100
	الهاتف	44	12	47	%100	%28	%98
	الإنترنيت	43	17	47	%100	%35	%98
	الصرف الصحي	44	49	48	%100	%100	%100
عدد الغرف	مجموع	F3=28F4=16	186	201	-	-	-
الأجهزة المتوفرة في	مكيف	44	44	42	%100	%90	%87

المسكن	البرابول	44	48	48	%100	%100	%100
	الة غسيل	44	37	44	%100	%76	%92
	ثلاجة	44	48	48	%100	%98	%100
	آلة الطبخ	44	36	46	%100	%73	%96
	تلفاز	44	49	48	%100	%100	%100
	الات الرياضة	5	-	1	%11	-	%2
	سيارة	29	15	29	%66	%33	%60
المرافق الخدماتية	مدرسة	44	19	48	%100	%100	%100
	قاعة علاج	40	49	-	%91	%100	-
	مقر أمن	41	-	-	%93	-	-
	مساحات خضراء	38	-	-	%86	-	-
	مقر بريد	42	-	2	%95	-	%4
	متاجر	44	37	48	%100	%76	%100
	موقف سيارات	44	7	13	%100	%14	%27
	مساحات لعب الأطفال	38	-	-	%86	-	-
	مسجد	44	49	-	%100	%100	-
	ماء شروب	40	36	48	%91	%73	%100
	الصرف الصحي	44	49	48	%100	%100	%100
	الإنارة العمومية	43	21	48	%97	%43	%100
	التهيئة الخارجية	44	44	41	%100	%8	%85
المرافق أكثر أهمية	مدرسة	29	35	39	%66	%71	%81
	قاعة علاج	30	32	40	%68	%65	%83
	مقر أمن	30	45	43	%68	%92	%90
	مساحات خضراء	29	27	19	%66	%55	%40
	مقر بريد	17	16	29	%39	%32	%60

	متاجر	16	25	24	%36	%51	%50
	موقف سيارات	14	18	13	%31	%37	%27
	مساحات لعب الأطفال	21	23	37	%48	%47	%77
	مسجد	21	25	25	%48	%51	%52
	ماء شروب	22	34	48	%50	%69	%100
	الصرف الصحي	21	18	41	%48	%37	%85
	الإنارة العمومية	24	30	41	%55	%61	%85
	التهيئة الخارجية	7	40	19	%16	%82	%40
جمع القمامة	نعم	32	19	-	%73	%39	-
	لا	12	30	48	%27	%61	%100
اقتناء الإحتياجات اليومية من الحي	نعم	35	16	11	%80	%32	%23
	لا	9	33	37	%20	%68	%77
أماكن الإقتناء الأخرى	أحياء المجاورة	1	10	4	%2	%20	%10
	وسط المدينة	4	18	24	%9	%37	%65
	من التجار المتنقلين	-	1		-	%2	-
	أماكن أخرى	4	4	1	%9	%8	%2
كيفية الإقتناء	يوميا	24	18	16	%55	%37	%33
	أسبوعيا	21	19	32	%48	%39	%67
	شهريا	11	12	-	%25	%24	-
الإكتفاء الذاتي	نعم	40	38	46	%91	%78	%96
	لا	4	11	2	%9	%22	%4
وسيلة النقل المستعملة	النقل العمومي الجماعي	22	18	20	%50	%37	%41
	سيارة الخاصة	29	16	29	%66	%33	%60
	سيارة أجرة	18	7	23	%41	%14	%47
	فرودور	3	20	10	%7	%41	%21

	وسيلة أخرى	-	3دراجة 15مشي	-			
الرضا على المصالح	راض جدا	5	-	-	%11	-	-
	راض	13	1	17	%30	%2	%35
	عادي	19	11	31	%43	%22	%65
	غير راضي تماما	7	37	-	%16	%76	-
تقييم النظافة	جيدة	8	-	-	%19	-	-
	حسنة	5	-	14	%11	-	%29
	متوسطة	22	17	34	%50	%35	%71
	متدهورة	9	32	-	%20	%65	-
تقييم الأمن	جيد	9	-	-	%20	-	-
	حسنة	6	-	18	%14	-	%38
	متوسطة	15	8	30	%34	%16	%62
	ضعيف	14	41	-	%32	%84	-
العلاقة مع الجيران	جيدة	14	21	3	%32	%42	%6
	حسنة	14	11	27	%32	%22	%56
	عادية	15	12	18	%34	%24	%38
	سيئة	1	6	-	%2	%12	-
قضاء وقت الفراغ	المنزل	20	15	30	%45	%31	63
	مقهى الحي	11	9	-	%25	%18	-
	وسط المدينة	14	28	20	%32	%57	%42
	أماكن أخرى	-	-	-	-	-	-
قضاء الأولاد وقت الفراغ	اللعب في الحي	10	11	36	%23	%22	%75
	أحياء المجاورة	7	9	6	%16	%18	%13
	داخل المنزل	27	25	5	%61	%51	%10

لجنة الحي	نعم	22	-	-	%50	-	-
	لا	22	49	48	%50	%100	%100
تغيير السكن	نعم	32	41	23	%73	%84	%47
	لا	12	8	25	%27	%16	%53
تقييم وضعية السكن	جيدة	9	-	1	%21	-	%2
	حسنة	12	6	16	%27	%12	%33
	مقبولة	20	17	31	%45	%35	%65
	سيئة	3	20	-	%7	%41	-
	سيئة جدا	-	6	-	-	%12	-
الرضاء على نمط المعيشة	راض جدا	4	-	1	%9	-	%2
	راض	18	4	30	%40	%8	%62
	عادي	20	18	17	%46	%37	%36
	غير راض تماما	2	27	-	%4	%55	-
تحسين وضعية المعيشة بالحي	ممكن جدا	14	7	33	%32	%15	%69
	ممكن	30	33	15	%68	%66	%31
	ضعيف	-	7	-	-	%15	-
	مستحيل	-	2	-	-	%4	-